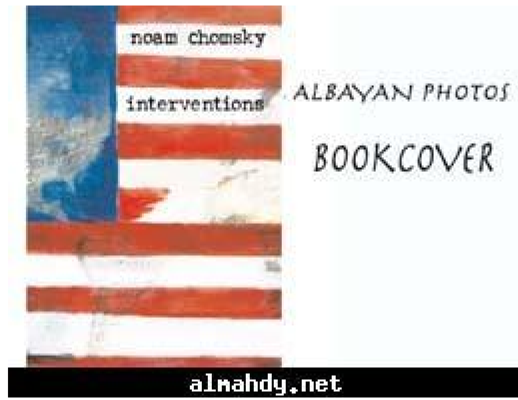
# كتاب مداخلات نعوم شومسكي.(١)

---

## نشطاء السلام في وضع أفضل لاستبعاد العنف عالمياً




شومسكي هنا يتناول في المقام الأول الوضع في العراق والتردي الأميركي الكبير في المستنقع الذي صنعته واشنطن هناك، كما يتناول إسرائيل بالانتقاد لسياساتها واستراتيجياتها التي يرى فيها تخريباً حقيقياً لإحدى أهم مناطق العالم، وفي غمار ذلك يضرب بقوة صميم التناقض السياسي والخداع في كواليس الحياة السياسية في العواصم الغربية. ومن المهم أن يلاحظ القارئ أن الكتاب صيغ أصلاً في قالب مقالات مطولة تتضمن متابعة للأحداث وتعقيباً عليها، وقد بادر تشومسكي بتقديم تعقيبات وتحديثات أعدت خصيصاً لمد الجسور بين المؤلف الذي بادر بإرسالها وبين القارئ العربي.أعلنت أقوى دولة في التاريخ أنها تنوي السيطرة على العالم بالقوة وهي البعد الذي تتفوق فيه.ومن الواضح أن الرئيس بوش ومعاونيه يعتقدون أن وسيلة العنف التي بأيديهم استثنائية جداً حتى أنهم يستطيعون التخلص من أي شخص يقف في طريقهم.

يمكن أن تكون العواقب وخيمة في العراق وفي كل أنحاء العالم. وقد تجني الولايات المتحدة إعصاراً من الثأر الإرهابي ــ وتصعّد إمكانية وقوع معركة فاصلة نووية. وقد التزم بوش وتشيني ورامسفيلد (بطموح إمبراطوري)، كما كتب جي جون أيكنبري في عدد مجلة (فورين افيرز) الذي صدر في سبتمبر– أكتوبر ٢٠٠٣ (عالم أحادي الأقطاب ليس للولايات المتحدة فيه أي منافس يناظرها)، وحين لا يمكن (لأي دولة أو تحالف أن يتحداها كزعيمة وحامية ومنفذة للقوانين في العالم).

ومما لا شك فيه أن ذلك الطموح قد بسط السيطرة على ثروات الخليج والقواعد العصرية لفرض شكل مفصل من النظام في المنطقة. وحتى قبل أن تبدأ الإدارة بقرع طبول الحرب ضد العراق، أطلقت كثير من التحذيرات بأن المغامرة الأميركية يمكن أن تؤدي إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى الإرهاب، للردع أو الانتقام.

في الوقت الحالي فإن واشنطن تعلم العالم درساً بشعاً جداً وخطيراً جداً: إذا أردتم أن تدافعوا عن أنفسكم ضدنا فعليكم أن تقلدوا كوريا الشمالية وتشكلوا تهديداً عسكرياً موثوقاً، وإلا فإننا سنمحوكم من الوجود.

ما يتربص في الأفق

هنالك سبب وجيه للاعتقاد بأن الحرب مع العراق كانت ترمي، إلى حد ما، إلى إظهار ما يتربص في الأفق عندما تقرر الإمبراطورية أن توجه ضربة ــ مع أن (الحرب) بالكاد تكون العبارة المناسبة، في ضوء غياب التشابه بين القوات.

وقد حذّر سيل من الدعاية من أنه إذا لم نوقف صدام حسين اليوم فإنه سيدمرنا غداً.في شهر أكتوبر ٢٠٠٣ عندما منح الكونغرس للرئيس صلاحية التوجه إلى

الحرب، فقد كان المقصود (الدفاع عن المصلحة القومية للولايات المتحدة ضد التهديد المستمر الذي يمثله العراق). لكن لا يبدو أن أي بلد من جوار العراق كان قلقاً تماماً من صدام، رغم كراهيتهم له.

ربما كان ذلك لأن الجيران يعرفون أن أبناء العراق على حافة البقاء على قيد الحياة، وقد أصبح العراق واحداً من أضعف الدول في المنطقة، وكما يقول تقرير من الأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم فإن نفقات العراق الاقتصادية والعسكرية جزء صغير من نفقات بعض جيرانه، بمن فيهم الكويت التي يبلغ عدد سكانها ١٠ في المئة من عدد سكان العراق.

وفي الحقيقة فإن البلدان المجاورة سعت في السنوات الأخيرة إلى إعادة دمج العراق في المنطقة، بما فيها إيران والكويت، اللتان تعرضتا لغزو عراقي.

واستفاد صدام من الدعم الأميركي خلال الحرب مع إيران وبعدها، إلى يوم اجتياح الكويت. ويتبوأ أولئك المسؤولون قمة السلطة في واشنطن حالياً.وفر ريغان وإدارة بوش الأول المساعدات لصدام إضافة إلى وسائل تطوير أسلحة الدمار الشامل، حين كان أخطر بكثير مما هو عليه الآن، وكان قد ارتكب أسوأ جرائمه، مثل قتل آلاف الأكراد بالغاز السام.

إن وضع نهاية لحكم صدام يمكن أن يزيل عبئاً مخيفاً عن كاهل أبناء العراق، وهنالك سبب وجيه للاعتقاد بأنه لا بد من مصير شاوشيسكو وطغاة شريرين آخرين لو لم يتم تخريب المجتمع العراقي بعقوبات قاسية تجبر السكان على الاعتماد على صدام حتى يظلوا على قيد الحياة بينما يقوونه وزمرته.

لقد كان صدام حسين تهديداً مخيفاً للذين يمكن أن يصل إليهم، ووصوله هذا لا يتجاوز مناطقه، مع أن من المحتمل أن يوحي العدوان الأميركي بجيل جديد من

الإرهابيين الميالين إلى الانتقام وقد يغري العراق لتنفيذ عمليات إرهابية يشتبه بأنها قيد الإعداد فعلاً.

في عام ٢٠٠٢ قام فريق عمل برئاسة جاري هارت ودارين رودمان بإعداد تقرير لمجلس العلاقات الخارجية، (أميركا لا تزال غير مستعدة، أميركا لا تزال في خطر). ويحذر التقرير من هجمات إرهابية محتملة يمكن أن تكون أسوأ من الحادي عشر من سبتمبر، بما فيها استخدام محتمل لأسلحة الدمار الشامل في هذا البلد، وهي مخاطر أصبحت (أكثر إلحاحاً باحتمال توجه الولايات المتحدة إلى الحرب مع العراق).

كان صدام يمتلك كل سبب حتى يبقي أية أسلحة كيماوية وبيولوجية قد تكون لدى العراق، تحت السيطرة الشديدة، وما كان له أن يوفر مثل هذه الأسلحة لأمثال أسامة بن لادن في العالم، الذين يمثلون تهديداً مخيفاً لصدام نفسه، ناهيك عن ردة الفعل إذا ظهر أي مؤشر على حدوث مثل هذه الصفقة المميتة. ويدرك الصقور في الإدارة الأميركية بأن العراق، فيما عدا كآخر ملاذ إذا هوجم، من غير المحتمل أبداً أن يستخدم أية أسلحة دمار شامل يملكها ويجازف بالحرق الفوري.

وقد قيل إنه إذا هوجم العراق فإن المجتمع العراقي سوف ينهار، بما في ذلك القيود على أسلحة الدمار الشامل، ويمكن أن تتم (خصخصة) هذه الأسلحة، كما يحذر المتخصص في الأمن الدولي، دانيال بنيامين، وتعرض في (السوق الضخم للأسلحة غير التقليدية، والتي لن تجد أية مشكلة في العثور على مشترين لها)، ويقول بنيامين إن هذا بالفعل (سيناريو مزعج جداً).

وبالنسبة لمصير الشعب العراقي في العراق، لا يمكن لأحد أن يتكهن بثقة: ليست السي آي إيه وليس رامسفيلد ولا الذين يزعمون أنهم خبراء في شؤون العراق، لا أحد.

لكن وكالات الإغاثة الدولية استعدت للأسوأ.

فالدراسات التي أعدتها منظمات طبية محترمة تقدر أن حصيلة الموتى ترتفع إلى مئات الآلاف، وتحذر وثائق سرية للأمم المتحدة من أن الحرب يمكـــن أن تثيـــر (حالة إنسانية طارئة ذات مدى استثنائي)، بما فيها الإمكانية بأن ٣٠ في المئة من الأطفال العراقيين يمكن أن يموتوا من سوء التغذية.ولا يبدو الآن أن الإدارة أولت انتباهاً لتحذيرات وكالات الإغاثة الدولية إزاء النتائج المرعبة للهجوم.

إن الكوارث المحتملة من بين الأسباب الكثيرة التي تجعل البـــشر المحتـــرمين لا يفكرون بتهديد استخدام العنف سواء في الحياة الشخصية أو في الشؤون العالميـــة إلا إذا توفرت الأسباب من قبل قوة طاغية، ولا شك أنه لم يتم تقديم ذلك المبرر. ومن الواضح أن شيئاً ما أشبه بالسيناريو الكابوسي قد حدث. لقد كانـــت هنالـــك بالفعل وسائل لتطوير أسلحة الدمار الشامل في العراق: تحت حراسة مفتشي الأمم المتحدة الذين كانوا يفككونها، وتوجب سحبها عنـــدما قامـــت الولايـــات المتحـــدة بالغزو.

وأهمل رامسفيلد وولفويتز وشركاؤهم بتوجيه قواتهم لتأمين هذه المواقع واستمر مفتشو الأمم المتحدة عملهم عبر القمر الصناعي وقالوا إن أكثر من مئة موقع تـــم نهبها بما فيها غاز بيوتوكسين القاتل وأجهزة ضبط تستخدم للصواريخ والأســـلحة النووية. أما وجهتها فغير معروفة، كما أن التفكير فيها أمر غير سار.

طموح إمبراطوري

إذا كان هنالك أي شيء واضح من تاريخ الحروب فإن شيئاً ضئيلاً يمكن الـــتكهن به.وفي العراق قامت القوة العسكرية المخيفة في التاريخ الإنساني بمهاجمـــة بلـــد أضعف بكثير ـــ تباين شديد في القوة.

وسيمر بعض الوقت قبل الخروج بتقويمات، ولو أولية، للنتائج، حيث يتوجب تكريس كل الجهود لتقليص الضرر، وتزويد الشعب العراقي بالموارد الضخمة التي يحتاجها لإعادة بناء مجتمعه ــ بعد صدام، بطريقته ولا يتم إملاء إعادة البناء من قبل الحكام الأجانب. وليس هنالك أي سبب للشك في أن الحكم شبه العالمي بأن الحرب في العراق سوف تزيد خطر الإرهاب وتطوير واستخدام أسلحة الدمار الشامل للانتقام أو الردع.

إن إدارة بوش في العراق تتابع (طموحاً إمبراطورياً) وهو طموح يخيف العالم ويحول الولايات المتحدة إلى منبوذ دولي.

إن الهدف المعلن للسياسة الأميركية الراهنة هو تأكيد قوة عسكرية متفوقة في العالم، من دون أن يتحداها أحد، ويمكن خوض الحروب الأميركية الوقائية حسبما تشاء- وقائية أو استباقية. ومهما يمكن أن تكون مبررات الحرب الاستباقية فإنها لا تنطبق على التصنيف المختلف جداً للحرب الوقائية: استخدام القوة لاجتثاث تهديد متوقع.

وتفتح تلك السياسة المجال أمام صراع طويل الأجل بين الولايات المتحدة وأعدائها، والذي أوجد العنف والعدوان بعضهم، ليس فقط في الشرق الأوسط، وبهذا الخصوص فإن هجوم الولايات المتحدة على العراق استجابة لدعوات ابن لادن.

وبالنسبة للعالم فإن مخاطر الحرب وما أعقبها لا يمكن أن تكون اكبر، واختيار احتمال واحد فقط من احتمالات كثيرة فإن زعزعة الاستقرار في باكستان يمكن أن تؤدي إلى نقل (الأسلحة النووية الفتاكة) إلى الشبكة العالمية للحركات الإرهابية

التي يمكن أن يقويها اجتياح العراق واحتلاله العسكري، وهنالك احتمالات أخرى، لا تقل سواداً، يمكن استحضارها بسهولة.

لكن استشراف نتائج اقل خطراً أمر ليس ميئوساً منه، بدءاً بدعم العالم لضحايا الحرب، والاستبداد الشرس والعقوبات الإجرامية في العراق. وهنالك مؤشر واعد وهو أن المعارضة للاجتياح قبل وقوعه وبعده، كانت كاملة كلياً لم يسبق لها مثيل.

وعلى نقيض ذلك، قبل واحد وأربعين عاماً، عندما أعلنت إدارة كينيدي أن الطيارين الأميركيين يقصفون فيتنام، كان الاحتجاج لا وجود له تقريباً، ولم يصل إلى أي مستوى ذي معنى طوال عدة سنوات.والآن، هنالك احتجاج شعبي مناهض للحرب، على نطاق واسع ومبدئي، في كل أنحاء الولايات المتحدة والعالم. وتصرفت حركة السلام بحضور قوي حتى قبل أن تبدأ حرب العراق الجديدة.

وهذا يعكس زيادة مستمرة خلال هذه السنوات، لعدم الرغبة في التساهل إزاء العدوان والمجازر، وهذا يشكل واحداً من التغيرات الكثيرة على نطاق العالم. وكان لحركات النشطاء في السنوات الأربعين الماضي تأثير تهذيبي.

وفي الوقت الحاضر فإن الطريقة الوحيدة أمام الولايات المتحدة لمهاجمة عدو أضعف بكثير تتمثل في رسم هجوم دعائي ضخم يظهر أن العدو شرّ ــ أو يشكل تهديداً لوجودنا، وكان ذلك هو سيناريو واشنطن إزاء العراق.ومع هذا فإن نشطاء السلام في وضع أفضل حالياً لمنع الخطوة التالية نحو العنف وهذا يتصف بأهمية استثنائية.

# الإفلات من الكارثة

استند جزء كبير من المعارضة لحرب بوش على إدراك أن العراق ليس سوى حالة خاصة (للطموح الإمبراطوري) الذي أعلنت عنه استراتيجية الأمن القومي بقوة في سبتمبر ٢٠٠٢.

وللتأمل في وضعنا الحالي قد يكون مفيداً أن نعود إلى تاريخ حديث جداً، ففي وقت جد قريب، تم إبراز طبيعة التهديدات للسلام في اجتماع قمة في هافانا، في الذكرى السنوية الأربعين لأزمة الصواريخ الكوبية، والذي حضره مشاركون رئيسيون من كوبا وروسيا والولايات المتحدة.

وكانت الحقيقة الماثلة في أننا تجاوزنا الأزمة بمعجزة، وقد علمنا أن العالم تم إنقاذه من دمار نووي من قبل قائد غواصة روسية، فاسيلي أركيبوف، الذي رفض أمراً بإطلاق صواريخ نووية عندما هوجمت غواصات روسية من قبل مدمرات أميركية قرب خط (الحظر) الذي وضعه كيندي. ولو وافق أركيبوف لكان من الممكن أن يؤدي الإطلاق النووي إلى تبادل يمكن أن (يدمر نصف الكرة الشمالي)، كما كان إيزنهاور قد حذر.

إن المعلومة المخيفة التي انكشفت تجيء في وقتها بسبب الظروف فجذور أزمة الصواريخ تكمن في الإرهاب الدولي الذي يرمي إلى (تغيير الأنظمة)، وهما الآن مفهومان مهيمنان. تظهر الاكتشافات الجديدة بوضوح شديد المخاطر المخيفة وغير المتوقعة لهجمات على (عدو أضعف بكثير) ترمي إلى (تغيير الأنظمة) – وهي مخاطر يمكن أن تهلكنا جميعاً، وهذا ليس كلاماً مبالغاً فيه.

وترسم الولايات المتحدة مسارات جديدة وخطيرة إزاء المعارضة العالمية شبه الجماعية.وهناك طريقتان أمام واشنطن للاستجابة للتهديدات التي تتولد – إلى حدّ

ما، من تصرفاتها وتصريحاتها المذهلة.وإحدى الطريقتين هي محاولة تخفيف التهديدات بإيلاء بعض الانتباه للشكاوى المشروعة، والموافقة على أن تصبح عضواً متحضراً من مجتمع عالمي، مع بعض الاحترام للنظام العالمي ومؤسساته.

والطريقة الأخرى هي بناء آلات أكثر إثارة للرعب، للتدمير والهيمنة، حتى يمكن سحق أي تحدّ محتمل مهما كان نائياً، مما يثير تحديات جديدة وأعظم.

العراق والتجربة المريرة

في غمرة الفوضى في العراق حالياً، فإن السؤال حول من يحكم البلاد يظل القضية الرئيسية للخلاف، فهل هم العراقيون أو عصبة في كراوفورد – تكساس؟ممّا لا يثير الدهشة أن شخصيات علمانية ودينية بارزة من المعارضة لصدام حسين يريدون من العراقيين أن يسيطروا على العراق مع كون الأمم المتحدة وسيطاً.

لكن صانعي السياسة الأميركيين يحملون فكرة مختلفة بشكل كبير، فهم يبدون ملتزمين بفرض نظام وكيل في العراق، على غرار ما هو مطبق في كل مكان آخر في المنطقة، والأهم، في المناطق التي خضعت للهيمنة الأميركية طوال قرن: أميركا الوسطى ومنطقة الكاريبي.

وقد كرر برينت سكراوكروفت، مستشار الأمن القومي لبوش الأب، كرر ما هو واضح: ماذا سيحدث للمرة الأولى التي تجري فيها انتخابات في العراق ويتبين أن الراديكاليين يفوزون؟ مما لا شك فيه أننا لن نسمح لهم بتولي الأمور.

إن المنطقة متشككة جداً إزاء دوافع الولايات المتحدة، فمن المغرب إلى لبنان إلى الخليج، فإن حوالي ٩٥ في المئة من الناس يعتقدون أن حرب العراق قد تم شنها

لتأمين السيطرة على النفط العربي وإخضاع الفلسطينيين لمشيئة إسرائيل، حسبما قال يوسف إبراهيم مستشهداً باستطلاع قام به شبلي تلحمي من جامعة ميريلاند.

وإذا كانت التجربة تدلّ على شيء، فإن فريق العلاقات العامة التابع لبوش سيرغب في إقامة نوع من الديمقراطية الشكلية في العراق طالما أنها كانت ذات جوهر ضئيل. وقد كان من الصعب أن نتصور أن واشنطن ستسمح بصوت حقيقي للأغلبية الشيعية التي من المحتمل أن تضغط من أجل قيادة إسلامية وتحاول أن تقيم علاقات أوثق مع إيران، وهو آخر ما يريده رجال بوش. أو يسمحون لصوت حقيقي للأقلية الكردية التي قد تسعى إلى نوع من الاستقلال ضمن هيكل فدرالي يمكن أن يكون لعنة بالنسبة لتركيا.

تظل تركيا قاعدة رئيسية للقوة الأميركية، رغم التوترات حول الحقيقة الماثلة في أن الحكومة التركية عملت وفق إرادة شعبها في عدم السماح للقوات الأميركية باجتياح العراق من أراضيها.إن الديمقراطية الفاعلة في الشرق الأوسط يمكن أن يكون لها نتائج لا تتماشى مع الهدف الأميركي بتعزيز هيمنتها فيه.

وفي حينه أعلنت إدارة بوش علانية أن الأهداف التالية يمكن أن تكون سوريا وإيران – مما يتطلب قاعدة عسكرية قوية في العراق، ويفترض انه سبب آخر وراء عدم السماح لأي ديمقراطية ذات معنى حقيقي في المنطقة.كما أن للقواعد العسكرية في قلب مصادر الطاقة الرئيسية للعالم، دلالات واضحة لترسيخ السيطرة على هذه المصادر والقوة الاستراتيجية والثروة المادية التي توفرها.

إن حرب العراق اختبار ليوضح للعالم أن إدارة بوش تنوي أخذ إستراتيجيتها للأمن القومي على محمل الجد.وكانت الرسالة أن إدارة بوش تنوي أن تحكم العالم بالقوة، وهو البعد الذي تتفوق فيه، وأن تفعل ذلك بشكل دائم، وتقضي على أي تحدّ محتمل تواجهه، وهذا هو جوهر المبدأ المعلن عنه من جديد.وقبل شن الحرب

على العراق شعرت الولايات المتحدة بأنها مدفوعة لمحاولة إجبار العالم على قبول موقفها ولم تستطع لكن العالم في العادة يستسلم.

خذوا حرب الخليج الأولى كمثال، حيث مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة لإقناع مجلس الأمن بالموافقة على خطتها الحربية مع أن كثيراً من بلدان العالم عارضوها. أي نظام قانوني، الذي تأخذه مأخذ الجدّ، تعتبر الأحكام القسرية غير صالحة، لكن في الشؤون الدولية التي يديرها الطرف القوي، فإن الأحكام القسرية لا بأس بها – فهي تسمى دبلوماسية.

إن الأمم المتحدة حالياً في وضع محفوف جداً بالمخاطر، فقط تتحرك الولايات المتحدة لتفكيكها أو على الأقل لإلغائها. فالموقف المتطرف للإدارة الحالية يتهدد المنظمة بصورة قوية، ومعها الإطار الكامل للقانون الدولي الذي أقيم بشقّ الأنفس بعد الحرب العالمية الثانية كأساس لعالم أكثر سلماً.

وفي الوقت ذاته، وعلى رأس الأجندة بالنسبة للمواطنين الأميركيين، ينبغي أن يكون العمل من أجل ضمان إدارة العراق من قبل العراقيين، وأن تقدم الولايات المتحدة مساعدات ضخمة، لاستخدامها حسبما يقرر العراقيون أنفسهم– وعلى الأغلب لشيء ليس اكثر من دعم دافعي الضرائب الأميركيين لشركتي هاليبرتون وبكتل.

وينبغي أن تكون هنالك أولوية أخرى وهي وضع كابح للسياسات البالغة الخطورة التي أعلنت في الاستراتيجية الأمنية والتي نفذت في (صفيحة التجارب) في العراق، كما وضعها دافيد سانجر وستيفن وايزمن في صحيفة نيويورك تايمز.

ويجب أن يكون هنالك أيضاً جهود كبيرة للحيلولة دون منجم الثراء المتأتي عن مبيعات الأسلحة، الذي تم تقديره بسرور كنتيجة للحرب والذي سيساهم في جعل

العالم مكاناً أكثر إثارة للرعب والخطر. وكما هي العادة دائماً فإن الأجندة تبدأ بمحاولة معرفة ما يجري في العالم، ثم التصرف وفق ذلك، بشكل أفضل من الآخرين، قدر ما نستطيع فقلة من الآخرين سيشاركوننا في امتيازنا وقوتنا وحريتنا– وبالتالي في المسؤولية وينبغي أن يكون ذلك حقيقة بديهية أخرى.

مخاوف واشنطن تدور حول تكرار تجربة «القوة الثالثة»

في هذا المنعطف المبكر من الكتاب يضع نعوم تشومسكي مقولته الشهيرة عن أن حرية تحدي القوة ليست فرصة فقط، بل هي مسؤولية موضع التطبيق، حيث يكتشف التبعات العالمية الخطيرة للسياسة والأعمال العسكرية على مستوى العالم مع التركيز على ما يجري في العراق وفي أفغانستان.

وهو يحذر من أن الحروب على الإرهاب ستمتد إلى أوقات أطول بكثير مما توقعه مخططوها، ويلقي الضوء على المخاوف الأميركية من أن «القوة الثالثة» التي شهدناها خلال الحرب الباردة يمكن أن تتكرر في المستقبل القريب، وهو يهاجم توظيف المخططين الاستراتيجيين الأميركيين للعنف كأداة للسيطرة، مشيراً إلى أنه إذا كانت هذه الأداة تتميز بالقوة والحسم، فإن على من يتحمسون لتوظيفها أن يتذكروا أن معضلات الهيمنة شديدة التعقيد وأبعد ما تكون عن البساطة. في غمرة الصدمات التي تلت التفجيرات الانتحارية في بغداد والقدس والنجف، وعدد لا يحصى من الأهوال منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كان من السهل أن نفهم السبب الذي جعل كثيراً من الناس يعتقدون أن العالم قد دخل عصراً جديداً ومخيفاً من الإرهاب، وهو عنوان مجموعة أخيرة من المقالات من قبل باحثي جامعة يال وآخرين.

لكن، بعد كل هذه السنوات من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإن الولايات المتحدة التي عليها أن تواجه جذور الإرهاب، قد شنت حروباً أكثر من السلام،

وأثارت باستمرار مخاطر المواجهة العالمية. في الحادي عشر من سبتمبر استجاب العالم بصدمة ورعب وتعاطف مع الضحايا، لكن من المهم أن نضع في الاعتبار أنه بالنسبة لكثير من بلدان العالم، كانت هنالك ردة فعل أخرى قوامها القول الضمني: ذوقوا قليلاً مما نتجرعه! فللمرة الأولى في التاريخ، تعرضت قوة عظمى لمذبحة من ذلك النوع المألوف جداً في أماكن أخرى. وأي محاولة لفهم أحداث الحادي عشر من سبتمبر، سوف تبدأ بشكل طبيعي بتحقيق في القوة الأميركية: كيف استجابت وما هو المسار الذي ستأخذ به؟ وفي غضون سنة بعد الحادي عشر من سبتمبر كانت أفغانستان تحت الهجوم، فالذين يقبلون معايير أخلاقية دولية، أمامهم عمل يقومون به ليظهروا أن الولايات المتحدة وبريطانيا لهما مبرر لقصف أفغانستان، يدفعهما إلى مهاجمة الناس المشتبه بارتكابهم مجازر إجرامية، وهو السبب الذي أُعطي عندما بدأت عمليات القصف.

وفي سبتمبر ٢٠٠٢، أعلنت أقوى دولة في التاريخ عن استراتيجية أمن قومي جديدة تؤكد أنها ستحافظ على الهيمنة على العالم بشكل دائم وأي تحد يواجه هذه الاستراتيجية سيتم منعه بالقوة، وهي المجال الذي تتفوق فيه الولايات المتحدة على غيرها. – أيام الخطر: في الوقت ذاته، بدأت طبول الحرب تقرع لتعبئة السكان لاجتياح العراق، وبدأت الحملة لانتخابات الكونغرس النصفية، التي يمكن أن تقرر فيما إذا كانت الإدارة ستقدر على تطبيق أجندتها العالمية والمحلية. وكتب المختص في السياسة الخارجية، مايكل كريبون يقول إن الأيام الأخيرة من عام ٢٠٠٢ كانت «الأخطر منذ أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢» والتي وصفها آرثر شليزنغر، بشكل منطقي بأنها «أخطر لحظة في التاريخ البشري». كان قلق كريبون من الانتشار النووي في «إيران والعراق وكوريا الشمالية وشبه القارة الهندية»، وهو: «حزام نووي غير مستقر يمتد من بيونغ يانغ إلى بغداد»، ويشمل: «إيران والعراق وكوريا الشمالية وشبه القارة الهندية»، وأدت مبادرات إدارة بوش في ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ فقط إلى زيادة التهديدات في ذلك الحزام غير المستقر وحوله.

أعلنت استراتيجية الأمن القومي أن الولايات المتحدة – وحدها – هي التي تملك الحق في تنفيذ «حرب وقائية»، ليست استباقية، باستخدام القوة العسكرية للقضاء على تهديد متوقع، حتى وإن كان من نسج الاختراع أو الخيال، وبكل بساطة فإن الحرب الوقائية هي «الجريمة الكبرى» التي أدينت في نورمبرغ.

ومن أوائل سبتمبر ٢٠٠٢، أصدرت إدارة بوش تحذيرات كئيبة حول الخطر الذي يمثله صدام حسين للولايات المتحدة، مع إشارات واسعة بأن صدام كان مرتبطاً بالقاعدة ومتورطاً في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وساعدت الهجمة الدعائية في الاجتياح المخطط لبلد عرف أنه عاجز عن الدفاع عن نفسه، وفي تحقيق غنيمة قيمة في قلب نظام الطاقة الرئيسي في العالم.

وفي مايو ٢٠٠٣، بعد النهاية المزعومة للحرب في العراق، هبط الرئيس بوش على سطح حاملة الطائرات، أبراهام لنكولن وأعلن أنه حقق: «انتصاراً في الحرب على الإرهاب بعد إزاحة حليف للقاعدة».

لكن الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٧ سيجيء بلا أي دليل موثوق على العلاقة المزعومة بين صدام حسين وعدوه المر أسامة بن لادن، والعلاقة الوحيدة المعروفة بين النصر والإرهاب هي أن اجتياح العراق يبدو أنه زاد تجنيد القاعدة للأتباع وتهديد الإرهاب.

أدركت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن مبالغة بوش التي أطلقت بعناية على ظهر حاملة الطائرات ابراهام لنكولن شكلت «بداية حملة إعادة انتخابه عام ٢٠٠٢» والتي أمل البيت الأبيض في أن تقوم حول أفكار الأمن القومي إلى أكبر درجة ممكنة».

كان واضحاً أنه إذا تركت الإدارة القضايا المحلية تسود فإنها تكون في مشكلة كبيرة، وفي الوقت ذاته يظل ابن لادن طليقاً ولا يزال مصدر إرهاب الجمرة الخبيثة بعد الحادي عشر من سبتمبر – غير معروف – حتى أنه يشكل أبرز فشل، في ضوء أن المصدر يفترض أنه محلي، وقد يكون من مختبر أسلحة فيدرالي، كما أنه لم يتم العثور على أسلحة الدمار الشامل العراقية أبداً.

وبالنسبة للذكرى السنوية السادسة للحادي عشر من سبتمبر وما بعده، فإن لدينا في الأساس خيارين: يمكننا أن نمضي قدماً بثقة بأن مطبق القوانين العالمي سوف يطرد الشر من العالم، مثلما يعلن كاتبو خطب الرئيس الأميركي الذين ينتحلون الملاحم القديمة وحكايات الأطفال، أو يمكننا أن نخضع مبادئ الحقبة الجديدة الفخمة المعلنة للتدقيق، ونخرج باستنتاجات منطقية والتي ربما تكسب شيئاً من الإحساس بالحقيقة الناشئة.

إن الحروب التي يتم التفكير بها في الحرب على الإرهاب سوف تستمر فترة طويلة، فقد أعلن الرئيس خلال ولايته الأولى قائلاً: «لا أحد يعرف عدد الحروب التي ستجري لتأمين الحرية في الوطن». وهذا كاف جداً، فالتهديدات المحتملة لا حدود لها، وهنالك سبب قوي للاعتقاد بأنها أخذت تصبح أكثر شدة كنتيجة لخروج إدارة بوش على القانون والعنف الذي تنتهجه.

وعلينا أيضاً أن ندرس الملاحظات التي أدلى بها عامي أيالون، رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (شاباك) بين ١٩٩٦ و٢٠٠٠، الذي قال «إن الذين يريدون الانتصار على الإرهاب من دون مخاطبة الشكاوى الدفينة يريدون حرباً لا تنتهي».

إن هذه الملاحظة تعمّم الأمور بطرق واضحة، فالعالم يملك سبباً وجيهاً لمراقبة ما يجري في واشنطن بخوف وارتعاش، فالناس الذين يحتلون أفضل المواقع لتخفيف

تلك المخاوف وقيادة الطريق إلى مستقبل أكثر أملاً وبناء هم أبناء الولايات المتحدة الذين يستطيعون أن يرسموا المستقبل.

واشنطن والأمم المتحدة

بعد أن واجهت الإخفاقات البارزة للاحتلال العسكري للعراق، طلبت الولايات المتحدة من الأمم المتحدة أن تتحمل بعض التكاليف. وأصدر مجلس الأمن الدولي القرار الأميركي البريطاني بإجماع، ولكن ليس بشكل مطلق، حيث إن الصين وفرنسا وروسيا، وهي أعضاء دائمون في مجلس الأمن، عارضت القرار وأكدت أنها لن تقدم جنوداً أو مزيداً من الأموال، لكن باكستان ودولاً أخرى، بالإضافة إلى ألمانيا خضعت للضغط الأميركي للحفاظ على وحدة رمزية. وتظل هناك انقسامات خطيرة، خصوصاً حول ما إذا كان المحتلون سينقلون السلطة السياسية الحقيقية للعراقيين، ومتى يكون ذلك.

إن الاستجابة غير الموحدة للقرار تعكس تاريخاً من عجرفة واشنطن إزاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة نفسها. فقد مضت الحرب بقيادة أميركا في العراق من دون مساندة من الأمم المتحدة، وتصرفت واشنطن وفق استراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها إدارة بوش في العام الماضي، في شهر سبتمبر، والتي أكدت حق الولايات المتحدة في استخدام القوة، بشكل أحادي عند الضرورة، ضد عدو محتمل.

وأثارت الاستراتيجية الضخمة القلق والخوف في كل أنحاء العالم وحتى بين نخبة السياسة الخارجية في أميركا وقد فهمت أنها نسخة خطيرة بشكل خاص عن مبدأ المؤرخ اليوناني القديم ثيوسيديس الذي قال «ان الدول الكبيرة تفعل ما يحلو لها، والدول الصغيرة تتقبل ما يفرض عليها». وبالتالي، عندما تفشل الأمم المتحدة في العمل كأداة أميركية فإن واشنطن تشجبها.

في عام ٢٠٠٠، على سبيل المثال، تبنت اللجنة التابعة للأمم المتحدة حول نـزع الأسلحة والأمن العالمي قراراً يدعو إلى اتخاذ إجراءات أقـوى لمنـع عـسكرة الفضاء، وتبنت قراراً آخر أكد من جديد على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ضـد استخدام الغازات السامة والأسلحة الجرثومية، ووفق على القرارين بالإجماع، مع امتناعين عن التصويت، من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن ناحية عملية فإن امتناع أميركا عن التصويت يرقى إلى استخدام الفيتو.

ومنذ الخمسينيات، كانت الولايات المتحدة سباقة في استخدام الفيتو على قـرارات مجلس الأمن، حتى القرارات التي تدعو إلى التقيد بالقانون الدولي وتحتل بريطانيا المرتبة الثانية، بينما تتخلف فرنسا وروسيا كثيراً عنهما.

وحتى ذلك السجل يتم تشويهه بالحقيقة الماثلة في آن قوة واشنطن الهائلة تؤدي إلى إضعاف القرارات التي تعترض عليها، أو تحذف الأمور المهمة من الأجندة، حذفاً كاملاً.

إن الاستخدام الروتيني للفيتو من قبل البطل العالمي يتم تجاهله عموماً أو التقليـل من شأنه في الأمم المتحدة أو يجري الترحيب بـه كموقـف مبـدئي لواشـنطن المحاصرة. لكن هذا الموقف لا يتم تفسيره بأنه يمحو شرعية أو مصداقية الأمـم المتحدة، مثلما يحدث بكل وضوح. ومقابل ذلك، فإن عدم رغبة الآخرين بانتهـاج خطى واشنطن تعتبر مشكلة ــ وهو عرض للغطرسة التي تكسب عدداً قليلاً مـن الأصدقاء.

هذه المسرحية الهزلية

طوال فترة الجدل في الأمم المتحدة حول العراق، كانت واشـنطن تـصرّ علـى امتيازها بالتصرف على شكل أحادي، ففي مؤتمر صحفي في السادس من مارس

٢٠٠٣، مثلاً، قال بوش «إن هنالك سؤالاً وحيداً فقط: هل نزع النظـــام العراقـــي أسلحته بصورة كاملة وبلا شروط كما يستدعي قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٤١، أو أنه لم يفعل؟» وأوضح على الفور أن الجواب ليس مهماً، وأعلن أنه «عندما يتعلق الأمر بأمننا فإننا في واقع الأمر لا نحتاج إلى إذن من أحد».

لذلك كانت عمليات التفتيش من جانب الأمم المتحدة ومـــداولات مجلـــس الأمـــن مسرحية هزلية، وحتى التقيد بقرار مجلس الأمن بشكل ثابت كان يعتبر غيـــر ذي علاقة، فالولايات المتحدة ستضع نظام خياراتها في العراق حتى ولو نزع صـــدام حسين أسلحته بالكامل، وفي الحقيقة، وحتى إذا غادر صدام وعائلته البلاد، حسبما قال الرئيس في قمة الأزور عشية الاجتياح.

وعندما فشل جيش الاحتلال في اكتشاف أسلحة الدمار الشامل العراقيـــة غيـــرت الإدارة موقفها من «اليقين المطلق» حول وجود الأســـلحة وقالـــت أن الولايـــات المتحدة يحق لها أن تتصرف ضد أي بلد ولو كان يملك فقط النية لتطوير أســـلحة دمار شامل. إن تخفيف الموانع للجوء إلى القوة يشكل أهم نتيجة لانهيار المبـــرر المعلن للاجتياح.

وفي هذه الأيام، تظل القضية المهيمنة تتمثل فيمن يحكم العراق، فقليل من النـــاس يثقون في ما أقامته الولايات المتحدة حكومة يسمح لها بأن تكون مستقلة، لذلك فإن الرأي العالمي أيد بقوة أن تتولى الأمم المتحدة مقاليد الأمور، مثلما يـــرى الـــرأي العام الأميركي، وفقاً للاستطلاعات منذ شهر أبريل ٢٠٠٣، والتي أجراها برنامج مواقف السياسة العالمية في جامعة ميريلاند.

ومع أن من الصعب أن نحكم على الرأي العراقي، فإن استطلاعاً أجرته مؤســـسة جالوب في بغداد أظهر أن الشخصية الأجنبية ذات الشعبية الأكبر كـــان شـــيراك، الذي تفوق كثيراً في شعبيته على بوش أو بلير، وكان شيراك، بطبيعة الحال، أبرز

ناقد عالمي للاجتياح. وعبر كل التغييرات في المبررات والذرائع، يظل هناك مبدأ وحيد ثابت، حيث يجب على الولايات المتحدة أن تنهي سـيطرتها الفعليـة علـى العراق، تحت نوع من وجوه الديمقراطية إذا أثبت أنه مجد.

لقد ظهرت الخطوط الأساسية للتفكير الأميركي في الهيكل التنظيمـي «للإدارة المدنية لعراق ما بعد الحرب»، ففي هذا الهيكل ست عشرة خانة، تحتوي كل منها على اسم وصفة مسؤولية الشخص، من المبعوث الرئاسي بول بريمر في القمـة (المرتبط بالبنتاغون) نزولاً عبر الهيكل. ومنهم سبعة جنرالات، ومعظـم البقيـة مسؤولون حكوميون أميركيون، وفي أسفل الهيكل هنالك الخانة السـابعة عـشرة، بحوالي ثلث حجم الأخرى، دون أسماء، ودون تحديد ودون مهام. وتقـول هـذه الخانة: «مستشارون للوزارة العراقية». لقد سعى الرئيس بـوش إلـى إشـراك الآخرين في التكاليف، وليس في السلطة في عراق ما بعد الحرب، فيجب أن تكون واشنطن هي المسؤولة، وليس الأمم المتحدة وليس الشعب العراقي.

معضلات الهيمنة

في الوقت الذي تصارع الولايات المتحدة لفرض النظام في العراق، إلـى جانـب نظام يخضع لمصالح أميركا، ثمة أزمة أخرى هددت بالانفجار في كوريا الشمالية. ففي خضم ما يطلق عليه محور الشر، فإن كوريا الشمالية العضو الأكثر خطورة. ولكن مثل إيران (وعلى النقيض من العراق) فقد فشلت في المعيـار الأميركـي الأول للهدف المشروع: لم تكن غير قادرة على الدفاع عن نفسها.

إن كوريا الشمالية تملك رادعاً هو عبارة عن حشد من المـدافع عنـد المنطقـة منزوعة السلاح، موجه نحو سيئول، عاصمة كوريا الجنوبية، ونحو العشرات من آلاف من القوات الأميركية عند جنوب الحدود. ثمة جدول زمني لانسحاب القوات

خارج نطاق المدفعية مما يثير المخاوف في كل من كوريا الشمالية والجنوبية إزاء نوايا الولايات المتحدة.

في أكتوبر ٢٠٠٢ اتهمت الولايات المتحدة كوريا الشمالية بأنها بدأت سراً برنامج تخصيب اليورانيوم انتهاكاً لاتفاق ١٩٩٤. لقد كان التصعيد النووي منذ ذلك الحين بمثابة تذكير لبعض المراقبين بأزمة الصواريخ الكوبية. وفي عام ٢٠٠٣ علمت واشنطن العالم درساً بشعاً: إذا أردت الدفاع عن نفسك منا من الأفضل لك أن تحاكي كوريا الشمالية وتفرض تهديداً عسكرياً ذا مصداقية. وفشلت كوريا الشمالية أيضاً في المعيار الثاني كهدف لأميركا: إنها إحدى أفقر وأتعس البلدان في العالم.

لكن لكوريا الشمالية أهمية جغرافية استراتيجية يمكن أن تجعلها هدفاً لهجمات الولايات المتحدة، إذا أمكن مواجهة الرادع. إذ تقع كوريا الشمالية داخل شمال شرق آسيا وهي منطقة تمثل تحدياً خاصاً بها لأحلام واشنطن بالهيمنة العالمية. هناك ثلاثة مراكز اقتصادية عالمية في المواجهة: الولايات المتحدة وأوروبا وشمال شرق آسيا ضمن شكل جديد من نظام عالمي «ثلاثي الأقطاب» كان ينبثق منذ ثلاثين عاماً.

ففي أحد هذه الأبعاد وهو البعد العسكري، فإن الولايات المتحدة تنفرد في فئة بنفسها ولكن ليس في فئات أخرى. فالمناطق تناور متنافسة على السلطة رغم الروابط المعقدة بينها ومصالح النخبة المشتركة بشكل أساسي.

المنطقة الأكثر ديناميكية

هناك دراسة أجراها فريق العمل حول سياسة أميركا إزاء كوريا بتوجيه من سليج إس هاريسون من مركز السياسة الدولية في واشنطن، ومركز الدراسات الشرق

آسيوية في شيكاغو تفحص القضايا التي تبرز أمام البلدان الشمال شرق آسيوية والعالم.

تعتبر منطقة شمال شرق آسيا حالياً المنطقة الاقتصادية الأكثر ديناميكية في العالم، بوجود ما يقارب ٣٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي وهو أكثر بكثير من نظيره في الولايات المتحدة (١٩ في المئة)، ولديها نصف الاحتياطيات العالمية من العملة الأجنبية. وتتاجر الولايات المتحدة وأوروبا الآن مع شمال شرق آسيا بأكثر مما تتاجر فيما بينها.

تضم منطقة شمال شرق آسيا مجتمعين صناعيين رئيسيين وهما اليابان وكوريا الجنوبية كما أن الصين تصبح مجتمعاً صناعياً. أما سيبيريا فهي غنية بالموارد الطبيعية بما فيها النفط. وتزيد المنطقة من تجارتها الداخلية وتتصل مع بلدان شمال شرق آسيا بروابط غير رسمية تسمى أحياناً آسيان زائد ثلاث: الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

ويتم بناء الفلبين من مراكز الموارد مثل سيبيريا إلى مراكز صناعية، ومن الطبيعي أن تمر بعض خطوط الأنابيب تلك عبر كوريا الشمالية إلى كوريا الجنوبية، ويمكن تمديد السكة الحديدية عبر سيبيريا على المسار نفسه.

إن الولايات المتحدة غير متأكدة من هذا التكامل الشمال شرق آسيوي، وتتمثل مخاوف واشنطن في أن المناطق المتكاملة مثل أوروبا أو شمال شرق آسيا يمكن أن تسعى إلى مسار أكثر استقلالاً وتصبح ما كان يطلق عليه «القوة الثالثة» خلال سنوات الحرب الباردة.

يوصي فريق العمل حول سياسة أميركا إزاء كوريا بأن تسعى واشنطن إلى حل دبلوماسي للأزمة الحالية بشأن كوريا الشمالية، وهي عملية بدأت مع فترات توقف

وغير متساوية في ظل رئاسة كلينتون، «ضمان امن كوريا الشمالية غير النووية، وتعزيز المصالحة بين كوريا الشمالية والجنوبية وجذب كوريا الشمالية إلى علاقات اقتصادية مع جاراتها». ومثل تلك التفاعلات يمكن أن تسرع الإصلاحات الاقتصادية في كوريا الشمالية مما يؤدي مع مرور الوقت إلى نشر القوة الاقتصادية ويخفف من الضوابط السياسية الاستبدادية ويعدل من انتهاكات حقوق الإنسان.»

وهذا السياسات تمتثل للإجماع الإقليمي، أما البديل فهو المواجهة بطريقة استراتيجية بوش ــ تشيني ــ رامسفيلد الكبرى للحرب الوقائية «يمكن أن تجر شمال شرق آسيا والولايات المتحدة إلى حرب غير مرغوبة،» حسبما يجادل فريق العمل. من شأن السياسة الأكثر اعتدالاً أن تشجع شمال شرق آسيا، مثل أوروبا على سلوك مسار أكثر استقلالية والذي سيجعل على أية حال الأمر أكثر صعوبة للولايات المتحدة لكي تحافظ على نظام عالمي ينبغي على الآخرين خلاله أن يحترموا مكانهم الملائم.

استقلال الطاقة

لقد كان لاستقلال الطاقة مكانة مركزية في هذه التفاعلات، فمنذ الحرب العالمية الثانية دأب المخططون الأميركيون على السيطرة على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط التي ليس لها مثيل حيث إنها تعمل على نحو فاعل كرافعة للسيطرة العالمية. وبالاعتراف بنفس الحقائق الأساسية للحياة، سعت أوروبا والقوى الناهضة الآسيوية إلى الحصول على مواردها الخاصة بعيداً عما أطلق عليه المخطط البارز جورج كينين «سلطة الفيتو» لسيطرة الولايات المتحدة على إمدادات الطاقة والخطوط البحرية. إن جانباً كبيراً من الصراع على الشرق الأوسط فضلاً عن آسيا الوسطى يعكس هذه المخاوف.

لقد ردت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة بقسوة على «التحدي الناجح» لبلدان العالم الثالث، مثل كوبا التي بحثت عن طريق إلى التنمية المستقلة وجعلت أولوياتها الحاجات المحلية وليس مصالح المستثمرين الأجانب ومخططي واشنطن. وبالنسبة لواشنطن فإن المخاوف وصلت دوماً إلى المناطق الصناعية للقوى الرئيسية أيضاً، ويبدو الآن أكثر من أي وقت مضى أن السمة «ثلاثية الأقطاب» الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي تتخذ أشكالاً جديدة.

إن غزو العراق كان «عملاً نموذجياً»، يثبت للعالم أن إدارة بوش كانت تعني تماماً مذهبها لاستخدام القوة بتصميم لتأكيد هيمنتها العالمية ولمنع أية تحديات محتملة، مهما كانت نائية. ولا شك أن الآخرين انتبهوا للدرس. فالعنف أداة قوية للسيطرة كما يثبت التاريخ ولكن معضلات الهيمنة ليست بسيطة.

مؤشرات دالة وراء الوضع الاستثنائي للسفارة الأميركية في بغداد

ينتقل المؤلف بنا هنا إلى ما يصفه بوضوح وجلاء بجذر المقاومة في العراق، مؤكداً أن أخطر عدو لواشنطن في العراق هو سخط المواطنين العاديين، وهو يمضي إلى تشريح أسباب هذا السخط، مؤكداً أن فهم هذه الأسباب هو الطريق إلى الإجابة عن السؤال المؤرق: لماذا يراق المزيد من الدماء في العراق كل يوم؟

وهو ينتقل إلى وضع يده على الجوهر الحقيقي للأشياء، فالهدف الذي يجري التعامي عنه للاحتلال الأميركي للعراق هو إقامة قواعد عسكرية دائمة تحمي الاستنزاف الأميركي للنفط العراقي حتى آخر نقطة فيه. وربما لهذا بالضبط فإن مجلة «بزنس ويك» المعنية بأنشطة الأعمال العالمية تبدي اهتماماً استثنائياً بهذا الكتاب.

وتقول إن تشومسكي يمضي بمنطق لا هوادة فيه ليدعونا إلى الإصغاء للقادة الغربيين وفهم ما يقولونه، وبصفة خاصة فهم يحرصون على حجبه. إن لكل رئيس يحترم نفسه مبدأ يرتبط باسمه، فالمبدأ الجوهري للرئيس بوش الابن هو أن على الولايات المتحدة أن «تتخلص العالم من الشر»، كما قال الرئيس بعد الحادي عشر من سبتمبر.

هنالك مسؤولية خاصة وهي شن الحرب على الإرهاب مع اللازمة التي تقول إن أي دولة تؤوي الإرهابيين دولة إرهابية، ويجب معاملتها وفق ذلك.دعونا نسأل سؤالاً صادقاً وبسيطاً: ماذا ستكون العواقب إذا أخذنا المبدأ الأميركي على محمل الجد، وعاملنا الدول التي تؤوي الإرهابيين كدولة إرهابية، وأخضعناها للقصف والاجتياح؟

إن الولايات المتحدة كانت منذ زمن طويل ملاذاً لمجموعة من المارقين الذين تؤهلهم أعمالهم كإرهابيين، والذين يشكل وجودهم المبادئ الأميركية المعلنة. تأملوا في «الكوبيين الخمسة»، وهم الرعايا الكوبيون الذين أدينوا في ميامي في عام ٢٠٠١، كجزء من حلقة تجسس، ومن المقرر أن ينظر في استئناف الكوبيين الخمسة في وقت لاحق.

وحتى نفهم القضية، التي أدت إلى احتجاجات عالمية، فإن علينا أن ننظر إلى التاريخ القذر للعلاقات الأميركية ــ الكوبية (ناهيك عن قضية الحظر الأميركي المدّمر والذي مضى عليه عقود انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة التي تجعل أميركا معزولة فعلياً).

## تاريخ من المؤامرات

لقد انخرطت الولايات المتحدة في هجمات إرهابية على نطاق كبير وصغير ضد كوبا منذ ١٩٥٩، بما فيها غزو خليج الخنازير والمؤامرات الغربية لقتل كاسترو، والهجمات الإرهابية ضد كوبا والكوبيين في الخارج، وفي سنوات كينيدي، قام روبرت كينيدي بتوجيه العمليات حيث كانت أولويته القصوى «جلب إرهابيي الكرة الأرضية» إلى كوبا، وفقاً للمؤرخ آرثر سكليسنجر كاتب سيرته الذاتية ومستشار كينيدي.

واستأنفت العمليات الإرهابية بعد أزمة الصورايخ وألغاها ليندون جونسون ثم استأنفت مرة أخرى في ظل نيكسون. وانتهت المشاركة المباشرة للحكومة في الهجمات خلال أواخر سبعينيات القرن الماضي، على الأقل رسمياً.

وفي عام ١٩٨٩، منح الرئيس بوش عفواً عن أورلاندو بوسش، وهو واحد من الإرهابيين سيئي الصيت المناهض لكاسترو، واتهم بتدبير تفجير طائرة كوبية في عام ١٩٧٦، وقد تجاوز بوش وزارة العدل، التي رفضت طلب لجوء لبوسش واختتمت حكمها بالقول: «يتأثر أمن هذا البلد بقدرته على حثّ الدول الموثوقة الأخرى على رفض مساعدة وإيواء الإرهابيين، الذين نصبح هدفاً لهم في كثير من الأحيان».

وإدراكاً بأن الولايات المتحدة ستؤوي إرهابيين مناهضين لكاسترو، تغلغل العملاء الكوبيون في تلك الشبكات، ففي عام ١٩٩٨ تم إرسال مسؤولين رفيعي المستوى من مكتب التحقيقات الفيدرالي، ال(إف بي آي)، إلى هافانا حيث تم إعطاؤهم آلاف الصفحات من الوثائق ومئات الساعات من أشرطة الفيديو من العمليات الإرهابية التي تنظمها خلايا في فلوريدا. وردت ال(إف بي آي) باعتقال الناس الذين وفروا المعلومات بمن فيهم مجموعة تعرف الآن بالكوبيين الخمسة.

وأعقب الاعتقالات ما وصل إلى محاكمة علنية في ميامي وقد أدين الخمسة، ثلاثة بالسجن مدى الحياة (بسبب التجسس، والزعيم جيراردو هيرنانديز، للتآمر للقتل أيضاً). وفي الوقت ذاته، فإن الناس الذين اعتبرتهم ال(إف بي آي) ووزارة العدل إرهابيين خطيرين، يعيشون بسعادة في الولايات المتحدة ويواصلون التخطيط وتنفيذ الجرائم.

إن قائمة المجرمين المقيمين في الولايات المتحدة تضم أيضاً إيمانويل كونستانت، من هاييتي، المعروف باسم توتو، وهو زعيم شبه عسكري سابق من عهد دوفالير، وكونستانت هو مؤسس جبهة إف أر إيه بي إتش (وهي جبهة تعزيز التقدم في هاييتي)، وهي المجموعة شبه العسكرية التي نفذت معظم إرهاب الدولة في أوائل التسعينات في ظل المجلس العسكري الذي أطاح بالرئيس اريستايد. وكان كونستانت يعيش في كوينز، نيويورك.

لقد رفضت الولايات المتحدة طلب هاييتي بتسليم المجرم، والسبب، كما يفترض عموماً، أن كونستانت قد يكشف العلاقات بين واشنطن والمجلس العسكري الذي قتل ما بين ٤٠٠٠ و٥٠٠٠ هاييتي، حيث لعبت قوات كونستانت شبه العسكرية دوراً بارزاً. ويشمل رجال العصابات الذين قادوا الانقلاب في هاييتي زعماء من الجبهة.

وبالنسبة للولايات المتحدة كانت كوبا منذ زمن طويل، الهاجس الرئيسي في نصف الكرة الشمالي، فهناك وثيقة لوزارة الخارجية لعام ١٩٦٤ تعلن أن فيدل كاسترو تهديد لا يطاق لأنه «يمثل تحدياً ناجحاً للولايات المتحدة، ونقيضاً لسياستنا في المنطقة طول قرن ونصف»، منذ أن أعلن مبدأ مونرو أنه لا يمكن التساهل مع أي تحدٍ للهيمنة الأميركية في المنطقة.

وتشكل فنزويلا حالياً مشكلة مماثلة، حيث تقول مقالة رئيسية نشرت مؤخراً في وول ستريت جورنال «أنشأ فيدل كاسترو متبرعاً رئيسياً ووريثاً لقضية حرف مسار الأجندة الأميركية في أميركا اللاتينية: الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز».

وكما حدث مؤخراً فإن فنزويلا طلبت من الولايات المتحدة تسليم ضابطين عسكريين سابقين يسعيان إلى اللجوء في الولايات المتحدة، وكان الاثنان جزءاً من انقلاب عسكري دعمته إدارة بوش، وفشل الانقلاب أمام غضب عمّ نصف الكرة الأرضية.

وتقيدت الحكومة الفنزويلية بحكم أصدرته المحكمة العليا الفنزويلية بمنع مقاضاة قادة الانقلاب، لكن الضابطين تورطا لاحقاً في تفجير انتحاري، وهربا إلى ميامي. إن الغضب من التحدي متجذر في التاريخ الأميركي. فقد أدان توماس جيفرسون، بمرارة، فرنسا على «موقفها المتحدي» في الاحتفاظ بنيو أورليانز، التي كان يشتهيها، وحذر جيفرسون من أن «تصرف فرنسا يتضارب مع موقفنا، المحب للسلام والساعي إلى الثروة».

ونصح جيفرسون «بأن تحدي فرنسا يتطلب منا أن نقترن بالأسطول البريطاني والأمة البريطانية»، وتراجع عن مواقفه السابقة التي عبرت عن مساهمة فرنسا الكبيرة في تحرير المستعمرات من الحكم البريطاني. وبفضل كفاح التحرير لهاييتي، بلا مساعدة، انتهى تحدي فرنسا لكن في ذلك الوقت كما هي الحال الآن، تظل المبادئ الموجهة مكانها، تقرر الصديق والعدو.

مهما كان مصدرها فإن التفجيرات الرهيبة في مدريد ترددت أصداؤها بقوة وألم عشية الذكرى السنوية الأولى لاجتياح العراق بقيادة الولايات المتحدة، والذي صور على أنه ردة فعل لهجمات الحادي عشر من سبتمبر.

وخلال السنة الأولى التي انقضت منذ بدء الحرب على العراق أثبتت توقعات كثير من المحللين صحتها، وخصوصاً عواقب دوامة العنف ضد العنف، وتبدو نتائج أخرى مثيرة للدهشة أيضاً فنظرة إلى الوراء يمكن أن توفر الدليل إلى وقت شهد مذابح أقل وديمقراطية أكثر.

وكانت الحرب بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق قد شنت بإدراك عام بأنها قد تؤدي إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والمخاطر التي اعتبرتها إدارة بوش حسبما يبدو غير مهمة مقارنة باحتمال كسب السيطرة على العراق وترسيخ معيار الحرب «الوقائية» وتعزيز قبضتها على السلطة الداخلية.

ورداً على العسكرة الأميركية المتصاعدة، فقد زادت روسيا بشكل كبير قواتها العسكرية الهجومية، بينما يستجيب آخرون ممن يرون أنفسهم كأهداف محتملة، يستجيبون بالوسائل المتاحة لديهم: الإرهاب، للانتقام أو الردع، وبذل جهود لتطوير أسلحة دمار شامل، كما في برامج متقدمة في إيران وكوريا الشمالية.

وإضافة إلى مدريد، فإن سيل الإرهاب منذ الحادي عشر من سبتمبر، يشمل بغداد وبالي والدار البيضاء، واسطنبول وجاكرتا والقدس وممباسا وموسكو والرياض وعاجلاً أو أجلاً، فإن من المحتمل أن يقترن الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل في الأيدي نفسها، مع عواقب وخيمة.

وقد رفض محللون جادون وجود علاقات بين العراق والقاعدة ولم يتم الوصول إلى دليل موثوق حولها. لكن لا خلاف حالياً بأن العراق قد أصبح وللمرة الأولى «ملاذاً للإرهابيين»، كما قالت جيسيكا ستيرن، وهي متخصصة في الإرهاب في جامعة هارفارد، وذلك في مقالة في صحيفة «نيويورك تايمز» بعد قصف مقر الأمم المتحدة في بغداد في شهر أغسطس ٢٠٠٣.

إن «الحرب الوقائية» عبارة محسنة للعدوان عندما يريد المرء، وكان هذا المبدأ، وليس تطبيقه في العراق، هو الذي آثار الاحتجاجات الضخمة وغير المسبوقة على الاجتياح. وقد أثارت ردة الفعل هذه الموانع أمام لجوء آخر لهذا المبدأ المعلن.

إن تحقيق دافيد كاي، إضافة إلى تقويض المزاعم المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية، قد كشفت مدى هشاشة سيطرة صدام على السلطة في السنوات الأخيرة، وبذلك أضاف التحقيق وزناً إضافياً لرأي الغربيين اللذين عرفا العراق بشكل أفضل ــ وهما منسقا الشؤون الإنسانية التابعان للأمم المتحدة دينيس هاليداي، وهانز فان سبونيك ــ واللذان قالا إنه لولا أن العقوبات استهدفت السكان العراقيين، لأمكن للعراقيين أنفسهم أن يطيحوا بصدام.

وفي إبريل ٢٠٠٣، كما أظهرت الاستطلاعات، فإن الأميركيين كانوا يعتقدون أن الأمم المتحدة، وليست الولايات المتحدة هي التي يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية إزاء إعادة تعمير العراق، السياسي والاقتصادي، في فترة ما بعد الحرب.

وليس فشل الاحتلال الأميركي للعراق مثيراً للدهشة، في ضوء القوة والموارد الأميركية وإنهاء العقوبات وإزاحة الطاغية والافتقار إلى دعم خارجي كبير للمقاومة. وبسبب هذا الفشل، إلى حدّ ما، تراجعت إدارة بوش وطلبت مساعدة الأمم المتحدة، لكن قضية ما إذا كان العراق سيكون أكثر من دولة عميلة لأميركا، يظل موضع تساؤل.

تقوم واشنطن بإنشاء أكبر بعثة دبلوماسية في العالم في العراق، مع حوالي ثلاثة آلاف موظف، كما أورد روبن رايت في صحيفة «الواشنطن بوست»، وهذا مؤشر واضح إلى أن نقل السيادة سيظل محدوداً، ويتعزز ذلك الاستنتاج بالإصرار الأميركي على الحق في الحفاظ على قواعد عسكرية وقوات في العراق، وبأوامر

أميركية بأن الاقتصاد ينبغي أن يظل مفتوحاً للاستحواذ الأجنبي، وهو شرط لا يمكن لأي بلد ذي سيادة أن يقبل به.

إن فقدان السيطرة على الاقتصاد يقلص، بشدة، السيادة السياسية بالطبع، ويقلص أيضاً الاحتمالات أمام التنمية الاقتصادية الصحية، وهو واحد من أوضح الدروس في التاريخ الاقتصادي. لقد أدت بعض المطالب العراقية بالديمقراطية وبما هو أكثر من السيادة الإسمية، إلى تراجع الولايات المتحدة عن جهودها الرامية إلى فرض حكومة يمكن لواشنطن أن تسيطر عليها، وحتى التقدم حول دستور رسمي لا يؤدي إلى نهاية لذلك الصراع المستمر.

في ديسمبر ٢٠٠٣، أظهر استطلاع أجرته بيبا/ شبكات المعرفة أن عامة الأميركيين يقدمون تأييداً ضئيلاً لجهود الحكومة للإبقاء على وجود عسكري ودبلوماسي قوي ودائم في العراق، وفي الولايات المتحدة فإن الهواجس الشعبية حول الحرب والاحتلال، قد تتفق مع الهواجس إزاء عدالة القضية.

إن الناس المحيطين ببوش ملتزمون جداً بالتراجع عن إنجازات الصراع الشعبي خلال القرن الماضي، ويمكن لقائمة قصيرة من الأهداف أن تشمل الرعاية الصحية والأمن الوظيفي والضريبة المضطردة، وتصور حكومة تخدم المصالح الشعبية يتلاشى، فمنذ أن بدأت الحرب في العراق، أصبح العالم أكثر خطورة من قبل، وتمثل الانتخابات الأميركية مفترق طرق: ففي هذا النظام الأميركي للقوة الهائلة فإن فروقاً صغيرة يمكن أن تترجم إلى نتائج كبيرة، ذات أثر بعيد النطاق.

## جذور المقاومة

قبل وقت طويل من تجدد القتال في العراق، أدركت تقويمات الاستخبارات الأميركية أن أخطر عدو لواشنطن في العراق قد يكون سخط المواطنين العراقيين

العاديين، الكارهين بشكل متزايد للاحتلال العسكري الأميركي، حسبما كتب دوغلاس جيهل ودافيد إي سانجر في صحيفة «نيويورك تايمز».

إن الفشل في فهم جذور تلك الكراهية (ليس فقط المقاومة المسلحة التي تحتل العناوين الرئيسية واللقطات التلفزيونية البارزة) يمكن أن يؤدي فقط إلى المزيد من إراقة الدماء والورطة. وربما لم يكن الصراع العنيف الطويل الأجل، بما فيه المظاهر الصادمة في الفلوجة وأماكن أخرى، ليحدث لو أن الاحتلال بقيادة أميركا كان أقل غطرسة وجهلاً وعجزاً.

فالمحتلون الذين يريدون نقل السيادة الحقيقية، كما يطالب العراقيون، كان يمكن أن يختاروا مساراً مختلفاً. إن إدارة بوش، ضمن عرضها للذرائع لاجتياح العراق، قد اعتنقت تصور ثورة ديمقراطية في كل أنحاء العالم العربي، لكن السبب الأكثر قبولاً للاجتياح يتم التهرب منه بوضوح: إقامة قواعد عسكرية آمنة في دولة عميلة تقع قي قلب مصادر الطاقة الرئيسية في العالم.

إن العراقيين لا يتملصون من هذه القضية المهمة، ففي استطلاع أجراه مركز غالوب في بغداد، سأل عن سبب اجتياح الولايات المتحدة للعراق وقال واحد في المئة من المستجيبين إن السبب كان إقامة الديمقراطية، وقال خمسة في المئة إن السبب هو مساعدة العراقيين، وأخذ معظم الباقي دافع واشنطن بأنه السيطرة على ثروات العراق وإدراج الشرق الأوسط في المصالح الأميركية.

وفي ديسمبر نشر استطلاع آراء آخر في العراق من قبل أكسفورد ريسيرتش انترناشونال وهو أيضاً يكشف الحقائق، فعندما سئلوا ماذا يحتاج العراق في الوقت الحاضر، اختار أكثر من ٧٠ في المئة من العراقيين «الديمقراطية»، واختار ١٠ في المئة سلطة التحالف المؤقتة، و٥ في المئة اختاروا مجلس الحكم العراقي

المؤقت، وبكلمة «ديمقراطية» قصد العراقيون «الديمقراطية» وليست السيادة الإسمية التي تخططها إدارة بوش.

وعموماً فإن الناس لا يحملون أي ثقة في القوات الأميركية/ البريطانية (٧٩ في المئة)، و٣٣ في المئة في سلطة التحالف المؤقتة وفقاً للاستطلاع، وكان المفضل لدى البنتاغون، أحمد الجلبي، لا يحظى بأي تأييد. إن الصراع الأميركي العراقي حول السيادة، كان واضحاً جداً في الذكرى السنوية الأولى للاجتياح.

فقد بين بول وولفويتز وطاقمه من البنتاغون أنهم يفضلون وجوداً مستقراً طويلاً للقوات الأميركية هناك، وجيشاً عراقياً ضعيفاً نسبياً كأفضل طريقة لرعاية الديمقراطية، حسبما كتب ستيفان غلين في البوسطن غلوب. وهذه ليست ديمقراطية كما يفهم العراقيون هذه العبارة، أو كما يفهمها الأميركيون في ظل الاحتلال الأجنبي.

ولا يمكن أن يكون هناك أي هدف من الاجتياح في المقام الأول إذا لم يؤد إلى قواعد عسكرية مستقرة في دولة عميلة من النوع التقليدي. ويمكن إشراك الأمم المتحدة لكن واشنطن تطلب منها أن «تتبنى حكومة عراقية مستقبلية تتمتع بسيادة إسمية وشرعية مشكوك فيها، والتي بواسطة احتلالها ستبقى قوات الاحتلال في مكانها»، حسب تعليق لفاينانشال تايمز في يناير.

وعلاوة على قضايا السيطرة العسكرية، فإن العراقيين يدركون أيضاً الإجراءات التي فرضت لتقليص السيادة الاقتصادية بما فيها سلسلة من الأوامر لفتح صناعات وبنوك لاستحواذ أميركي فعال. وليس أمراً مثيراً للدهشة أن الخطط الأميركية أدينت من قبل رجال الأعمال العراقيين الذين قالوا إن هذه الخطط ستدمر صناعاتهم المحلية – وفيما يتعلق بالعمال.

فإن الناشط العمالي ديفيد بيكون يقول إن قوات الاحتلال اقتحمت مكاتب النقابات، واعتقلت القادة، وهي تطبق قوانين صدام حسين المناهضة للعمال وتسلم الامتيازات لمصالح أميركية مناهضة للنقابات. لقد سبب السخط العراقي وإخفاقات الاحتلال العسكري تراجع واشنطن بعض الشيء عن الإجراءات الأكثر تطرفاً.

إن الاقتراحات بفتح الاقتصاد أمام الاستحواذ الأجنبي الفعال قد استثنت النفط، حيث يفترض أن هذا كان يمكن أن يكون تصرفاً وقحاً، ومع هذا فإن العراقيين لا يضطرون لقراءة «الوول ستريت جورنال» ليكتشفوا «أن التوصل إلى معرفة صناعة العراق النفطية المدمرة بالتفصيل» وذلك بفضل العقود المجزية التي يوفرها دافعو الضرائب الأميركيون، «أمكن لها في النهاية أن تساعد شركة هاليبرتون على الفوز بمصلحة طاقة رئيسية هناك إضافة إلى شركات متعددة الجنسيات التي تدعمها الدول.

ويظل مهما أن نرى ما إذا كان العراقيون سيتم إجبارهم على قبول السيادة الإسمية التي تعرض عليهم من قبل قوات الاحتلال، وهنالك سؤال آخر أكثر أهمية للغربيين المتميزين: هل سيسمحون لحكوماتهم بأن «ترعى الديمقراطية» لمصلحة القطاعات الضيقة للسلطة التي تخدمها تلك الحكومات، أمام معارضة عراقية قوية؟.

بريجنسكي: دور أميركا الأمني في المنطقة يمنحها نفوذاً هائلاً

على الرغم من التشاؤم الشديد الذي يتحدث به الكثير من المحللين والمراقبين حيال ما وصلت إليه السياسات الأميركية في ظل إدارتي جورج دبليو بوش، فإن المؤلف، نعوم تشومسكي، يتبنى رؤية مختلفة، فهو بعد أن يحلل آليات عمل السلطة الأميركية وممارستها لسلطات تقترب من تلك التي مارسها الزعيم النازي أدولف هتلر، يتساءل:

ما هي أفضل استجابة إزاء الوضع الراهن؟ وهو لا يتردد في معرض الإجابة عن هذا السؤال في تأكيد ضرورة دعم الإرث الأميركي من الامتياز والحرية ورفض التشاؤم والقبول بالانكسار، وهو لا ينسى في هذا الصدد التأكيد على أفكار جون ديوي الفيلسوف الأميركي الاجتماعي البارز وفي مقدمتها أن الحقوق لا تمنح، وإنما تؤخذ.

في شهر مايو٢٠٠٣ تجاوز العالم الذكرى السنوية الأولى لإعلان الرئيس بوش عن النصر في العراق حين قال: «المهمة أنجزت».لقد انطلق الاجتياح وفق مبدأ بوش «الاستراتيجية الإمبراطورية الكبيرة الجديدة»، كما وصفتها مجلة «فورين أفيرز»، والتي أعلنت أن الولايات المتحدة ستهيمن على العالم للمستقبل غير المحدد وتدمر أي تحدّ لتلك الهيمنة.

وإذا أغفلنا ما يجري على الأرض في العراق، فقد يكون من المفيد أن نركز على كيف أدت السياسات وراء الاجتياح والاحتلال إلى جعل العالم أخطر ليس فقط من الإرهاب.

لقد اعترفت وزارة الخارجية الأميركية أن زعمها في شهر إبريل ٢٠٠٤ بأن الإرهاب قد انخفض ــ وهو جوهر حملة بوش الرئاسية ــ كان زائفاً جداً، فالتقرير الجديد يقر بأن «عدد الحوادث وحصيلة الضحايا تزايدا بشكل كبير».

وبالنسبة للمخططين الحكوميين، لم يكن أهم هدف محاربة الإرهاب بل إقامة قواعد عسكرية أميركية في دولة عميلة تعتمد على غيرها في قلب احتياطيات الطاقة الكبيرة في العالم، وبذلك تحقق اليد الطولى على منافسيها.

ويكتب زيغينو بريجنسكي بأن «دور أميركا الأمني في المنطقة»، واضح جداً، وهو أن هيمنتها العسكرية «تعطيها نفوذاً غير مباشر ولكنه نفوذ مهم سياسياً» على الاقتصادات الأوروبية والآسيوية التي تعتمد أيضاً على صادرات الطاقة من المنطقة».

مشكلة الهيمنة

كما يعرف بريجنسكي جيداً فإن المشكلة الجوهرية للهيمنة العالمية الأميركية تتمثل في أن أوروبا وآسيا (وخصوصاً منطقة شرق آسيا الديناميكية)، قد تتحرك لأخذ مسار مستقل، وتصبح السيطرة على الخليج وآسيا الوسطى أكثر أهمية. ويتوقع المحللون أن دوراً هائلاً للخليج في إنتاج الطاقة العالمية سيواصل النمو.

ويشكل الدعم الأميركي البريطاني لتركمانستان وأوزبكستان وديكتاتوريات أخرى في آسيا الوسطى والسعي الحثيث إلى تأمين خطوط الأنأبيب، جزءاً من «اللعبة الكبرى» المتجددة نفسها.

وفي الوقت ذاته، وفي تعليق غربي، يفترض أن هدف الاجتياح كان «رؤية الرئيس» لإقامة الديمقراطية في العراق. وعلى نقيض ذلك، ووفقاً لاستطلاعات غربية في بغداد، افترضت أغلبية كبيرة أن دافع واشنطن للاجتياح كان السيطرة على ثروات العراق وإعادة ترتيب الشرق الأوسط وفقاً للمصالح الأميركية، وليس أمراً غير مألوف للذين يقفون في الطرف الخاطئ من النادي أن يكون لديهم فهم أوضح للعالم الذي يعيشون فيه.

هناك كثير من الأمثلة بأن واشنطن تعتبر الإرهاب قضية بسيطة بالمقارنة مع ضمان أن يكون الشرق الأوسط تحت سيطرة مناسبة، ففي يونيو ٢٠٠٤، فرضت إدارة بوش عقوبات اقتصادية على سوريا، وطبقت قانون محاسبة سوريا الذي أصدره الكونغرس في ديسمبر ٢٠٠٣، وهو في الحقيقة إعلان حرب إلا إذا نفذت سوريا الأوامر الأميركية.

وتظل سوريا على القائمة الأميركية للدول التي ترعى الإرهاب رغم إدراك الحكومة الأميركية أن سوريا لم ترع الإرهاب لسنوات كثيرة، وأنها قدمت معلومات مهمة لواشنطن حول «القاعدة» وحركات متشددة أخرى، كما كتب ستيفن زونز في مجلة «ميدل إيست بوليسي» التي صدرت في ربيع ٢٠٠٤.

ومن هنا فإن الولايات المتحدة ستحرم من مصدر المعلومات لصالح تحقيق الهدف الأكبر ــ نظام يقيل المطالب الأميركية الإسرائيلية: ولإيراد واقعة واحدة ذات أهمية واضحة ولكنها دقيقة جداً، فإن وزارة المالية الأميركية تدير «مكتب مراقبة

الأصول الأجنبية»، المكلف بمهمة التحقيق في التحويلات المالية المشبوهة، وهو عنصر مهم في «الحرب على الإرهاب».

ويضم المكتب ١٢٠ موظفاً، وفي عام ٢٠٠٤، أعلم المكتب المذكور، الكونغرس أنه مع نهاية ٢٠٠٣ ــ خصص أربعة منهم ــ أربعة فقط، لتعقب أموال أسامة بن لادن وصدام حسين، بينما قام حوالي ٢٤ منهم بتطبيق الحظر على كوبا، فلماذا تخصص وزارة المالية طاقة أكبر جداً ضد كوبا وليس للحرب على الإرهاب؟

إن التحدي الناجح للولايات المتحدة أمر لا يحتمل، وهو يعتبر أولوية أكبر من محاربة الإرهاب.

ولتحقيق الهيمنة، يمكن للعنف أن ينجح لكن بثمن باهظ جداً، ويمكن لهذا العنف أن يثير عنفاً بالمقابل، فالتحريض على العنف ليس المثال الحالي الأكثر شؤماً. ففي فبراير، قامت روسيا بأكبر مناورات عسكرية خلال عقود، وعرضت أسلحة دمار شامل متطورة جداً، وأوضح القادة السياسيون والعسكريون الروس أن هذا الإحياء لسباق التسلح كان رداً مباشراً على تصرفات وبرامج إدارة بوش ــ وخصوصاً نشر أميركا لأسلحة نووية خفيفة، وهي ما تسمى بالأسلحة الخارقة للملاجئ.

وكما يعرف المحللون الإستراتيجيون من الطرفين، فإن هذه الأسلحة تستطيع أن تستهدف الملاجئ المخفية في الجبال التي تتحكم بالترسانات النووية الروسية.

ويمكن أن يتلو ذلك، تأثير تحرك نووي، فالروس والصينيون يردون على الولايات المتحدة ببناء أسلحة استراتيجية، وسوف ترد الهند على تصرفات الصين، وباكستان على الهند، وربما أبعد من ذلك.

وفي الوقت ذاته فإن العراق يشق طريقه نحو ما يسمى بالسيادة، فقد جاء العنوان الرئيسي لمقالة أخيرة لانتون لا نمارديا في «الديلي تلغراف» اللندنيــة: «تــسليم السلطة لا يزال على الطريق». وتذكر الفقرة الأخيرة أن «مسؤولاً بريطانياً رفيع المستوى وصفها بدقة: «ستكون الحكومة العراقية كاملة السيادة لكنها واقعياً لــن تمارس كل مهامها السيادية». وقد يوافق اللورد كوردون بهزة رأس حكيمة.

إن الرفض الشديد من قبل العراقيين لقبول الخيال الدستوري التقليــدي قــد دفــع واشنطن إلى الإذعان خطوة خطوة، مع شيء من المساعدة من القــوة العظمــى الثانية، كما وصف باتريك تايلر من النيويورك تايمز» الرأي العام بعد المظاهرات الضخمة في أواسط فبراير ٢٠٠٣، وهي المرة الأولى التي قامت فيها احتجاجات هائلة ضد حرب لم يتم شنها رسمياً بعد. وهذا يصنع أثراً. ومثال ذلك أنه لــو أن مشكلة الفلوجة ظهرت خلال ستينيات القرن الماضي لتم حلها بطائرات بـــي ٥٢ وعمليات قتل شاملة على الأرض.

واليوم فإن مجتمعاً أكثر تحضراً لن يتساهل إزاء مثل هذه الإجراءات، يوفر على الأقل بعض المساحة للضحايا التقليديين للتصرف ليكسب استقلالاً حقيقيــاً، ومــن الممكن أيضاً أن مثل هذه الدوافع قد تجبر إدارة بوش على التخلي عن طموحاتها الإمبراطورية للعراق.

شبح نيغروبونتي

هنالك حقيقة أخلاقية بديهية يجب ألا تثير الجدل وهي مبدأ الشمولية، حيث يجــب علينا أن نطبق على أنفسنا المعايير نفسها التي نطبقها على الآخرين، وفي الحقيقة، معايير أكثر تشدداً.

وعموماً إذا كانت الدول تملك القوة للقيام بذلك بحصانة، فإنها تهزأ بالبديهيات الأخلاقية لأن هذه الدول تضع القوانين وهذا حقنا إذا أعلنا أننا مستثنون من مبدأ الشمولية، مثلما نفعل باستمرار، وكل يوم يحمل معه أمثلة جديدة.

ففي يونيو ٢٠٠٤ على سبيل المثال ذهب جون نيغروبونتي إلى بغداد كسفير أميركا لدى العراق، ليرأس أكبر بعثة دبلوماسية في العالم، بمهمة تسليم السيادة للعراقيين وفاء بمهمة بوش المخلصة لصياغة الديمقراطية في الشرق الأوسط والعالم، أو هكذا تم إعلامنا.

لكن لا ينبغي لأحد أن يتجاهل السابقة المشؤومة: فقد تعلم نيغروبونتي مهنته كسفير لأميركا لدى هندوراس في ثمانينيات القرن الماضي، خلال المرحلة الريغانية لكثير من شاغلي المراكز في واشنطن عندما تم إعلان الحرب على الإرهاب لأول مرة في أميركا الوسطى والشرق الأوسط.

وفي إبريل ٢٠٠٤ كتبت كارلا آن روبنسن، من صحيفة «وول ستريت جورنال» عن تعيين نيغروبونتي في العراق تحت عنوان «القنصل الروماني الحديث» في هندوراس، فقد كان نيغروبونتي يعرف «بالقنصل الروماني، وهو لقب يعطى للإداريين الأقوياء في الأيام الاستعمارية». ثم ترأس ثاني أكبر سفارة في أميركا اللاتينية، مع أكبر محطة سي آي أيه في العالم في ذلك الوقت، ولم يكن ذلك لأن هندوراس كانت مركز القوة العالمية.

وقالت روبنسن أن نيغروبونتي قد انتقد من قبل نشطاء حقوق الإنسان على «التستر على الانتهاكات التي قام بها الجيش الهندوراسي» – وهي عبارة لطيفة عن إرهاب الدول على نطاق واسع – «لضمان تدفق المساعدات الأميركية»، إلى هذا البلد الحيوي، والذي كان يشكل «القاعدة لحرب الرئيس ريغان السرية ضد حكومة نيكاراغوا الساندينية».

وتم إطلاق الحرب السرية بعد أن تولت الجبهة الساندينية مقاليد السلطة في نيكاراغوا، وكان خوف واشنطن المعلن أن كوبا ثانية يمكن أن تنشأ في هذا البلد من أميركا الوسطى، وفي هندوراس كانت مهمة القنصل الروماني، نيغروبونتي، الإشراف على القواعد التي كان يتم فيها تدريب وتسليح وإرسال جيش المرتزقة الإرهابي للإطاحة بالساندينيين.

وفي عام ١٩٨٤ ردت نيكاراغوا بطريقة مناسبة لدولة تلتزم بالقوانين بإثارة القضية ضد الولايات المتحدة في محكمة لاهاي الدولية.

وأمرت المحكمة الولايات المتحدة بأن توقف «استخدام القوة غير المشروع» ـــ أي الإرهاب الدولي ـــ ضد نيكاراغوا ودفع تعويضات كبيرة، لكن واشنطن تجاهلت المحكمة ثم صوتت ضد قرارين لمجلس الأمن الدولي يؤكدان الحكم ويدعوان جميع الدول إلى العمل بالقانون الدولي.

وأوضح أبراهام سفاير، مستشار وزارة الخارجية الأميركية القانوني، ذلك المبرر قائلاً انه طالما أن معظم بلدان العالم لا يمكن «الاعتماد عليها بمشاركتنا في آرائنا، فإن علينا أن نحتفظ لأنفسنا بسلطة التقرير «حول كيفية الرد وحول أية أمور تقع أساساً ضمن النطاق القانوني المحلي للولايات المتحدة، لما تقرره الولايات المتحدة ـــ وفي هذه الحالة: العمليات في نيكاراغوا التي أدانتها المحكمة.

إن استهانة واشنطن بقرار المحكمة، وغطرستها مع المجتمع الدولي، ربما تكونان مناسبتين للوضع الحالي في العراق.

موت مجاني

لقد خلفت الحملة في نيكاراغوا ديمقراطية معتمدة على غيرها، بثمن باهظ جداً فقد قدرت الوفيات بين المدنيين بعشرات الآلاف، وهي بالنسبة لعدد السكان «حصيلة أكبر بكثير من عدد الأشخاص الأميركيين الذين قتلوا في الحرب الأهلية الأميركية وكل حروب القرن العشرين مجتمعة» حسبما كتب توماس كروثرز، وهو مؤرخ بارز للدمقرطة في أميركا اللاتينية.

ويكتب كروثرز من منظور شخص مطلع على الأمور وكباحث، بعد أن خدم في وزارة الخارجية في عهد ريغان خلال برامج «تعزيز الديمقراطية» في أميركا الوسطى.

وكانت برامج حقبة ريغان «مخلصة» مع أنها «إخفاق»، وفقاً لكوثرز، لأن واشنطن كانت تتساهل فقط مع أشكال محدودة من الأعلى إلى الأسفل للتغير الديمقراطي الذي لم يجازف بزعزعة البنى التقليدية للقوة التي انحازت لها الولايات المتحدة.

وهذا كابح تاريخي مألوف للسعي وراء تصورات الديمقراطية التي يبدو أن العراقيين استوعبوها حتى وإن لم نختر أحدها.

إن نيكاراغوا في هذه الأيام ثاني أفقر دولة في نصف الكرة (فوق هاييتي، وهو هدف رئيسي آخر للتدخل الأميركي خلال القرن العشرين)، حيث أن ٦٠% من أطفال نيكاراغوا دون سن السنتين مصابون بفقر الدم من سوء التغذية القاسية وهذا مجرد مؤشر كئيب على ما يعتبر نصراً للديمقراطية.

وتدعي إدارة بوش أنها تريد أن تحقق الديمقراطية في العراق، مستخدمة المسؤول الخبير نفسه، كما في أميركا الوسطى.

وخلال جلسات تثبيت نيغروبونتي، لقيت الحملة الإرهابية الدولية في نيكاراغوا ذكراً عابراً لكن يعتبر دون أهمية بعد ذلك حسبما يفترض، إعفاء لأنفسنا من مبدأ الشمولية.

وبعد بضعة أيام من تعيين نيغروبونتي، سحبت هندوراس وحدتها الصغيرة من الجنود من العراق، وربما كان هذا مصادفة، أو ربما يتذكر أبناء هندوراس شيئاً من الأوقات حين كان نيغروبونتي موجوداً هناك والتي نفضل أن ننساها.

وفي فبراير ٢٠٠٥ عين الرئيس الأميركي نيغروبونتي ليكون أول مدير للاستخبارات الوطنية. كان رد الفعل ضئيلاً وحتى لم يكن هنالك أي رد فعل إزاء تعيين أحد قادة الإرهابيين البارزين في مركز لمواجهة قيصر الإرهاب. قد يبدو ذلك منطقياً بالنظر إلى التشابه بين التعريف الرسمي «للإرهاب» و«مواجهة الإرهاب».

## ذكريات الفلوجة

إن المبدأ الجوهري لدى مناقشة العلاقات الدولية هو «أننا أخيار» – ونعني بكلمة «نحن» الحكومة، بحسب المبدأ الديكتاتوري الذي يقول الدولة والشعب هما واحد. و«نحن» محبون للخير ونسعى إلى السلام والعدالة رغم احتمال وجود أخطاء في الممارسة. و«نحن» محبطون من الأشرار الذين لا يرتقون إلى مستوانا الرفيع.

إن أحداثاً من قبيل والهجوم الأميركي على الفلوجة والتغييرات في إدارة الرئيس بوش – التعبير المسرحي عن المبدأ المعمول به وعلى المستوى العملي المباشر تصعيد خطر الحرب والإرهاب.

يكتب المحللان الاستراتيجيان جون دي ستينبرونر ونانسي غالافير في عدد صيف ٢٠٠٤ من مجلة «ديدالوس»، وهي مجلة أكاديمية الفنون والعلوم الأميركية بأن سياسات واشنطن العسكرية «تحمل خطراً أساسيا من النهاية الحتمية»، وهما لا يبالغان. ويواصل المؤلفان في التعبير عن الأمل بان يواجه هذا الخطر تحالف من الدول المحبة للسلام بقيادة الصين. لا بد وأن الأمور وصلت إلى مأزق كبير عندما اضطر المعلقان المطلعان إلى الاستنتاج بأن السلام يجب أن يعتمد على الصين. فالنقد الصريح للدولة الأميركية صعب ومرير.

وحتى بعيداً عن التهديدات الحرفية لبقاء الأنواع فإن الإلحاح واضح. ففي العراق ربما توفي أكثر بكثير من مئة ألف مدني كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للاجتياح الذي قادته أميركا في مارس ٢٠٠٣ وفقاً لدراسة في» لانست» ترأسها فريق أبحاث في جامعة هوبكنز.

لقد قللت واشنطن ولندن من شأن الدراسة، ووفقاً لذلك عندما يشار إليها فإن ذلك يكون بأحرف صغيرة ويصبح اسمها «الدراسة المثيرة للجدل».

ناهيك عن أعداد الوفيات أخيراً في الفلوجة. بدأ الاعتداء عندما حاصرت القوات الأميركية والعراقية المستشفى العام في الفلوجة، بعد أن وصفه بعض المسؤولين بأنه «السلاح الدعائي للمسلحين... مع تدفق التقارير عن الإصابات بين المدنيين،» حسبما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز. وذكرت قصة أخرى للتايمز أن «المرضى وموظفي المستشفى تم إخراجهم بسرعة من الغرف وأمروا بالجلوس أو الاضطجاع على الأرض بينما قيد الجنود أيديهم خلف ظهورهم».

يعتبر الهجوم على المستشفى انتهاكاً خطيراً لمواثيق جنيف التي تشكل جزءاً من «القانون الأعلى للأرض» والأساس للقانون الإنساني الحديث. وينطوي قانون جرائم الحرب لعام ١٩٩٦ (وافق عليه كونغرس الجمهوريين) على عقوبة الموت للقادة المسؤولين عن «الانتهاكات الخطيرة» لمواثيق جنيف.

وظهر قانون جرائم الحرب على السطح مع تعيين مستشار البيت الأبيض ألبرتو غونزاليز كمدع عام. وفي يناير ٢٠٠٢، في مذكرة إلى الرئيس حول التدابير الجديدة في «الحرب على الإرهاب»، نصح غونزاليز بوش بالتحايل على مواثيق جنيف ــ حيث بذلك «يقل خطر تهديد التقاضي الجنائي المحلي بشكل أساسي بموجب قانون جرائم الحرب.

إن تجاهل القانون الدولي بمثابة نقطة فخر لجماعة بوش. لقد لخصت كوندوليزا رايس، التي عينها بوش وزيرة للخارجية وجهات نظرها في عدد يناير ٢٠٠٠ من «فورين أفيرز» حيث أدانت «الميل الانعكاسي إلى مفاهيم القانون الدولي وقواعده والاعتقاد بأن دعم العديد من الدول ــ أو حتى أفضل من ذلك، المؤسسات مثل الأمم المتحدة – أمر أساسي لجعل ممارسة القوة أمراً مشروعاً».

بالكاد لدينا فكرة واضحة عما يريد مخططو بوش ولكن يمكننا أن نتوقع اعتماداً على الظروف بما فيها تلك الظروف التي أتاحت وجودنا. ينبغي أن يشتمل ذلك على إيجاد ــ وجزئياً إعادة إيجاد ــ ثقافة ديمقراطية فعالة يدخل من خلالها الجمهور في التخطيط بطريقة هادفة ويمكننا فيها أن نقبل المبادئ الأخلاقية الجوهرية بان نطبق نفس المعايير على أنفسنا، مثلما نطبقها على الآخرين.

الرئاسة الإمبراطورية وتبعاتها

إن ما يجري في الولايات المتحدة ذو أثر هائل على بقية العالم، وبالعكس، والأحداث العالمية تكبح ما يمكن أن تفعله حتى أقوى دولة في العالم، وهي أيضاً تؤثر على المكون الأميركي المحلي «للقوة العظمى الثانية» حسبما وصفت «النيويورك تايمز» الرأي العام العالمي بعد الاحتجاجات الهائلة قبل اجتياح العراق.

وعلى نقيض ذلك، فإن الاحتجاجات الأميركية المهمة احتاجت إلى سنوات حتى تتطور ضد حرب فيتنام، التي تم شنها في عام ١٩٦٢ وكانت وحشية وهمجية من البداية.

ومنذ ذلك الحين، تغير العالم، وكما هو الحال دائماً تقريباً، ليس بسبب الهدايا من الزعماء المحسنين ولكن من خلال كفاح شعبي ملتزم بشكل عميق وإن كان تطوره جاء متأخراً جداً فإنه في النهاية كان فعالاً.

إن العالم حالياً في وضع مخيف، لكنه أفضل مما كان بالأمس، فيما يتعلق بعدم الرغبة في التسامح إزاء العدوان والذي يميل بطرق كثيرة أخرى إلى اعتباره أمراً مسلماً به، ولا بدّ أن تكون الدروس المستقاة من ذلك التحول واردة بقوة في أذهاننا وليس أمراً مثيراً للدهشة أنه كلما أصبح السكان أكثر تحضراً تصبح أنظمة القوة أكثر تطرفاً في محاولاتها الرامية إلى السيطرة على «الوحش الكبير»، وهي الصفة التي أطلقها الكسندر هاميلتون على الشعب، فالوحش الكبير مخيف فعلاً.

إن فكرة إدارة بوش عن السيادة الرئاسية متطرفة جداً حتى أنها اجتذبت انتقادات لم يسبق لها مثيل من الجهات المحترمة والأكثر اتزاناً ورصانة، ففي عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، تتصرف إدارة بوش كما لو أن المعايير الدستورية

والأخرى معلقة، حسبما يكتب سانفورد ليفنسون، أستاذ القانون في جامعة تكساس، في عدد صيف ٢٠٠٦ من مجلة «دايدالوس» ومنطق كل شيء جائز خلال وقت الحرب قد يوصف بأنه «لا يوجد أي معيار ينطبق على الفوضى».

ويشير ليفنسون أن الاستشهاد يجيء من كارل شميت، فيلسوف القانون الألماني البارز خلال الحقبة النازية على انه الوصف البارز فعلاً لإدارة بوش. وكما كانت نصيحة البرتو جونزاليز، مستشار البيت الأبيض والمدعي العام فإن الإدارة قد بينت «نظرة للسلطة الرئاسية قريبة جداً من السلطة التي كان شميت يرغب في إضفائها على الفوهرر» كما يكتب ليفنسون.

ومن النادر أن يسمع المرء مثل هذه الكلمات من قلب المؤسسة ـ فهذه المفاهيم للسلطة الرئاسية الإمبراطورية تشكل سياسات الإدارة، فقد تم تبرير اجتياح العراق في الأساس على أنه تصرف ممّا يسمى الدفاع الاستباقي عن النفس، وقد انتهك الهجوم مبادئ محكمة نورمبرغ.

وهي أساس لميثاق الأمم المتحدة، التي أعلنت أن البدء بتلك الحرب العدوانية يشكل «الجريمة الدولية الكبرى التي لا تختلف عن جرائم الحروب الأخرى إلا في أنها تحتوي بين طياتها على الشر المتراكم»، من هنا جاءت جرائم الحرب في الفلوجة وأبو غريب، وتزايد المجاعة الشديدة بين الأطفال منذ الاجتياح (التي تصل الآن إلى مستوى المجاعة في بوروندي، وأكثر بكثير من المجاعة في هاييتي أو أوغندا) وجميع بقية المجازر.

في ربيع عام ٢٠٠٦، بعد أن قيل أن محامي وزارة العدل الأميركية حاولوا إظهار أن الرئيس يمكن أن يجيز التعذيب، قال عميد كلية الحقوق في يال، هارولد كو، لصحيفة «الفاينانشال تايمز«: «إن الفكرة بأن الرئيس يملك الصلاحية الدستورية للسماح بالتعذيب أشبه ما تكون بالقول أنه يملك الصلاحية الدستورية لارتكاب

الإبادة الجماعية.«ولا بدّ أن مستشاري الرئيس القانونيين والمدعي العام الجديد، يواجهون صعوبة بسيطة في القول أن الرئيس يملك فعلاً ذلك الحق – إذا سمحت القوة العظمى الثانية له بممارسته.

وتسعى الإدارة جاهدة للوصول إلى طريقة لتحرير كبار مسؤوليها من المحاسبة. ومن المؤكد أن المبدأ المقدس لتقرير المصير ينطبق على محاكمة صدام حسين، فعندما يتأسى بوش ورئيس الوزراء توني بلير وشخصيات أخرى في الحكومة إزاء جرائم صدام حسين المرعبة فإنهم دائماً يحذفون الكلمات «بمساعدتنا لأننا لم نكترث».

قال شريف بسيوني، أستاذ الحقوق في جامعة دي بول، وخبير في النظام القانوني العراقي، قال لصحيفة «لوموند دبلوماتيك» في يناير ٢٠٠٤: «يتم بذل كل الجهود لتشكيل محكمة تبدو مستقلة، لكن يضمن مديروها الأميركيون السيطرة عليها، ليتجنبوا التساؤل حول دور الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى الذين ساندوا النظام في السابق، وهذا يبدو أشبه ما يكون بانتقام المنتصر».

ولا نكاد أن نكون بحاجة إلى إخبارنا بهذا.

هكذا تكلم ديوي

ما هي أفضل استجابة إزاء الوضع الراهن؟ إننا في الولايات المتحدة نحظى بإرث من الامتياز والحرية العظيمين، بالمعايير المقارنة والتاريخية بشكل ملحوظ، ويمكن لنا أن نتفادى ذلك الإرث، ونأخذ بالطريق السهلة الحافلة بالتشاؤم: كل شيء ميؤوس منه، لذلك سوف استسلم.

أو يمكننا أن نستغل ذلك الإرث لتعزيز ثقافة الديمقراطية يلعب فيها الجمهور دوراً في تقرير السياسات، ليس فقط في عالم السياسة ولكن أيضاً في الساحة الاقتصادية المهمة.

وهذه بالكاد أفكار راديكالية، فقد تم الإفصاح عنها، مثلاً من قبل جون ديوي، الفيلسوف الاجتماعي الأميركي البارز في القرن العشرين، والذي أشار إلى أنه إلى أن يتم استبدال «الإقطاعية الاقتصادية» «بالديمقراطية الصناعية» فإن السياسة ستبقى «ظلال الشركات الكبيرة على المجتمع».

كان ديوي يأخذ العبرة من تقليد طويل للفكر والعمل الذي تطور بصورة مستقلة في ثقافة الطبقة العاملة من أصول الثورة الصناعية الأميركية قرب بوسطن. وتظل مثل هذه الأفكار تحت السطح ويمكن أن تصبح جزءاً حياً من مجتمعاتنا وثقافتنا ومؤسساتنا، ولكن كما هو حال الانتصارات الأخرى للعدالة والحرية عبر القرون فلن يحدث أي شيء بنفسه، وأحد أوضح دروس التاريخ، بما فيه التاريخ الحديث يتمثل في أن الحقوق لا تمنح، ولكن تؤخذ.

الولايات المتحدة تشجع الديمقراطية عندما تتوافق مع مصالحها

يتحدث تشومسكي في هذه الحلقة عن تورط الولايات المتحدة وحلفائها في العراق وانتهاكهم للمواثيق الدولية التي تنص على عدم اللجوء للقوة في معالجة القضايا الدولية. ويتجلى هذا التورط في عجز الولايات المتحدة عن الانسحاب من العراق في ظل مسلسل العنف والاقتتال الداخلي الدائر في البلاد حالياً.

ويتطرق المؤلف إلى شعار تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط الذي رفعته إدارة بوش بعيد غزوها العراق، حيث يرى أن لها مفهوماً خاصاً للديمقراطية،

فهي تشجعها عندما تجدها متوافقة مع مصالحها وتقلل من شأنها أو تتجاهلها عندما تتعارض مع تلك المصالح.

وسياسة الكيل بمكيالين هذه تتجلى أيضاً في النظرة الأميركية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فهي تساند بلداناً كثيرة في العالم تعتبر من أشد المنتهكين لحقوق الإنسان، بل إنها تقوم هي نفسها بانتهاك تلك الحقوق في العراق وأفغانستان بل وعلى الأرض الأميركية نفسها.هنالك بضعة أسئلة أهم اليوم من ملاءمة استخدام القوة التي تبرزها المشاهد الدموية للمعاناة من العراق.

فإلى جانب الخسائر البشرية الفادحة، كان الاجتياح بقيادة أميركا واحتلال العراق قد انتهكا اتفاقاً دولياً هشاً، أبرم في أعقاب أهوال الحرب العالمية الثانية، لحظر اللجوء إلى القوة في الشؤون الدولية.وذلك الانتهاك، إضافة إلى تزايد الإرهاب، دفع الأمم المتحدة إلى مخاطبة قضية استخدام القوة فقط عندما يكون لها ما يبررها.

إن استخدام حكومة معينة للقوة، ترافقه في كثير من الأحيان تصريحات بالنية الطيبة، وكذلك الحال في العراق، ومع انهيار جميع الحجج الرسمية الأخرى، فإن الولايات المتحدة تدعي أن المهمة هناك هي إقامة ديمقراطية تصلح البلاد وربما المنطقة بعدئذ.ويحتاج الأمر إلى ثقة مدهشة في القوة لنفترض أن قادتنا أعلنوا رؤيتهم للديمقراطية للعراق، فإنهم يقصدون ذلك فعلاً.

وكما تظهر الانتخابات العراقية فإن الولايات المتحدة قد أجبرت على الإقرار ببعض الآليات الرسمية للديمقراطية، وهو أمر جيد، لكن الإقرار بالديمقراطية الحقيقية وحقوق السيادة في العراق أمر لا يصدق دون ضغط ذي قاعدة عريضة من المواطنين الأميركيين والعراقيين.

تأملوا فيما يمكن أن تكون عليه سياسات عراق سيادي مستقل، فبوجـود أغلبيـة شيعية قد يبذل العراق جهوداً مبكرة لإقامة علاقات ودية نسبياً مع إيران، ويمكـن لذلك أن يثير حفيظة دول في الجوار تضم ثلثي احتياطيات الـنفط المقـدرة فـي العالم.

وكانت السيطرة على تلك الاحتياطيات قد تلقت اهتماماً سياسياً كبيراً طول فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مثلما هو الحال الآن في عالم ثلاثي الأقطاب، بتهديـده بأن تتحرك أوروبا وآسيا نحو استقلالية أكبر والأسوأ من ذلـك، تحركهـا نحـو الاتحاد.

إن قبضة قوية على الحنفية توفر نفـوذاً مهمـاً علـى الاقتـصادات الآسـيوية والأوروبية، كما قال زبجنيو بريجنسكي في مجلة ناشيونال انترست، فـي شـتاء ٢٠٠٣.

وعلاوة على ذلك فإن عراقاً مستقلاً يمكن أن يتسلح من جديد وربما يطور أسلحة دمار شامل لمواجهة أسلحة العدو الإقليمي، وهو إسرائيل التي تدعمها أميركا.ولا يكاد يكون محتملاً أن تقف الولايات المتحدة متفرجة، وتراقب هـذه التطـورات، وتجيء ردة فعلها المحتملة من السياسات التي ساعدت في تفسيخ إجماع ما بعـد الحرب العالمية الثانية حول استخدام القوة.

يبدأ ميثاق الأمم المتحدة بالتعبير عن تصميم الموقعين على إنقاذ الأجيال القادمـة من بلايا الحرب، التي جلبت، مرتين في حياتنا، حسرة شديدة للجـنس البـشري، والتي هددت بدمار شامل، كما عرف كل المشاركين لكنهم عرفوا أيضاً مـا لـم يذكروه، فكلمتا «ذرية» و«نووية» لا تظهران في الميثاق.

لقد اعتبرت حرب عدوانية بأنها الجريمة الدولية الكبرى، ويشكل الإجماع وجوداً رسمياً، وهو لا يلقى رفضاً واضحاً في العادة لكن يتم تجاهله.وحدث سقوط الإجماع من وقت قريب فقط، خلال تسعينات القرن العشرين، عندما أعطت الولايات المتحدة لنفسها الحق في اللجوء إلى القوة، وإن يكن دون وقوع هجوم عليها.

مبدأ كلينتون

ينص مبدأ كلينتون على أن الولايات المتحدة تحتفظ بالحق في استخدام القوة العسكرية «أحادياً عند الضرورة» للدفاع عن مصالحها الحيوية مثل «ضمان الوصول المباشر إلى الأسواق الرئيسية وإمدادات الطاقة والثروات الاستراتيجية»، وفقاً لتقرير البنتاغون للكونغرس في عام ١٩٩٧.

إن إدارة بوش تعزز وتوسع الموقف بأن الولايات المتحدة تملك الحق المنفرد في اللجوء إلى القوة عندما تختار ذلك.

ويوجد مبرر هذا الموقف الإمبراطوري في عمق التاريخ الأميركي، فالرأي العالمي، كما يكتب المؤرخ وليم إيرل ويلس في مجلة جون كوينسي آدمز وأميركان غلوبال أمباير، يستند إلى فرضية الفضيلة الأخلاقية الفريدة للولايات المتحدة، تأكيد مهمتها لتخليص العالم بنشر مثلها المعلنة والطريقة الأميركية في العيش والإيمان بمصير البشر الذي رسمه الخالق لها.

إن هذا الإطار الديني يقلص قضايا السياسة لتصبح خياراً بين الخير والشر، وبذلك يقطع الحوار العقلاني ويتبقى تهديد الديمقراطية.

وقد نوقشت قضية شرعية التدخل في نوفمبر (٢٠٠٤) من خلال لجنة رفيعة المستوى تابعة للأمم المتحدة شكلها الأمين العام كوفي عنان، وقررت اللجنة ميثاق الأمم المتحدة، وبدون تفويض من مجلس الأمن فإن استخدام القوة يقتصر على الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح.

وقالت اللجنة: «في عالم حافل بالتهديدات المحتملة، فإن المخاطرة أمام النظام العالمي ومعيار عدم التدخل الذي تستند إليه شرعية العمل الوقائي الأحادي، الذي يختلف عن عمل يلقى موافقة جماعية، يشكل مبدأ مقبولاً، فالسماح لطرف بأن يتصرف يعني السماح لنا جميعا».

وقد تعترض واشنطن على فكرة وجوب امتثال الولايات المتحدة لمثل هذا المعيار مما يقلقنا جميعاً.في كتابه الجديد، قانون الحرب: «مقدمة إلى القانون الدولي والصراع المسلح» يثير العالم القانوني الدولي مايكل بايرز السؤال حول ما يمكن لنا أن نفعل أمام «التوتر بين عالم لا يزال يريد نظاماً قانونياً مستداماً وقوة عظمى لا تكاد تبدو مهتمة».

إنه سؤال لا يمكن تجاهله بسهولة.

تشجيع الديمقراطية

أصبح ما يسمى «بتشجيع الديمقراطية» الموضوع الرئيسي للسياسة الأميركية المعلنة في الشرق الأوسط.

إن للمشروع خلفية، فهنالك «خط قوي من الاستمرارية» في فترة ما بعد الحرب الباردة، حسبما يكتب توماس كاروثرز، مدير برنامج وقف كارنيجي حول القانون والديمقراطية، في كتابه الجديد: «رسالة مهمة: مقالات حول تشجيع الديمقراطية».

يقول كاروثرز: «حينما تبدو الديمقراطية متوافقة مع المصالح الأمنية والاقتصادية الأميركية، فإن الولايات المتحدة تشجع الديمقراطية، وحينما تتصادم الديمقراطية مع مصالح مهمة أخرى فإنه يتم التقليل من شأنها أو حتى تجاهلها».

خدم كاروثرز وزارة الخارجية في عهد ريغان، حول مشاريع «تعزيز الديمقراطية» في أميركا اللاتينية، خلال الثمانينات، وكتب تاريخا عنها ليخرج بشكل أساسي بنفس النتائج، وتنطبق تصرفات وادعاءات مماثلة على فترات سابقة أيضا، وهي تحيز القوى المهيمنة الأخرى.

إن الخط القوي للاستمرار ومصالح القوى التي تعززه، تؤثر على الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط مما يشير إلى الجوهر الحقيقي لوضع «تشجيع الديمقراطية».

ويظهر الاستمرار في ترشيح جون نيغروبونتي، كأول مدير للاستخبارات الوطنية، ويمتد قوس حياة نيجروبونتي العملية من هندوراس حيث قام كسفير لريغان بالإشراف على حرب قوات الكونترا الإرهابية ضد نيكاراغوا، إلى العراق حيث قام كسفير لبوش بترؤس تجربة أخرى في تنمية الديمقراطية المزعومة، وكان ذلك لفترة قصيرة، وهي تجربة كان يمكن لها أن تشي بواجباته الجديدة بالمساعدة في محاربة الإرهاب وتشجيع الحرية. وما كان أورويل ليعرف هل يضحك أم يبكي!

وفي العراق، كانت انتخابات يناير (٢٠٠٥) ناجحة وجديرة بالثناء، لكن النجاح الرئيسي قد تم التحدث عنه بشكل هامشي فقط، فقد أجبرت الولايات المتحدة على السماح بإجرائها.

ذلك انتصار حقيقي، ليس لقاذفي القنابل ولكن للمقاومة غير العنيفة من قبل الناس، علمانيين وإسلاميين على حد سواء، والذي يشكل آية الله السيستاني رمزاً لهم.

ورغم التلكؤ الأميركي البريطاني فإن السيستاني طالب بانتخابات على عجل، وكان يعبّر عن التصميم الشعبي لتحقيق الحرية والاستقلال، وشكل من أشكال الحقوق الديمقراطية.

واستمرت المقاومة غير العنيفة إلى أن أصبحت الولايات المتحدة (والمملكة المتحدة التي تسير وراءها مطيعة) ليس أمامهما سوى السماح بإجراء الانتخابات، وتحركت الآلة العقائدية بأقصى قدرتها لتظهر أن الانتخابات مبادرة أميركية.وتماشياً مع استمرار القوات العظيمة وجذورها، يمكننا أن نتوقع من واشنطن ألا تتسامح مع النتائج السياسية التي تعارضها، وخصوصاً في مثل هذه المنطقة الحساسة من العالم.

وصوت العراقيون على أمل إنهاء الاحتلال، ففي يناير (٢٠٠٥) وجد استطلاع أجري قبل الانتخابات في العراق، ونشره محللو مركز بروكنغز في صحيفة نيويورك تايمز، أن ٦٩ في المئة من الشيعة و٨٢ في المئة من السنة أيدوا انسحاب أميركا قريب الأجل.

لكن بلير ورايس وآخرين كانوا واضحين في رفض أي جدول زمني للانسحاب ــ أي وضعه في المستقبل اللامنظور ــ حتى تكمل جيوش الاحتلال «مهمتها» وهي بالتحديد تحقيق الديمقراطية بإجبار الحكومة المنتخبة على الامتثال للمطالب الأميركية.

إن تعجيل الانسحاب الأميركي البريطاني يعتمد ليس فقط على العراقيين بل أيضاً على رغبة الناخبين الأميركيين والبريطانيين في إجبار حكومتيهم على قبول

السيادة العراقية.وبينما أخذت الأحداث تتكشف فإن الولايـــات المتحـــدة تواصـــل الحفاظ على موقف مولع بالقتال إزاء إيران. فالتسريبات الأخيـــرة عـــن القـــوات الخاصة الأميركية على الأرض في إيران سواء كانت هذه التسريبات حقيقـــة أو كاذبة، فإنها تلهب الوضع.

وهنالك تهديد حقيقي وهو أن الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة أرسلت أكثـــر من ١٠٠ طائرة قاذفة متطورة إلى إسرائيل، مع تصريحات عالية بأنها قادرة على قصف إيران. وهي نسخ محدثة من الطائرات التي استخدمتها إسرائيل في قصف المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١.

قعقعة السلاح

إنها قضية تخمين، لكن قعقعة السلاح يمكن أن تخدم هـــدفين: اســـتفزاز القيـــادة الإيرانية لتصبح أكثر قمعية، وبذلك يشجعون المقاومة الشعبية وتخويف منافســـي أميركا في أوروبا وآسيا حتى لا يقدموا على مبادرات دبلوماسية واقتصادية نحـــو إيران، وأدى الخط المتقلب إلى تنفير بعض الاستثمارات الأوروبية من إيران خوفاً من الانتقام الأميركي، حسبما كتب ماثيو كـــارنتثنغ فـــي صـــحيفة وول ســـتريت جورنال.

وهنالك تطور آخر جرى التهليل له كانتصار لتشجيع الديمقراطيـــة وهـــو وقـــف إطلاق النار بين شارون وعباس.إن خبر الاتفاقية جيد:فعدم القتـــل أفـــضل مـــن القتل.ولكن دعونا نلقي نظرة قريبة على شروط وقف إطـــلاق النـــار، فالـــشرط الجوهري الوحيد هو وجوب توقف المقاومة الفلسطينية، حتى ضد جيش الاحتلال.

فلاشيء يمكن أن يبهج الصقور الأميركية الإسرائيلية أكثر من سلام كامـــل ممـــا يمكنهم من متابعة الاستيلاء بلا إعاقة على الأرض والموارد القيمة فـــي الـــضفة

الغربية ومشاريع البنية التحتية الضخمة لتفسيخ ما تبقى من الأراضي الفلسطينية إلى كانتونات غير قابلة للحياة.

لقد كانت عمليات السلب والنهب الإسرائيلية بدعم أميركي، للأراضي المحتلة القضية المحورية للصراع على مدى سنوات، لكن اتفاقية وقف إطلاق النار لا تحتوي على أي كلمة حول هذه العمليات، فقد وافقت حكومة عباس على الاتفاقية ربما لأنها أفضل ما يمكن أن تفعله طالما أن إسرائيل والولايات المتحدة ترفضان تسوية سياسية، ويمكن القول أيضاً أن العناد الأميركي يمكن أن يستمر طالما أن الجمهور الأميركي يسمح بذلك.

أود أن أكون متفائلاً حول الاتفاقية وأمسك بأي قشة في الهواء. لكنني لا أرى حتى الآن أي شيء حقيقي.بالنسبة لواشنطن فإن هنالك عنصراً مثيراً وهو أن الديمقراطية وسيادة القانون مقبولان فقط إذا كانا يخدمان الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية الأميركية الرسمية، لكن مواقف الشعب الأميركي حول العراق والصراع الإسرائيلي ــ الفلسطيني تتعارض مع السياسة الحكومية، وفقاً للاستطلاعات، لذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتمثل فيما إذا كان تشجيع ديمقراطية حقيقية قد يكون من الأفضل أن يبدأ داخل الولايات المتحدة.

## عالمية حقوق الإنسان

في السنوات الأخيرة استكشفت الفلسفة الأخلاقية والعلوم الإدراكية ما يبدو أنه المؤسسات الأخلاقية عميقة الجذور – ربما الأساس الأصلي للحكم الأخلاقي.تركز هذه التحقيقات على أمثلة مخترعة غالباً ما تكشف عدم تطابق الأحكام الثقافية المتبادلة في الأطفال فضلاً عن الكبار، ولتوضيح الأمر سوف أخذ بدلاً من ذلك مثالاً حقيقياً يأخذنا إلى قضية عالمية حقوق الإنسان.

في عام ١٩٩١ كان لورنس سومرز آخر وزير خزينة إبان ولاية الرئيس كلينتون ويرأس حالياً جامعة هارفارد، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، وفي مذكرة داخلية بين سومرز أن على البنك أن يشجع نقل الصناعات الملوثة إلى البلدان الأفقر.

والسبب هو أن «مقياس تكاليف التلوث المعيق للصحة يعتمد على الإيرادات الضائعة من تزايد الاعتلال والوفيات» حسبما كتب سومرز. «ومن وجهة النظر هذه فإن أي مقدار من التلوث المعيق للصحة يجب أن يتم في البلد الأدنى تكلفة وهو البلد الذي يتم فيه تقاضي أدنى الأجور».

«واعتقد أن المنطق الاقتصادي وراء التخلص من حمولة من النفايات السامة في البلد الأقل أجوراً منطق مثالي وعلينا أن نواجه ذلك». وأشار سومرز إلى أن أية «أسباب أخلاقية» أو «مخاوف اجتماعية» بشأن مثل تلك الخطة «يمكن تغييرها واستخدامها بشكل أكثر فعالية إلى حد ما ضد أي مقترح للبنك للتحرير».

تم تسريب المذكرة وأدت إلى ردود فعل غاضبة جسدها خوزيه لوتزينبيرغر وزير البيئة البرازيلي الذي كتب إلى سومرز قائلاً، «إن منطقك مثالي لكنه مجنون تماماً».إن المعيار المعاصر لمثل تلك المسائل هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٤٨.

تعلن المادة ٢٥ منه أن «لكل شخص الحق بمستوى معيشي ملائم من الصحة والرفاه لنفسه ولعائلته بما في ذلك الغذاء واللباس والإسكان والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، والحق في الأمن في حالة البطالة والمرض والإعاقة والترمل والتقدم في السن أو الافتقار إلى وسائل العيش الأخرى في ظروف خارجة عن سيطرته».

وبنفس الكلمات تقريباً تم إعادة التأكيد على هذه الأحكام في المواثيق المساندة للجمعية العمومية وفي الاتفاقيات الدولية حول «الحق في التنمية».

يبدو واضحاً بشكل منطقي أن هذه الصيغة لحقوق الإنسان العالمية ترفض المنطق المثالي لكبير الاقتصاديين في البنك الدولي بصفتها غير أخلاقية بشكل عميق إن لم تكن مجنونة- والذي كان في الواقع الحكم العالمي افتراضياً.

أؤكد على كلمة «افتراضياً» فالثقافة الغربية تدين بعض البلدان لأنها «نسبية» حيث أنها تفسر الإعلان بشكل انتقائي، غير أن المصادفة هي أن إحدى البلدان النسبية الرئيسية هي أقوى دولة في العالم، زعيمة «الدول المستنيرة» كما عينت نفسها.قبل شهر، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان.

«إن تعزيز حقوق الإنسان ليس فقط عنصراً من سياستنا الخارجية، إنها اللبنة الأساسية لسياستنا وأقصى اهتماماتنا» حسبما قالت باولا دوبرينكي، نائبة وزير الخارجية للشؤون العالمية.

كانت دوبرينكي مساعدة وزير الخارجية لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في إدارتي ريغان وبوش الأول وبصفتها تلك سعت إلى تبديد ما تدعوه «الأسطورة» بأن «الحقوق 'الاقتصادية والاجتماعية' تشكل حقوق الإنسان»

لقد تم تكرير هذا الموقف مراراً ويؤكد على رفض واشنطن «للحق في التنمية» ورفضها المستمر لقبول مواثيق حقوق الإنسان.

يمكن أن ترفض الحكومة أحكام الإعلان العالمي ولكن السكان الأميركيين لا يوافقونها. وأحد الأمثلة هو رد الفعل الجماهيري على الميزانية الفيدرالية المقترحة مؤخراً، كما استطلعه برنامج مواقف السياسة الدولية في جامعة ميريلاند.

ويدعو الجمهور إلى تخفيضات حادة في الإنفاق العسكري إلى جانب الإنفاق المتزايد بشكل حاد على التعليم والأبحاث الطبية والتدريب الوظيفي والمحافظة على الطاقة والطاقة المتجددة، فضلاً عن الأمم المتحدة والمساعدات الاقتصادية والإنسانية، وكذلك عكس التخفيضات الضريبية التي أقرها بوش للأغنياء.

قلق دولي

إنه بحق قلق دولي كبير إزاء التوسع السريع للعجز الأميركي التجاري وفي الميزانية. وذو صلة وثيقة أيضاً بالعجز الديمقراطي المتنامي ليس فقط في الولايات المتحدة ولكن في الغرب بشكل عام.

تملك الثروة والسلطة كافة الأسباب للرغبة في إزالة قسم كبير من العامة بعيداً عن خيارات السياسة والتطبيق – وهي أيضاً مسألة ذات أهمية، بعيداً تماماً عن علاقتها بعالمية حقوق الإنسان.

أحيينا مؤخراً فقط الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال الأسقف أوسكار روميرو، أسقف السلفادور والمعروف بأنه «صوت الذين لا صوت لهم»، والذكرى الخامسة عشرة لاغتيال ستة مفكرين بارزين من أميركا اللاتينية ممن كانوا كهنة يسوعيين في السلفادور أيضاً.

تؤطر الأحداث العقد البشع لثمانينات القرن الماضي في أميركا اللاتينية. لقد تم قتل روميرو والمفكرين اليسوعيين على يد قوات الأمن التي تم تسليحها وتدريبها

من جانب واشنطن– في الواقع، بمن فيهم من يشغلون المناصب حالياً، أو معلميهم المباشرين..

أُغتيل الأسقف بعد فترة وجيزة من كتابته للرئيس جيمي كارتر متوسلاً إياه عدم إرسال المساعدات إلى المجلس العسكري في السلفادور «مما سيزيد القمع الذي أطلق عنانه ضد منظمات الشعب التي تكافح للدفاع عن أكثر حقوقها الإنسانية جوهرية «تصاعد إرهاب الدولة وبدعم من الولايات المتحدة دائماً وبصمت وتآمر الغرب».

تحدث الآن فظائع مماثلة على أيدي القوات العسكرية المسلحة التي دربتها واشنطن بدعم من حلفائها الغربيين: على سبيل المثال في كولومبيا، المنتهك البارز لحقوق الإنسان في نصف الكرة الأرضية، والمتلقي البارز أيضاً للمساعدات العسكرية الأميركية.

يبدو أن كولومبيا استعادت العام الماضي سجلها القياسي في قتل عدد من ناشطي العمل يفوق بكثير ما قتل في باقي بلدان العالم مجتمعة. وفي شباط (٢٠٠٥) ببلدة أعلنت نفسها «مجتمعاً مسالماً» أثناء الحرب الأهلية في السلفادور، قيل أن القوات العسكرية ذبحت ثمانية أشخاص، بمن فيهم عمدة البلدة وثلاثة أطفال.

أذكر هذه الأمثلة لتذكير أنفسنا أننا لا ننخرط فقط في الندوات حول المبادئ المجردة، أو نناقش ثقافات نائية لا نفهمها. إننا نتكلم عن أنفسنا والقيم الأخلاقية والفكرية للمجتمعات المميزة التي نعيش فيها. وإذا لم يعجبنا ما نراه إذا نظرنا في المرآة بصدق، فأمامنا فرصة كبيرة لفعل شيء إزاء الأمر.

في الأسبوع المقبل، سوف يراجع مؤتمر للأمم المتحدة يضم ١٨٠ بلداً موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي ينظر إلها بشكل عام كأساس لأي أمل لتفادي الكارثة التي يضمنها فعلياً منطق الأسلحة النووية.

ويكتب توماس غراهام، الممثل الأميركي الخاص السابق للحد من الأسلحة وعدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة ومؤلف كتاب «المنطق العام حيال أسلحة الدمار الشامل» (٢٠٠٤)، وذلك في عدد هذا الشهر من مجلة كورنت أفيرز: «لم تبد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أضعف، أو أن مستقبلها أقل تأكيداً مما هي عليه الآن».

وإذا فشلت المعاهدة في غضون الأسابيع المقبلة، يحذر غراهام، فإن «الكابوس النووي العالمي» يمكن أن يصبح حقيقة.ومثل المحللين الآخرين يعترف غراهام أن التهديد الرئيسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يأتي من السياسة الحكومية الأميركية، رغم أن البلدان النووية الأخرى تشترك في المسؤولية.

كانت المعاهدة اتفاقاً تعهدت فيه القوى النووية ببذل جهود «حسنة النية» لإزالة الأسلحة النووية، المادة الرابعة المهمة من المعاهدة. لم تفعل أي من تلك القوى ذلك، ومضت إدارة بوش إلى ما هو أبعد بالإعلان أنها لم تعد توافق على ذلك الحكم الأساسي من المعاهدة، وحتى أنها تسعى حالياً إلى تطوير أسلحة نووية جديدة.

واعتمدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الالتزام بعدة معاهدات إضافية: معاهدة حظر الاختبارات النووية الشاملة، التي رفضها النواب الجمهوريون عام ١٩٩٩، وأعلن إلغاؤها عن الأجندة من قبل الرئيس جورج دبليو بوش؛ ومعاهدة

الصواريخ البالستية المضادة للصواريخ التي ألغاها بوش والأهم بينها على الأرجح، معاهدة منع المواد الانشطارية خاضعة للتفتيش التي حسبما يكتب غراهام سوف تمنع التهديد المفزع المتمثل في إضافة «المزيد من مواد القنابل النووية إلى الكمية الضخمة الموجودة فعلياً».

وفي نوفمبر (٢٠٠٤) صوتت لجنة نزع الأسلحة التابعة للأمم المتحدة لصالح المعاهدة بنسبة ١٤٧ إلى ١. والصوت الأحادي الجانب للولايات المتحدة هو في الواقع بمثابة فيتو – في هذه الحالة هدية رحب بها أسامة بن لادن بلا أدنى شك. فهي تقدم مزيد من الرؤية من نوع ما في تصنيف بقاء الأنواع على قائمة أولويات المخططين الحكوميين.

في وقت سابق، أرسلت إدارة بوش رجلها المستكشف جون بولتون لإبلاغ أوروبا أن المفاوضات المطولة حول تطبيق حظر الأسلحة البيولوجية قد انتهت، لأنها «ليست في صالح الولايات المتحدة،» مما سيزيد تهديد الإرهاب البيولوجي.ويتفق ذلك مع موقف بولتون الصريح: «عندما تقود الولايات المتحدة، فإن الأمم المتحدة سوف تتبعها. وعندما يلائم مصالحنا أن نفعل ذلك، فسوف نفعل. وعندما لا يلائم مصالحنا، فلن نفعل».

المخططون الأميركيون والبريطانيون أعطوا الأولوية القصوى لغزو العراق

يسلط تشومسكي في هذه الحلقة الضوء على مجموعة من القضايا المهمة يأتي في مقدمتها الحرب على العراق، حيث يذكر الأسباب والدوافع الرئيسية لخوض تلك الحرب وهي السيطرة الأميركية على منابع النفط في العالم وضرب مصالح منافسيها من الأوروبيين والآسيويين، وهذه الدوافع جعلت أصحاب القرار الأميركيين يعطون الأولوية لخوض الحرب في العراق على المضي قدماً في

الحرب على الإرهاب التي كانت قد بدأت في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

ثم ينتقل المؤلف إلى قضية أخرى مهمة وهي الخطر من انتشار الأسلحة النووية الذي إن حدث فإنه يهدد بفناء البشرية جمعاء، وهنا يشير إلى المفارقة التي تصنعها الولايات المتحدة بممارستها الضغوط على الدول التي تعتزم امتلاك القدرة النووية بينما تقوم هي بتطوير أسلحة وقنابل نووية جديدة تمكنها من تحقيق التفوق النوعي في أي مواجهة عسكرية ممكنة مع احتفاظها بحقها بالمبادرة بهجوم نووي على أي عدو يهدد مصالحها وأمنها.يسود في الولايات المتحدة جدل حول التأمين الاجتماعي، وقد فاز فعلياً مساعدو بوش في حسم هذا الجدل على الأقل في الأجل القصير.

فقد نجح بوش وكارل روف في إقناع معظم سكان الولايات المتحدة بمن فيهم أكثر من ثلثي طلبة الجامعات، بأنه توجد مشكلة خطيرة في التأمين الاجتماعي مما يفتح الطريق أمام التفكير في برنامج الإدارة المتمثل في فتح حسابات خاصة بدلاً من الاعتماد على نظام التقاعد الحكومي.

لقد ارتعب الناس وسبب ذلك إلى حد كبير الخطر الوشيك الحدوث من جانب صدام حسين وأسلحته للدمار الشامل.إن الضغوطات على السياسيين في ازدياد، في وقت كان يأمل فيه الزعماء في مجلس النواب الأميركي في وضع مسودة لتشريع التأمين الاجتماعي بحلول يونيو ٢٠٠٥.

ومن أجل وضع منظور ما، ربما تجدر الإشارة إلى أن التأمين الاجتماعي يعتبر واحداً من أقل أنظمة التقاعد الحكومي سخاء بين البلدان المتقدمة، وفقاً لتقرير جديد صدر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

تريد إدارة بوش أن «تصلح» التأمين الاجتماعي ـــ مما يعني تفكيكه. لقــد لفقــت حملة دعائية حكومية ضخمة عبر وسائل الإعلام حول وجود «أزمة مالية» ليست موجودة. وإذا برزت مشكلة من نوع ما في المستقبل البعيد، فيمكن التغلب عليهــا بإجراءات تافهة، مثل رفع السقف الأعلى على ضريبة الرواتب التنازلية.

تقول الرواية الرسمية أن جيل طفرة الإنجاب (مواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية) سوف يلقون عبئاً أكبر على النظام لأن أعداد الأشخاص العاملين نسبة إلى المسنين سوف تتراجع، وهذا صحيح.

ولكن ماذا حدث لجيل طفرة الإنجاب عندما كانت نسبتهم صفر إلى ٢٠؟ ألم يكــن الناس العاملون يهتمون بهم؟ وكان المجتمع آنذاك أفقر بكثير.

لقد سببت التركيبة الديمغرافية في ستينات القرن العشرين مشكلة لكنها بالكاد كانت أزمة. وقابل هذا الانتفاخ زيادة كبيرة في النفقات على المدارس والمرافق الأخرى للأطفال ولم تكن المشكلة ضخمة عندما كانت نسبة جيل طفرة الإنجاب صفر إلى ٢٠ فلماذا هي مشكلة إذاً عندما أصبحت نسبتهم ٧٠ إلى ٩٠؟

إن الرقم ذا العلاقة هو ما يطلق عليه نسبة اعتمادية الأشــخاص العــاملين إلـــى السكان حيث وصلت النسبة إلى أدنى مستوى في عام ١٩٦٥ ولن تصل إلى ذلك المستوى مرة أخرى حتى عام ٢٠٨٠، وفقاً لأرقام إدارة التأمين الاجتمــاعي. إن التوقعات المسبقة حتى هذه الفترة لا معنى لها.

علاوة على ذلك، فإن أي مشكلة مالية يمكن أن تبرز فيما يتعلق بالعنايـــة بمـــسنّي «الطفرة» تم الدفع مقابلها بالزيادة على ضريبة الرواتب لعام ١٩٨٣ والمــصممة لهذا الغرض. وبحلول الوقت الذي يموت فيه آخر شخص من جيـــل «الطفـــرة» سيكون المجتمع أغنى بكثير، مع إنتاج كل عامل ثروة أكبر.

بعبارة أخرى، لقد تجاوزنا فعلياً الأزمة وأي أمر يأتي سيكون بمثابة نوع من التعديل فقط.

وفي الوقت ذاته، ثمة أزمة مالية حقيقية للغاية تحوم في الأفق: وهي تحديداً العناية الطبية. ففي الولايات المتحدة يوجد أحد أكثر الأنظمة غير الفعالة في العالم الصناعي حيث أن تكاليف الفرد أعلى بكثير من غيرها من البلدان ومن بين أسوا النتائج الصحية. إن النظام مخصخص وهذا أحد أسباب عدم كفاءته بدرجة كبيرة.

لكن «إصلاح» العناية الطبية ليس على الأجندة. لذا فإننا نواجه تناقضاً واضحاً: فالأزمة المالية الحقيقية والخطيرة جداً ليست أزمة، ولا أزمة تقتضي عملاً جذرياً للتقليل من شأن نظام فعال يبدو سليماً تماماً.

سوف يبحث المراقبون العقلانيون عن فروق بين نظامي التأمين الاجتماعي والعناية الطبية ربما توضح هذا التناقض.

إن الأسباب بسيطة. بإمكانك أن تسعى إلى نظام صحي في ظل سيطرة شركات التأمين والشركات الدوائية. وهذا النظام منيع حتى لو كان يسبب مشاكل مالية هائلة إضافة إلى التكلفة البشرية.

والتأمين الاجتماعي ذو قيمة صغيرة بالنسبة للأغنياء ولكنه مهم لبقاء الناس العاملين والفقراء ومن يعيلونهم والمعاقين. وبصفته برنامجاً حكومياً فإن تكاليفه الإدارية متدنية للغاية لدرجة أنه لا يقدم شيئاً للمؤسسات المالية، وهو يفيد «السكان المهمين» فقط وليس «المواطنين الأساسيين،» باستعارة المصطلح اللاذع لثورستين فيبلين.

بينما النظام الطبي في المقابل، ينجح بشكل جيد جداً للناس الذين لهم أهمية في نظام يتم خلاله تقسيم العناية الطبية بفاعلية بحسب الثروة وتدفق الأرباح الهائلة إلى القوة الخاصة مقابل إدارة غير فاعلة بدرجة كبيرة. بالإمكان تلقين السكان المهمين دروساً حول المسؤولية.

لقد سن الكونغرس الأميركي مؤخراً إصلاحاً يتعلق بالإفلاس يشدد القبضة على السكان المهمين، إذ أن نحو نصف الإفلاسات الأميركية تنتج عن الفواتير الطبية.

إن الرأي العام والسياسة الرسمية لا ينسجمان، فمثلما كان الحال في الماضي يفضل معظم الأميركيين التأمين الصحي الوطني. وفي استطلاع أجرته الواشنطن بوست ومحطة أيه بي سي نيوز في عام ٢٠٠٣ اعتبر ٨٠ في المئة من المستطلعين العناية الصحية الشاملة «أكثر أهمية من تخفيض الضرائب».

يعتمد التأمين الاجتماعي على مبدأ بالغ الخطورة: عليك أن تهتم فيما إذا كانت الأرملة المقعدة في الطرف الآخر من المدينة لديها طعام تأكله.

إن «إصلاحيي» التأمين الاجتماعي يفضلون أن يركزوا على زيادة استهلاكك من السلع إلى أقصى درجة، وإخضاع نفسك للسلطة. إنها الحياة. فالعناية بالناس الآخرين، وتولي المسؤوليات المجتمعية لأمور مثل الصحة والتقاعد ــ إنها مجرد أمور مدمرة بعمق.

الأجندة الخفية لحرب العراق

في خطابه بتاريخ ٢٨ يونيو (٢٠٠٥) أكد الرئيس بوش أن غزو العراق تم كجزء من «حرب عالمية ضد الإرهاب» التي تشنها الولايات المتحدة. في الواقع، وكما كان متوقعاً، زاد الغزو من خطر الإرهاب وربما بدرجة كبيرة.

أنصاف الحقائق والمعلومات المضللة والأجندات الخفية ميزت جميعها البيانات الرسمية حول دوافع حرب الولايات المتحدة في العراق منذ البداية تماماً.

إن المفاجآت الأخيرة حول الاستعجال في الذهاب إلى الحرب في العراق تبرز بشكل أكثر وضوحاً تماماً وسط الفوضى التي تعم البلاد وتهدد المنطقة والعالم في الواقع.

في عام ٢٠٠٢ أعطت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لنفسيهما الحق في غزو العراق لأنه كان يطور أسلحة دمار شامل. وكانت تلك «المسألة الوحيدة» التي أكد عليها باستمرار بوش ورئيس الوزراء توني بلير ومساعدوهما. وكانت أيضاً الأساس الوحيد الذي تلقى بسببه بوش موافقة الكونغرس للجوء إلى القوة.

أعطيت الإجابة على «المسألة الوحيدة» بعد فترة وجيزة من الغزو مستسلمة على مضض بأن: أسلحة الدمار الشاملة غير موجودة. ولأن لا شيء يفوتها، لفقت الحكومة ونظام الإعلام المذهبي نصوصاً جديدة ومبررات معدة مسبقاً للذهاب إلى الحرب.

استنتج جون برادوس محلل الأمن القومي والاستخباراتي بعد مراجعته الدقيقة والمكثفة للسجل الوثائقي في كتابه الذي صدر عام ٢٠٠٤ بعنوان «المخدوعون»: «لا يحب الأميركيون الاعتقاد بأنفسهم على أنهم معتدون، غير أن الاعتداء الفج هو ما حدث في العراق».

يصف برادوس «خطة بوش لإقناع أميركا والعالم بأن الحرب مع العراق كانت ضرورية وملحة» بأنها «دراسة حالة في عدم نزاهة الحكومة...اقتضت بيانات عامة تجافي الحقيقة بامتياز وتلاعبا فظيعا بالذكاء».

لقد عمقت مذكرة داوننغ ستريت التي نشرت في ١مايو (٢٠٠٥) في صحيفة صنداي تايمز اللندنية، إلى جانب وثائق سرية أخرى متاحة حديثاً من مستوى الخداع.

جاءت المذكرة من اجتماع مجلس وزارة الحرب الخاص ببلير في ٢٣ يوليو ٢٠٠٢ الذي ذكر فيه السير ريتشارد يدرلوف رئيس المخابرات الخارجية البريطانية التأكيد سيء السمعة حالياً بأن «المخابرات والحقائق تتركز حول السياسة» للذهاب إلى الحرب في العراق.

تستشهد المذكرة أيضاً بقول وزير الدفاع البريطاني جيف هون بأن «الولايات المتحدة بدأت فعلياً بزيادة النشاط بشكل هائل ومفاجئ «للضغط على النظام العراقي».

وعلق الصحفي البريطاني مايكل سميث الذي فجر قصة المذكرة، على سياقها ومحتواها في سلسلة مقالات. ومن الواضح أن «زيادة النشاط الهائلة والمفاجئة» تضمنت حملة منسقة كان القصد منها استفزاز العراق للقيام بعمل ما يمكن تصويره بما دعته المذكرة «بحرب مبررة».

البداية الفعلية للحرب

بدأت الطائرات الحربية بإلقاء القنابل على جنوب العراق في مايو ٢٠٠٢ ــ عشرة أطنان في ذلك الشهر، وفقاً لأرقام حكومية بريطانية. وبدأت «زيادة هائلة ومفاجئة» منها في أواخر أغسطس (حتى شهر سبتمبر كان إجمالي حجمها ٦,٥٤ طناً).

كتب سميث قائلاً: «بعبارة أخرى بدأ كل من بوش وبلير حربهما ليس في شهر مارس ٢٠٠٣ كما اعتقد الجميع ولكن عند نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٢، أي قبل ستة أسابيع من موافقة الكونغرس على العمل العسكري ضد العراق».

تم تقديم القصف على أنه عمل دفاعي لحماية طائرات التحالف في منطقة حظر الطيران. احتج العراق أمام الأمم المتحدة ولكنه لم يقع في مصيدة الانتقام.وبالنسبة للمخططين الأميركيين والبريطانيين، فإن غزو العراق كان أولوية قصوى للغاية أكثر من «الحرب على الإرهاب». وهذا هو القدر الذي كشفت عنه تقارير الوكالات الاستخباراتية للجانبين.

وفي عشية غزو قوات التحالف، كان هنالك تقرير سري لمجلس الاستخبارات القومي، مركز مجتمع الاستخبارات للتفكير الاستراتيجي، «توقع بأن غزو العراق الذي تقوده أميركا سوف يزيد الدعم للجماعات الإسلامية المتشددة وسوف ينتج عنه انقسام عميق في المجتمع العراقي الميال إلى صراع داخلي عنيف»، كما ذكر كل من دوغلاس جيهل وديفيد إيه سانجر في صحيفة نيويورك تايمز في سبتمبر ٢٠٠٤.

وفي ديسمبر ٢٠٠٤، ذكر جيهل بعد بضعة أسابيع أن مجلس الاستخبارات القومي حذر بأن «العراق والصراعات المحتملة الأخرى في المستقبل سوف تقدم التجنيد، وأسس التدريب، والمهارات الفينة، والمهارة اللغوية لطبقة جديدة من الإرهابيين الذين «تحولوا إلى مقاتلين محترفين وأصبح لهم العنف السياسي غاية بحد ذاتها».

إن استعداد المخططين في القمة للمجازفة بزيادة الإرهاب لا يشير بالطبع إلى أنهم يرحبون بمثل تلك النتائج. بل على العكس من ذلك، فهي ليست أولوية قصوى بالنسبة لهم ببساطة بالمقارنة مع الأهداف الأخرى مثل السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسية في العالم.

بعد فترة قصيرة من غزو العراق، أشار زبجنيو بريجنسكي وهو أحد كبار المخططين والمحللين الأكثر ذكاء، وذلك في صحيفة ناشيونال انترست إلى أن سيطرة أميركا على الشرق الأوسط «تعطيها نفوذاً غير مباشر ولكنه مهم سياسياً على الاقتصادات الأوروبية والآسيوية التي تعتمد أيضاً على مصدريّ الطاقة من المنطقة».

وإذا كان باستطاعة الولايات المتحدة الاحتفاظ بسيطرتها على العراق، الذي يضم ثاني اكبر احتياطات النفط المعروفة في العالم، وفي قلب موردي الطاقة الرئيسيين في العالم تماماً فسوف يعزز ذلك بشكل هام نفوذها الاستراتيجي ويؤثر على منافسيها الرئيسيين في العالم ثلاثي الأقطاب الذي كان يتشكل منذ ٣٠ عاماً مضت: أميركا الشمالية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وأوروبا وشمال شرق آسيا المرتبط باقتصادات جنوب وجنوب شرق آسيا.

إنها حسابات منطقية، على افتراض أن البقاء البشري غير مهم على وجه الخصوص بالمقارنة مع النفوذ والثروة قصيري الأجل. وهذا ليس بأمر جديد. فهذه الأفكار تتردد أصداؤها عبر التاريخ. والفرق اليوم في عصر الأسلحة النووية هذا هو أن المخاطر أعلى بشكل هائل فقط.

ذكرى هيروشيما

إن ذكرى القنابل الذرية على كل من هيروشيما وناغازاكي التي حلت هذا الشهر تدفع فقط إلى التعبير الأكثر كآبة والأمل الأكثر توهجاً بألا يتكرر الرعب مرة أخرى.

في غضون الاثنتين وستين سنة اللاحقة، طاردت ذكرى هذه القنابل خيال العالم ولكن ليس لدرجة تمنع تطوير ونشر الأسلحة الأكثر فتكاً بصورة قاطعة من أسلحة الدمار الشامل.القلق ذو العلاقة الذي نوقش في الكتب الفنية قبل الحادي عشر من سبتمبر بفترة طويلة، هو أن الأسلحة النووية يمكن أن تقع عاجلاً أم آجلاً في أيدي المجموعات الإرهابية.

إن التفجيرات والإصابات التي وقعت في لندن ما هي إلا تذكير آخر حول كيفية تصاعد دائرة الهجوم والرد، بشكل غير متوقع، حتى إلى النقطة الأسوأ بشكل مخيف من هيروشيما وناغازاكي.

والقوة التي تحكم العالم منحت لنفسها الحق بشن الحرب بتصميم، في ظل مذهب «الدفاع عن النفس التوقعي» الذي يغطي أي طوارئ تختارها ويعني هذا أن يكون الدمار غير محدود.

تقارب النفقات العسكرية للولايات المتحدة تلك الخاصة بباقي بلدان العالم مجتمعة بينما تشكل مبيعات الأسلحة لنحو ٣٨ شركة في أميركا الشمالية (إحداها في كندا) أكثر من ٦٠ في المئة من الإجمالي العالمي (الذي ارتفع ٢٥ في المئة منذ عام ٢٠٠٢).

وكانت هنالك جهود لتقوية الخيط الرفيع الذي يتعلق عليه البقاء والأكثر أهمية هو معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي دخلت حيز التنفيذ في ١٩٧٠. وقد عقد مؤتمر المراجعة السنوي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي يعقد بانتظام كل خمس سنوات في الأمم المتحدة في شهر مايو (٢٠٠٥).

كانت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تواجه الانهيار والسبب الرئيسي هو فشل الدول النووية بالوفاء بالتزاماتها بموجب المادة الرابعة بمتابعة جهود «النوايا

الحسنة» لإزالة الأسلحة النووية، وقادت الولايات المتحدة الطريق برفضها الانصياع لالتزامات المادة الرابعة. ويؤكد محمد البرادعي، رئيس وكالة الطاقة الذرية الدولية أن «رفض أحد الأطراف الوفاء بالتزاماته يولد الرفض في أطراف أخرى».

الرئيس جيمي كارتر انتقد الولايات المتحدة بوصفها «المتهم الرئيسي في تآكل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت الذي يدعون فيه أنهم يحمون العالم من تهديدات انتشارها في العراق، وليبيا، وإيران، وكوريا الشمالية، لم يتخل القادة الأميركيون عن قيود المعاهدة القائمة إنما أيضاً أكدوا خططاً لاختبار وتطوير أسلحة جديدة، بما فيها الصواريخ المضادة للأسلحة البالستية، و«قنبلة الخنادق المحصنة» التي تخترق الأرض وربما أيضا بعض أنواع القنابل «الصغيرة الجديدة».

وتخلوا أيضاً عن تعهدات سابقة ويهددون الآن بالاستخدام الأول للأسلحة النووية ضد دول غير نووية».

على الأرجح أن خيط هذه المعاهدة كان سينقطع في الغالب بشكل متكرر منذ أيام هيروشيما، والقضية المعروفة أكثر هي أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر ١٩٦٢، «أكثر اللحظات خطورة في تاريخ البشرية،» كما أشار آرثر شليسنجر وهو مؤرخ ومستشار سابق للرئيس جون إف كينيدي، وذلك في أكتوبر ٢٠٠٢ في مؤتمر استرجاعي عقد في هافانا.

نهاية العالم

لقد اقترب العالم «إلى مسافة شعرة من كارثة نووية،» كما يستذكر روبرت ماكنمارا وزير الدفاع في عهد كينيدي والذي حضر المؤتمر. وفي عدد مايو ــ

يونيو (٢٠٠٥) من مجلة فورين بوليسي يضيف إلى هذا التذكير تحذيراً متجدداً من حدوث «نهاية وشيكة للعالم».

ينظر ماكنمارا إلى «سياسة الأسلحة النووية الحالية لأميركا بأنها غير أخلاقية وغير قانونية وغير ضرورية عسكرياً وتمثل خطرا مرعباً،» وتخلق «مخاطر غير مقبولة للبلدان الأخرى ولبلادنا،» تتمثل في خطر «إطلاق الأسلحة النووية بشكل غير مقصود أو إهمال،» وهذا «غير مقبول بدرجة كبيرة» ويعرضنا لهجوم نووي من قبل إرهابيين.

ويدعم ماكنمارا رأي وليم بيري وزير الدفاع في إدارة الرئيس بيل كلينتون بأن «هناك احتمالاً بأكثر من ٥٠ في المئة لحدوث ضربة نووية على أهداف أميركية في غضون عقد من الزمن».

هنالك آراء مماثلة يعبر عنها محللون استراتيجيون بارزون بشكل مشترك. ففي كتابه «الإرهاب النووي»، يقول مختص العلاقات الدولية في هارفارد غراهام أليسون أن «الإجماع في مجتمع الأمن القومي» (الذي كان جزءاً منه) بأن هجوماً «بالقنبلة القذرة» هو أمر «محتوم» كما أن الهجوم بسلاح نووي محتمل بدرجة عالية، إذا لم يتم استرجاع وتأمين المواد الانشطارية – المكوِّن الأساسي.

يراجع أليسون النجاح الجزئي الذي حققته الجهود للقيام بذلك منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، في ظل مبادرات السيناتور سام نون والسيناتور ريتشارد لوجار، والعودة إلى هذه البرامج منذ الأيام الأولى لإدارة بوش أصابها الشلل بما دعاه السيناتور جوزيف بيدن «الغباء الايديولوجي». وضعت قيادة واشنطن برامج عدم الانتشار جانباً وكرست طاقاتها ومواردها من أجل دفع البلاد إلى حرب بالخداع غير العادي، ثم محاولة إدارة الكارثة التي صنعتها في العراق.

إن التهديد واستخدام العنف يحفزان الانتشار النووي إلى جانب الإرهاب.

هنالك مراجعة عالية المستوى «للحرب على الإرهاب» أجريت بعد عــامين مــن الغزو «ركزت على كيفية التعامل مع ظهور جيل جديد مــن الإرهــابيين الــذين تتلمذوا في العراق خلال الأعوام الماضية،» حسبما تقول سوزان بي غلاسير في صحيفة الواشنطن بوست.

ويتزايد انتباه المسؤولين الحكوميين الكبار إلى توقع ما أطلق عليه أحدهم «نزيف» المئات أو الآلاف من الأشخاص الذين تدربوا في العراق وعودتهم إلى أوطــانهم في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية. «إنه يمثل قطعة جديدة ضمن معادلة جديدة» كما قال مسؤول رفيع المستوى في إدارة بوش: «إذا لم تعرف من يكونــون فــي العراق فكيف سنعرف موقعهم في اسطنبول أو لندن؟

بعد فترة وجيزة من تفجيرات لندن، نشر تشاثام هاوس، معهد الشؤون الخارجيــة الأول في بريطانيا دراسة تضع الاستنتاج الواضح ـ رفضته الحكومة بغضب ـ بأن «بريطانيا تتعرض للخطر تحديداً لأنها الحليف الأقرب للولايــات المتحــدة، ووظفت القوات المسلحة في الحملات العسكرية للإطاحــة بنظــام طالبــان فــي أفغانستان وفي العراق... و«تنجر وراء السياسة الأميركية، بموقعهــا المتمركــز خلف قيادتها».

إن احتمال النهاية الوشيكة للعالم لا يمكن تقديرها بشكل واقعي، ولكنــه بالتأكيــد احتمال كبير بالنسبة لأي شخص عاقل يفكر بشكل متزن. وفي حين أن التخمــين غير مجدٍ، فإن القيام بعمل ما إزاء تهديد هيروشيما آخر يعتبر مجدياً بلا شك.

على النقيض من ذلك، فإنه يعتبر أمراً ملحاً للغاية، وتحديداً في الولايات المتحدة بسبب الدور الرئيسي لواشنطن في تسريع السباق إلى الدمار بتوسيع هيمنتها العسكرية الفريدة تاريخياً.

« عملية النسر » تدمج أنظمة أميركا اللاتينية الديكتاتورية بدعم من واشنطن

يتحدث المؤلف في هذه الحلقة عما تسميه واشنطن «النوايا الحسنة»، فيقول على لسان مؤرخين بارزين إن الولايات المتحدة كانت وما زالت تمارس إرهاب الدولة وتدعم الأنظمة الديكتاتورية باسم الديمقراطية والحرية والعدالة والحقيقة هي أن السياسة الخارجية الأميركية يتجاذبها اتجاهان متناقضان:

الأول مثالي يعتمد على النوايا النبيلة والآخر واقعي متزن يقول بأن على الأميركيين أن يدركوا حدود نواياهم الحسنة. ولكن الولايات المتحدة في الواقع تشبه الدول القوية الأخرى، في الماضي والحاضر، التي ترعى مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية مستخدمة لغة دعائية حافلة بالخطب الرنانة التي تتباهى فيها بإخلاصها الاستثنائي لأسمى القيم.تصور الأنظمة المذهبية عموماً ولأغراض دعائية عدوها الراهن على أنه الشيطان بحد ذاته.

إن الوصف دقيق في بعض الأحيان ولكن بالكاد أن تكون الجرائم مصدر الدعوة لتطبيق تدابير قوية ضد بعض الأهداف التي تقف في طريق الخطط الحالية.التوضيح الحديث على ذلك يتمثل في صدام حسين ـ هدف غير قادر على الدفاع عن نفسه وصف بأنه تهديد خطير لبقائنا ومسؤول عن ١١سبتمبر وعلى وشك أن يهاجمنا.

في عام ١٩٨٢ أسقطت إدارة ريغان صدام من لائحة الدول التي تدعم الإرهاب بحيث يمكن أن يبدأ التدفق العسكري والمساعدات الأخرى إلى هذا الطاغية القاتل.

واستمر ذلك بعد فترة طويلة من أسوأ فظائع صدام ونهاية الحرب مـــع إيـــران، وتضمن الوسائل لتطوير أسلحة الدمار الشامل.

وهذا السجل الذي بالكاد أن يكون مبهماً يندرج تحت «الاتفاق الضمني العام بأنها 'لن تذكر' تلك الحقيقة بعينها،» بحسب عبارة أورويل. مـــن الـــضروري خلـــق انطباعات مضللة ليس فقط حول «الشيطان الأكبر» الحالي إنما أيضاً حول نبالـــة المرء الفريدة. وتحديداً يجب تصوير العدوان والرعب على أنهما دفاع عن النفس وتكريس للرؤى الملهمة.

لقد قال إمبراطور اليابان هيروهيتو لدى إعلانه الاستسلام فـــي أغـــسطس١٩٤٥ لشعبه، أعلنا الحرب على أميركا وبريطانيا بسبب رغبتنا المخلصة فـــي ضـــمان حفاظ اليابان على ذاتها واستقرار شرق آسيا، وكان التعدي على ســـيادة البلـــدان الأخرى أو المباشرة في توسعة إقليمية بعيدين كل البعد عن تفكيرنا.

يفيض تاريخ الجرائم الدولية بمشاعر مماثلة، بما فيها تلك التي من أدنى الأعماق. ففي عام ١٩٣٥، مع احتشاد سحب النازية المظلمة، كتب أغلن مارتين هيـــديجر يقول بأن على ألمانيا الآن استباق «خطر ظلام العالم» خلف حدود الأمـــة. ومـــع إعادة إحياء «طاقاتها الروحية الجديدة» في ظل الحكم النازي فإن ألمانيـــا قـــادرة أخيراً على «تولي مهمتها التاريخية» المتمثلة في إنقاذ العالم من «الإبادة» من قبل «الجماهير غير المبالية» في كل مكان وبشكل رئيسي في أميركا وروسيا.

حتى الأفراد الذين يملكون أعلى درجات الذكاء والاستقامة الأخلاقية يستـــسلمون لهذا المرض. ففي ذروة جرائم بريطانيا في الهند والصين التي كان له بهـــا علـــم وثيق كتب جون ستيوارت ميل مقاله الكلاسيكي عن التدخل الإنساني حاثاً بريطانيا على تولي المشروع بنشاط – رغم أنها سوف «يتم التنديـــد بهـــا» مـــن جانـــب الأوروبيين الرجعيين الذين لا يمكنهم أن يفهموا أن انجلترا «هـــي الحداثـــة فـــي

العالم» وإنها بلد تعمل «لخدمة الآخرين» فقط بعيداً عن الأنانية وتتحمل تكاليف جلب السلام والعدالة إلى العالم.

يبدو أن استثنائية الفضيلة قريبة من العالمية فبالنسبة للولايات المتحدة فإن الفكرة الثابتة هي الإخلاص في إحلال الديمقراطية والاستقلال في العالم الذي يعاني.

النوايا الحسنة

الرواية المعتمدة في الأوساط العلمانية والإعلامية هي أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تتأرجح بين اتجاهين متناقضين، أحدهما يدعى مثالية ويلسون التي تعتمد على النوايا النبيلة والأخر هو الواقعية المتزنة التي تقول إننا يجب أن ندرك حدود نوايانا الحسنة. هذان هما الخياران الوحيدان.

بغض النظر عن البلاغة الدائرة فإن الأمر يتطلب الانضباط لعدم الاعتراف بعناصر الحقيقة في ملاحظة المؤرخ آرنو ماير بأنه منذ عام ١٩٤٧، كانت أميركا منفذاً رئيسياً «لإرهاب الدولة» وأعمال أخرى «دموية» تسبب ضرراً هائلاً، «ودائماً باسم الديمقراطية والحرية والعدالة».

بالنسبة للولايات المتحدة فإن العدو القديم كان القومية المستقلة، وتحديداً عندما تهدد بأن تصبح «فيروساً» يمكن أن ينشر العدوى، باستعارة إشارة هنري كيسنجر إلى الاشتراكية الديمقراطية في تشيلي بعد انتخاب سلفادور الليندي رئيساً في عام ١٩٧٠. لذا ينبغي اجتثاث الفيروس كما حصل في ١١سبتمبر ١٩٧٣، وهو تاريخ غالباً ما يُطلق عليه «١١سبتمبر الأول» في أميركا اللاتينية.

سنوات من القهر

في ذلك التاريخ، وبعد سنوات من القهر الأميركي هاجمت قوات الجنرال أوغيستو بينوشيه القصر الرئاسي التشيلي. مات الليندي، منتحراً بشكل واضح دون أن يكون مستعداً للاستسلام للإهانة التي قضت على أقدم ديمقراطية في أميركا وأكثرها قوة، وأقام بينوشيه نظاماً وحشياً.

عدد الوفيات الرسمي لأول ١١سبتمبر هو ٣٢٠٠ شخص، والعدد الفعلي يقدر عادة بنحو ضعف ذلك الرقم. ومن حيث حصيلة الفرد الواحد فإن ذلك يرقى إلى ٥٠ – ١٠٠ ألف قتيل في الولايات المتحدة. إن ضحايا التعذيب البشع تم تقديرهم لاحقاً بنحو ٣٠ ألفاً، ويعادل ذلك نحو ٧٠٠ ألف شخص في الولايات المتحدة من نصيب الفرد.

لقد دعمت واشنطن بقوة نظام بينوشيه ولم يكن دورها بسيطاً في انتصاره المبدئي. وسرعان ما انتقل بينوشيه إلى دمج دكتاتوريات أميركا اللاتينية العسكرية الأخرى التي تدعمها الولايات المتحدة في شبكة إرهابية دولية تدعى «عملية النسر» التي عاثت فساداً في أميركا اللاتينية.

إنه مثال واحد من العديد جداً من الأمثلة المماثلة حول «تعزيز الديمقراطية» في نصف الكرة الأرضية وفي أماكن أخرى.يتم الآن توجيهنا للاعتقاد بأن مهمة الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق هي إحلال الديمقراطية هناك.

«إن المسلمين لا «يكرهون حريتنا» إنما يكرهون سياساتنا»، حسبما يستخلص تقرير أعده في سبتمبر ٢٠٠٤ مجلس العلوم الدفاعية، وهو هيئة استشارية للبنتاغون مضيفاً أنه «عندما تتحدث الدبلوماسية العامة الأميركية حول إحلال الديمقراطية في المجتمعات الإسلامية ينظر إلى ذلك على أنه ليس أكثر من مجرد

نفاق يخدم المصلحة الذاتية». وكما ينظر المسلمون إلى الأمر، يستمر التقرير، فإن الاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق لم يؤدِ إلى الديمقراطية هناك بل فقط إلـــى المزيد من الفوضى والمعاناة.

فصل الأعاصير

وفي مقال للفاينانشيال تايمز في يوليو (٢٠٠٥) ذاكراً تقرير مجلس العلوم الدفاعية قال ديفيد غاردنر: «في معظم الحالات، يعتقد العرب بشكل معقول أن أسامة بـــن لادن هو الذي حطم الوضع الراهن وليس جـــورج دبليـــو بـــوش، لأن هجمـــات ١١سبتمبر جعلت من المستحيل بالنسبة للغرب وعملائه الاستمرار فـــي تجاهـــل وضع سياسي احتضن الغضب الأعمى ضدهم» ـــ وهو حكم قد يبرهن أنه مفرط في التفاؤل.

ولا يجب أن يكون الأمر مفاجئاً بأن الولايات المتحدة تشبه إلى حد كبيـــر الـــدول القوية الأخرى، الماضية والحاضرة، تتابع مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في قطاعات مهيمنة بمصاحبة الخطب البلاغية متباهية بإخلاصها الاستثنائي لأعلـــى القيم.وعلى خلفية الكارثة التي تتكشف في العراق، فإن مطلق الثقة فـــي النوايـــا الحسنة تعمل فقط على تأخير التصحيح اللازم بشكل كبير للمنهج والسياسة.

في الوقت الذي يحاول فيه الناجون من إعصار كاترينا إعادة لمّ شتات حياتهم يبدو من الواضح أكثر أن عاصفة كانت تتجمع منذ فترة طويلة تتكون مـــن الـــسياسات السيئة التوجيه والأولويات التي سبقت المأساة.

في تقرير أعد قبل ١١سبتمبر، أدرجت وكالة إدارة الطوارئ الفيدراليـــة حـــدوث إعصار كبير في نيو أورليانز كواحدة من أكثر ثلاث كوارث احتمالاً أن تـــضرب

الولايات المتحدة. والكارثتان الأخريان هما هجوم إرهابي في نيويــورك وهــزة أرضية في سان فرانسيسكو.

أصبحت نيو أورليانز أولوية لدى وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية منذ يناير ٢٠٠٥ عندما عاد مدير الوكالة المغادر حالياً مايكل براون من جولة على الــدمار الــذي أحدثه تسونامي في آسيا. «كانت نيو أورليانز تتصدر قائمة الكوارث التــي كنــا نتحدث عنها»، حسبما قال أيريك إل تولبيرت وهو مسؤول سابق لدى وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية لصحيفة نيويورك تايمز. «لقد كانت نيو أورليــانز هاجــسنا بسبب المخاطر.» قبل عام من ضرب إعــصار كاترينــا أجــرت وكالــة إدارة الطوارئ الفيدرالية تدريباً ناجحا لمحاكاة الإعصار في نيو أورليانز، لكن خطــط وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية المتقنة لم تنّفذ.

لعبت الحرب دوراً في الفشل، إذ أن قوات الحرس الوطني التي قد تم إرسالها إلى العراق «أخذت الكثير من المعدات اللازمة معها بما فــي ذلــك العــشرات مــن المركبات التي تسير في الماء المرتفع المنسوب، ونــاقلات الجنــود، وشــاحنات لإعادة التعبئة بالوقود والمولدات التي ستكون لازمة في حال وقوع كارثة طبيعية كبرى في الولاية» حسبما قالت صحيفة وول ستريت جورنال.

«وقال أحد كبار قادة الجيش إن الوحدة رفضت التزام الفرقة الرابعة من الوحــدة الجبلية العاشرة في فورت بولك لأن الوحدة التي تضم عدة آلاف من الجنود كانت في غمرة استعداداتها للانتشار في أفغانستان».

تفوقت المناورات البيروقراطية على مخاطر الكارثة الطبيعية وقال مسؤول سابق في وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية لصحيفة شيكاغو تربيون إن قدرات الوكالة «قد تم تهميشها بفاعلية» في ظل رئاسة بوش عندما تم ضم الوكالة إلى دائرة الأمــن الوطني بموارد أقل وطبقات إضافية من البيروقراطية، «هجرة للعقــول» عنــدما

غادر الموظفون المحبطون، وتم تكليف شخص مقرب سياسياً من بوش وغير مؤهل تماماً ليتولى المسؤولية.

فالوكالة التي كانت في الماضي «الوكالة الفيدرالية التي تحتل الطبقة الأولى»، أصبحت الآن لا تحتل «حتى المقعد الخلفي»، حسبما قال أيريك هولدمان، مدير إدارة الطوارئ في كينغ كاونتي بواشنطن، لصحيفة فاينانشيال تايمز. «إنها الآن في الصندوق الخلفي لسيارة دائرة الأمن الوطني».

أجبر تخفيض بوش للتمويل في عام ٢٠٠٤ سلاح الهندسة العسكري على تقليص عمل السيطرة على الفيضان بحدة، بما في ذلك الحاجة الماسة لتقوية أرصفة الموانئ التي تحمي نيو أورليانز. كما دعت ميزانية بوش لعام ٢٠٠٥ إلى تخفيض حاد آخر – وهي تخصص إدارة بوش شأنها شأن التخفيض الحاد المقترح على أمن النقل العام مباشرة قبل التفجيرات في شبكة المواصلات العام في لندن في يوليو ٢٠٠٥.

كان إهمال البيئة عاملاً آخر في هذه العاصفة المثالية فالأراضي الرطبة تساعد في تقليل قوة الأعاصير وحدوث العواصف، لكن ساندرا بوستل وهي خبيرة في سياسة المياه، كتبت في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور أن الأراضي الرطبة كانت «مفقودة إلى حد كبير عندما ضرب إعصار كاترينا» والسبب جزئياً هو «أن إدارة بوش في عام ٢٠٠٣ قضت بشكل فاعل على سياسة 'لا خسارة صافية' للأراضي الرطبة التي بدأت خلال إدارة بوش الأب».

إن الخسائر البشرية لإعصار كاترينا لا تحصى، على الأخص بين أفقر مواطني المنطقة ولكن العدد ذا العلاقة هو نسبة ٢٨ في المائة من معدل الفقر في نيوأورليانز – أكثر من ضعف المعدل الوطني. وخلال إدارة بوش ارتفع معدل الفقر في الولايات المتحدة وضعفت شبكة أمن الرفاه المحدودة أكثر. لقد كانت

التداعيات مذهلة حتى أن الإعلام من اليمين أصيب بالفزع من حجم الدمار الـــذي حدث على أساس طبقي وعرقي.

وبينما كانت وسائل الإعلام تظهر مشاهد حية للمأساة الإنسانية أوردت الصفحات الداخلية للصحف بأن الزعماء الجمهوريين لم يفوتوا الفرصـــة فـــي «اســـتغلال إجراءات الإنقاذ لساحل الخليج الذي دمره الإعصار لتحقيق نطـــاق أوســـع مـــن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحافظة»، حسبما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال.

تشمل تلك الأجندات التي تعزز التدابير تعليق القوانين التي تقتضي دفع الأجـــور السائدة من قبل المتعاقدين الفيدراليين وتقديم القسائم لأطفال المدارس المشردين ـــ ضربة ماكرة أخرى لنظام المدارس العامة. وشملت رفع القيود البيئيـــة «إعفـــاء ضريبة العقارات بالنسبة للوفيات في الولايات التي تأثرت بالعاصفة» ـــ انتـــصار عظيم للسكان الفارين من الأحياء الفقيرة لنيوأورليانز ـــ وبشكل عام يجعـــل مـــن الواضح مرة أخرى أن الانتقاد لا يعرف حدوداً.

التصميم الذكي

ما كان مفقوداً في الفيضان القلق إزاء احتياجات المدن والخدمات الإنـــسانية. إن الأجندة الأوسع نطاقاً المتمثلة في تعزيز الهيمنة العالمية والتركيز المحلـــي علـــى الثروة والسلطة تحتل الأسبقية.

إن صور المعاناة في العراق وفي أعقاب إعصار كاترينـــا لا يمكنهـــا أن تجـــسد العواقب على نحو أكثر وضوحاً.

الرئيس جورج دبليو بوش يفضل تدريس كل من التطور «والتصميم الذكي» في المدارس «ليتمكن الناس من معرفة ما يدور حوله النقاش».

بالنسبة للمؤيدين فإن التصميم الذكي هو الفكرة بان العالم معقد جداً ليكون قد تطور دون دفعة من قوة على درجة أعلى من التطور أو بعملية الاختيار الطبيعي. بالنسبة للمعارضين فإن التصميم الذكي هو عملية خلق ــ التفسير الحرفي لكتاب التوراة ــ بمظهر رقيق أو ببساطة غبي يتمحور حول العبارة المشوقة بالمثل التي تقول «إنني لا افهم» كما كان ذلك صحيحاً دوماً في حقل العلوم قبل التوصل إلى إدراك من نوع ما. ووفقاً لذلك لا يمكن أن يكون هنالك «جدال».

إن تعليم التطور كان صعباً في الولايات المتحدة دائماً. والآن انبثقت حركة وطنية لتعزيز تعليم التصميم الذكي في المدارس. لقد طغت المسألة على نحو شهير في محكمة في دوفر ببنسلفانيا، حيث يطلب مجلس المدرسة من الطلاب سماع بيان حول التصميم الذكي في صف الأحياء – ومع إدراك أولياء الأمور لمبدأ الفصل بين الدولة – والكنيسة في الدستور الأميركي قاموا بمقاضاة المجلس.

لمصلحة العدالة ربما على كاتبي خطب الرئيس أخذه على محمل الجد عندما جعلوه يقول إن على المدارس أن تكون متفتحة الذهن وتعلّم جميع وجهات النظر. لغاية الآن على أية حال، لم يشتمل المنهاج على وجهة نظر وحيدة واضحة» للتصميم الشرير».بخلاف التصميم الذكي، والذي يبدو أن الدليل بشأنه صفر، يملك التصميم الشرير أطناناً من الدلائل التجريبية، أكثر بكثير من نظرية التطور لداروين بحسب بعض المعايير: قسوة العالم.

وأياً كان الأمر، فإن خلفية التطور الحالي – هي أن الجدل المثير حول التصميم الذكي هو الرفض واسع النطاق للعلم، وهي ظاهرة عميقة الجذور في التاريخ الأميركي استغلت على نحو ساخر لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة النطاق خلال

ربع القرن الماضي. يثير التصميم الذكي أسئلة حول ما إذا كان من الذكاء إهمال الدليل العلمي حول مسائل فائقة الأهمية للأمة والعالم – مثل الاحتباس الحراري.

إن أي محافظ من الطراز القديم سوف يؤمن في قيمة مثاليات التنوير – العقلانية والتحليل ألانتقادي وحرية التعبير وحرية البحث – وسوف يحاول تكييفها للمجتمع المعاصر. إن الآباء المؤسسين، أطفال التنوير، أيدوا تلك المثاليات وعانوا من أجل صياغة دستور يناصر الحرية الدينية ولكنهم أيضاً عانوا من أجل فصل الكنيسة عن الدولة.

والولايات المتحدة وعلى الرغم من المسيحية المصادفة لزعمائها، ليست دولة خاضعة لحكم رجال الدين. في وقتنا هذا، فإن عدائية بوش إزاء البحث العلمي تضع العالم في خطر. إذ أن تجاهل الكوارث البيئية سواء كنت تعتقد أن العالم يتطور منذ النشوء أو منذ الأزل فقط هو أمر خطير جدا.

أثناء التحضير لقمة مجموعة الثماني الكبرى في صيف٢٠٠٥ دعت الأكاديميات العلمية من جميع بلدان مجموعة الثماني (بمن فيهم الأكاديمية الوطنية للعلوم)، وانضمت إليها أكاديميات الصين والهند والبرازيل زعماء البلدان الغنية لاتخاذ إجراءات عاجلة لدرء الاحتباس الحراري. «إن الإدراك العلمي لتغير المناخ واضح الآن بشكل كافٍ لتبرير القيام بعمل فوري،» حسبما قال بيانهم. «من المهم أن تحدد جميع البلدان الخطوات الاقتصادية التي تستطيع أن تتخذها الآن للمساهمة بشكل أساسي وطويل الأجل في تخفيض كمية الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة».

في افتتاحيتها الرئيسية، تبنت صحيفة فاينانشيال تايمز هذه «الدعوة الصارخة» مع التعليق في الوقت ذاته بأن «هنالك على أية حال عائقاً وحيداً وهو للأسف موجود

في البيت الأبيض حيث جورج دبليو بوش...يصر على أننا ما زلنا لا نعرف بشكل كافٍ عن هذه الظاهرة التي تغير العالم حرفياً.

إن رفض الدليل العلمي إزاء قضايا البقاء بحسب المنطق العلمي لبوش هو أمر روتيني. فقبل بضعة أشهر وفي المؤتمر السنوي للجمعية الأميركية لتقدم العلوم لعام ٢٠٠٥ نشر باحثون بارزون أميركيون في مجال المناخ «أكثر دليل إقناعاً ظهر لغاية الآن» بان الأنشطة البشرية هي المسؤولة عن الاحتباس الحراري، وفقاً لما ذكرته صحيفة فاينانشيال تايمز. وتنبأوا بحدوث تأثيرات مناخية كبيرة بما فيها انخفاض حاد في مصادر المياه في مناطق تعتمد على الأنهر التي يغذيها الثلج والكتل الجليدية الذائبة.

وذكر باحثون بارزون آخرون في الجلسة نفسها دليلاً بأن طبقة الجليد الذائبة في القطب الشمالي وغرينلاند تسبب تغييرات في توازن ملوحة البحر وتهدد «بإغلاق حزام المحيط الناقل الذي ينقل الحرارة من المناطق الاستوائية باتجاه المناطق القطبية عبر تيارات مثل تيار الخليج.» ومثل تلك التغييرات قد تجلب انخفاضاً مهماً على درجات الحرارة إلى أوروبا الشمالية.

وكما هو الحال مع نداء الأكاديميات العلمية الوطنية لقمة مجموعة الثماني الكبرى، فإن نشر «أكثر دليل إقناعاً ظهر حتى الآن» تلقى اهتماماً ضئيلاً في الولايات المتحدة على الرغم من الاهتمام الذي أعطي في الأيام ذاتها لتطبيق بروتوكول كيوتو، مع رفض المشاركة من أهم حكومة على الإطلاق.

النقطة الفاصلة

من المهم التأكيد على كلمة «حكومة». فالتقرير العادي بأن الولايات المتحدة تقف منفردة على الأغلب في رفض بروتوكول كيوتو هو صحيح فقط إذا كانت

«الولايات المتحدة» تستثني شعبها الذي يفضل بقوة اتفاق كيوتو (٧٣ في المائة وفقاً لاستطلاع جرى في يوليو ٢٠٠٥ من قبل البرنامج حول المواقف إزاء السياسة الدولية).

ربما كلمة «شرير» فقط يمكنها وصف الفشل بالاعتراف، ناهيك عن معالجة، قضايا تغير المناخ العلمية بدرجة كبيرة. وبناء عليه فإن «الشفافية الأخلاقية» لإدارة بوش تمتد لتشمل موقفها المتعجرف إزاء مصير أحفادنا.

«كيف تبقي فنزويلا مدافئ البيوت تحترق في ماساشوستس» هذا كان نص الإعلان الذي نشر على صفحة كاملة في كبرى الصحف الأميركية «من شركة البترول الفنزويلية وهي شركة النفط الفنزويلية التي تملكها الدولة، وشركة سيتجو للنفط، وهي فرعها المتمركز في هيوستن.

ويصف الإعلان برنامجاً شجعه الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز لبيع نفط التدفئة بأسعار مخفضة إلى المجتمعات متدنية الدخل في بوسطن وجنوب برونكس وفي كل مكان آخر في الولايات المتحدة – واحدة من أكثر الإيماءات سخرية على الإطلاق في الحوار ما بين أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية.

هنالك خلفية للمسألة فقد تطورت الصفقة بعد أن أرسل مجموعة من النواب الأميركيين رسالة إلى تسع شركات نفط رئيسية يطلبون فيها التبرع من حصة من سجل أرباحها الأخير لمساعدة السكان الفقراء على تغطية فواتيرهم للتدفئة وجاء الرد الوحيد من سيتجو.

وفي الولايات المتحدة يبدو أن التعليق على الصفقة جاء على مضض في أحسن الأحوال قائلاً إن شافيز الذي اتهم إدارة بوش بمحاولة الإطاحة بحكومته كانت دوافعه لغايات سياسية – على العكس مثلاً من البرامج الإنسانية البحتة للوكالة

الأميركية للإنماء الدولي. ويعتبر نفط التدفئة الذي قدمه شافيز من بين العديد من التحديات التي تتصاعد من أميركا اللاتينية تجاه مخططي واشنطن للاستراتيجية الكبرى. فالاحتجاجات الصاخبة خلال رحلة الرئيس بوش في نوفمبر ٢٠٠٥ إلى قمة الأميركتين في الأرجنتين توضح المعضلة.

نطاق السيطرة

من فنزويلا إلى الأرجنتين يخرج نصف الكرة الأرضية عن نطاق السيطرة مع اختراق حكومات يسار الوسط الطريق بأكملها، وحتى في أميركا الوسطى التي ما زالت تعاني من تداعيات «الحرب على الإرهاب» التي شنها الرئيس ريغان، بالكاد أن تكون الأمور هادئة.

وفي أميركا الجنوبية أصبح السكان المحليون أكثر نشاطاً وتأثيراً، على وجه الخصوص في بوليفيا والإكوادور وهما دولتان رئيسيتان في إنتاج الطاقة، فهم إما يعارضون إنتاج النفط والغاز أو يرغبون بأن يكون تحت السيطرة المحلية، حتى أن البعض منهم يدعو إلى «دولة هندية» في أميركا الجنوبية.

وفي الوقت ذاته يتعزز التكامل الاقتصادي الداخلي، ليغير بذلك العزل النسبي الذي يعود تاريخه إلى الغزو الإسباني. علاوة على ذلك فإن التفاعل الجنوبي – الجنوبي يتنامى مع وجود قوى رئيسية (البرازيل وجنوب أفريقيا والهند) في الصدارة، تحديداً في القضايا الاقتصادية. وتعمل أميركا اللاتينية كوحدة كاملة على زيادة التجارة والعلاقات الأخرى مع الاتحاد الأوروبي والصين مع وجود بعض العثرات، لكن مع احتمال التوسع خصوصاً للدول المصدرة للمواد الخام مثل البرازيل وتشيلي.

وعلى الأرجح أن فنزويلا شكلت علاقات مع الصين أوثق من أي بلد من بلـــدان أميركا اللاتينية وتخطط لبيع كميات متزايدة من النفط إلى الــصين كجــزء مــن جهودها لتقليص اعتمادها على الحكومة الأميركية المعادية. اكثر مــشكلة شـــائكة تواجهها واشنطن في المنطقة هي فنزيلا التي توفر نحو ١٥ في المائة من واردات النفط الأميركية.

والرئيس هوغو شافير الذي انتخب في عام ١٩٩٨ يستعرض نوع الاستقلال الذي تترجمه الولايات المتحدة على أنه تحدٍ ــ كما هو الحال مع حليف شافيز، فيــدل كاسترو.

ففي عام ٢٠٠٢ احتضنت واشنطن رؤية الرئيس بوش للديمقراطية بدعم انقــلاب عسكري أطاح بحكومة شافيز لفترة وجيزة للغاية، وكـــان علـــى إدارة بـــوش أن تتراجع على أية حال، بسبب المعارضة للانقلاب عبر أميركا اللاتينية، والتراجـــع السريع للانقلاب بسبب الانتفاضة الشعبية.

التكامل الإقليمي بين آسيا وأميركا اللاتينية يثير قلق الولايات المتحدة

يتناول المؤلف في هذه الحلقة من الكتاب موضوع الديمقراطية التي تنـــادي بهـــا واشنطن ليل نهار ويذهب إلى تفنيد المزاعم الأميركية التي تقـــول بأنهـــا تـــدعم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، حيث يدلل على ذلـــك بـــرفض الولايـــات المتحدة وبريطانيا في البداية إجراء الانتخابات العراقية خوفاً من أن تـــؤدي إلـــى مطالبة شعبية قوية بانسحاب القوات الأجنبية من البلاد وإقامة حكومة مستقلة تقود إلى عراق ذي سيادة يسيطر على مصادر الطاقة.

وهو ما يعتبر كابوساً مرعباً بالنسبة لصناع القرار الأميركي. ويقـــدم تشومـــسكي مثالاً آخر على الموقف الأميركي المتناقض من الديمقراطية يتمثل في الانتخابـــات

التشريعية الفلسطينية التي فازت فيها حماس، حيث رفضت واشنطن التعامل مع نتائج الانتخابات رغم اعتراف الجميع بأنها كانت نزيهة متهمة حماس بالتطرف في مواقفها السياسية رغم أن المؤلف يرى أن إسرائيل وأميركا أكثر وأشد تطرفاً من حماس.

ثم يتطرق تشومسكي إلى موضوع التقارب بين آسيا وأميركا اللاتينية الذي تعتبره الولايات المتحدة خطراً يتهدد مصالحها وبخاصة فيما يتعلق بمصادر الطاقة في دول أميركا اللاتينية التي بدأت تخرج من تحت عباءة واشنطن مع انتخاب رؤساء جدد من اليسار يميلون إلى الاستقلالية في سياساتهم.أطلق الرئيس بوش على الانتخابات العراقية التي جرت في ديسمبر ٢٠٠٥ وصف «المعلم البارز في الطريق إلى الديمقراطية». إنها بالفعل معلم بارز ــ ولكن ليس من النوع الذي ترحب به واشنطن.

بغض النظر عن الإعلانات المعيارية للنوايا الحميدة من جانب الزعماء، لنراجع التاريخ. عندما غزا بوش ورئيس وزراء بريطانيا توني بلير العراق، كان السبب المزعوم الذي تكرر باستمرار يمثل «سؤالاً واحداً»: هل سيزيل العراق أسلحته للدمار الشامل؟ وخلال بضعة أشهر تمت الإجابة على هذا السؤال بالطريقة الخطأ، ثم وبشكل سريع أصبح السبب الحقيقي للغزو «المهمة المسيحية» لبوش وهي إحلال الديمقراطية في العراق والشرق الأوسط.

بغض النظر عن التوقيت فإن عربة الدمقرطة تتصادم مع حقيقة أن الولايات المتحدة حاولت بكل الطرق الممكنة منع إجراء الانتخابات في العراق. لقد جاءت انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥ بسبب المقاومة الجماهيرية غير العنيفة التي لم تستطع القوات الأميركية احتواءها.

ثمة عدد قليل من المراقبين ذوي الكفـاءة سـيختلفون مـع محـرري صـحيفة الفاينانشيال تايمز الذين كتبوا في مارس ٢٠٠٥ أن سبب إجراء الانتخابات كـان إصرار أية الله علي السيستاني الذي رفض ثلاثة برامج قدمتها سلطات الاحـتلال التي تقودها الولايات المتحدة لتأجيل أو إلغاء الانتخابات.

إن الانتخابات إذا ما أخذت جدياً تعني أنك تلتفت نوعاً مـا إلـى إرادة الـسكان. والسؤال الحاسم لأي جيش غاز هو: هل يريدوننا أن نكون هنا؟

لا يوجد نقص في المعلومات حول الإجابة على هذا الـسؤال. وأحـد المـصادر المهمة هو استطلاع وزارة الدفاع البريطانية في شهر أغسطس ٢٠٠٥ الذي قـام به باحثو الجامعة العراقية وتم تسريبه إلى الصحافة البريطانية. وجد الاسـتطلاع أن ٨٢ في المئة «يعارضون بقوة» وجود قوات التحالف وأقل من واحد في المئة يعتقدون أنهم مسؤولون عن أي تحسن في الإجراءات الأمنية.

ويقول المحللون من معهد بروكنغز في واشنطن أنه في نوفمبر ٢٠٠٥، فـضلت نسبة ٨٠ في المئة من العراقيين «انسحاباً قريب الأجـل للقـوات الأميركيـة». وتوافق على ذلك المصادر الأخرى بشكل عام.

ضرورة الانسحاب

وجد استطلاع آخر أجري في منتصف ٢٠٠٦ من قبل وزارة الخارجية وبرنـامج مواقف السياسة الدولية أن ثلثي سكان بغداد يريدون أن تغادر القوات الأميركيـة فوراً، وفضلت الغالبية العظمى الانسحاب في غضون سنة أو أقل. ويعتقد ٨٠ في المئة أن وجود القوات الأميركية يزيد العنف، وينظر ٦٠ في المئة إلى الهجمـات على القوات الأميركية على أنها مشروعة. والأرقام أعلى بكثير في وسط العراق حيث تنتشر القوات فعليا. والأرقام في تزايد بشكل ثابت.

لذا ينبغي على قوات التحالف أن تنسحب كما يريدهم السكان بدلاً من المحاولة بشكل يائس تأسيس نظام عميل بقوات عسكرية يمكنهم السيطرة عليها.

لكن بوش وبلير ما زالا يرفضان تحديد جدول زمني للانسحاب، ويلتزمان لغاية الآن بانسحابات رمزية ممكنة عندما تحقق أهدافهما.

ثمة سبب منطقي لعدم قدرة الولايات المتحدة على تحمل وجود سيادة عراقية، فما بالك بعراق ديمقراطي. وبالكاد يمكننا إثارة المسألة لأنها تتعارض مع المذهب الراسخ بقوة: من المفترض أن نعتقد أن الولايات المتحدة كانت ستغزو العراق حتى لو كان جزيرة في المحيط الهندي وكانت صادراته الرئيسية المخلل وليس البترول.

وكما هو واضح لأي شخص غير ملتزم بخط الحزب فإن السيطرة على العراق سوف تعزز نفوذ الولايات المتحدة بشكل هائل على مصادر الطاقة العالمية، وهي محرك حاسم في السيطرة على العالم.

الكابوس المخيف

لنفترض أن العراق أصبح ذا سيادة وديمقراطياً، وتصور السياسات التي من شأنه أن يتبعها. فسوف يكون للسكان الشيعة في الجنوب حيث يوجد معظم نفط العراق، نفوذ مهيمن. إنهم سيفضلون علاقات ودية مع إيران الشيعية، فالعلاقات وثيقة فعلياً. لقد تم تدريب لواء بدر، المليشيات التي تسيطر بدرجة كبيرة على الجنوب، في إيران، ورجال الدين المتنفذون بدرجة عالية لديهم علاقات منذ فترة طويلة مع إيران، بمن فيه أية الله علي السيستاني الذي نشأ هناك. والحكومة المؤقتة التي

يهيمن عليها الشيعة بدأت فعلياً بتأسيس علاقات اقتصادية وربمـــا عـــسكرية مـــع إيران.

قد تكون النتيجة تحالفاً شيعياً متراميًا يضم العراق وإيران ومناطق أخرى، يكـــون مستقلاً عن واشنطن، ويسيطر على جزء كبير من احتياطيات النفط في العالم.

ومن غير المستبعد أن كتلة مستقلة من هذا النوع قد تتبع قيادة إيران في تطـــوير مشاريع طاقة رئيسية بالاشتراك مع الصين والهند.

الحركة العمالية

قد تستسلم إيران بشأن أوروبا الغربية مفترضة أنها لن تكون مستعدة للعمل بشكل مستقل عن الولايات المتحدة. بينما الصين في المقابل لا يمكن إخافتها ولهذا السبب تخاف الولايات المتحدة من الصين بشدة.

إن الصين تؤسس فعلياً لعلاقات وثيقة مع إيران، علاقات عـــسكرية واقتـــصادية. وهنالك شبكة أمن طاقة آسيوية تعتمد على الصين وروسيا ولكن من المحتمل أنها ستضم الهند وكوريا وبلداناً أخرى. وإذا تحركت إيران في ذلك الاتجاه فقد تصبح عنصراً أساسياً في شبكة الطاقة تلك.

إن مثل تلك التطورات بما فيها عراق ذو سيادة يسيطر على مصادر الطاقة لديـــه ستكون بمثابة الكابوس المخيف لواشنطن.

وأيضاً، فإن الحركة العمالية تعيد تأسيس نفسها في العراق وهو تطور مهم للغاية. تصر واشنطن على إبقاء قوانين صدام المريرة المناهضة للعمال غير أن الحركة العمالية تواصل عملها المنظم على الرغم من تلك القوانين والظروف القاسية جداً.

ويتعرض ناشطوها إلى القتل ولا أحد يعلم على يد من، ربما المتمردون وربما من جانب أعضاء حزب البعث سابقاً، وربما على يد جهات أخرى. ولكنهم مستمرون ويشكلون إحدى قوى العملية الديمقراطية الرئيسية التي لديها جذور عميقة في تاريخ العراق والتي قد تنتعش من جديد، مما يخيف أيضاً القوات المحتلة بدرجة كبيرة.

هنالك سؤال مهم يطرح وهو كيف سيرد الغربيون. هل سنكون إلى جانب القوات المحتلة نحاول منع الديمقراطية والسيادة؟ أم هل سنكون إلى جانب الشعب العراقي؟

انتصار حماس

إن انتصار حماس الانتخابي مقلق ولكنه للأسف مفهوم في ضوء التطورات الأخيرة.

من العدل وصف حماس بالعنصرية والعنف وأنها تشكل تهديداً للسلام والتسوية السياسية العادلة. ولكن من المفيد أن نتذكر أنه في المسائل المهمة لا تعتبر حماس بنفس درجة تطرف الولايات المتحدة وإسرائيل. فعلى سبيل المثال تقول حماس إنها توافق على هدنة طويلة الأجل بناء على الحدود المعترف بها دولياً قبل يونيو ١٩٦٧.

وفي الوقت ذاته متابعة المفاوضات حول التسوية السياسية. إن الفكرة غريبة تماماً بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل اللتين ترفضان أية قيود على لجوئهما إلى العنف ورفض التفاوض والإصرار على أنه يجب أن تشمل أية نتيجة سياسية

استيلاء إسرائيل على مناطق أساسية من الضفة الغربية (وربما مرتفعات الجولان المنسية).

فازت حماس بالجمع بين المقاومة العنيفة للاحتلال العسكري والتنظيم الاجتماعي الراسخ وتقديم الخدمة إلى الفقراء – برنامج وممارسة يفوزان بالأصوات أينما كان.بالنسبة لإدارة بوش على أية حال يمثل الانتصار عائقاً آخر في سياستها لإعاقة الديمقراطية التي تدعى رسمياً «تعزيز الديمقراطية» في اللغة الجديدة المبهمة المهيمنة.

إن موقف واشنطن إزاء الانتخابات في فلسطين كان ثابتاً. لقد كانت الانتخابات متوقفة حتى وفاة ياسر عرفات لأنه كان أمراً مسلماً به بأنه سيفوز. وعلى نحو غير مثير للجدل، لا يمكن السماح بالانتخابات إذا كان هنالك احتمال في أن يفوز المرشح الخطأ.

لقد تم الترحيب بوفاة عرفات على أنه فرصة لتحقيق «رؤية» بوش لدولة فلسطينية ديمقراطية – انعكاس شاحب ومبهم للإجماع الدولي على أساس تسوية الدولتين التي منعتها الولايات المتحدة لثلاثين عاماً.

في تحليل في صحيفة نيويورك تايمز بعد موت عرفات مباشرة كانت افتتاحية ستيفن إيرلانجر بعبارة «نأمل أن تحل الديمقراطية محل أيقونة فلسطينية»، وموضحاً أن «حقبة ما بعد عرفات ستكون الاختبار الأخير للمادة الجوهرية للإيمان الأميركي: بأن الانتخابات توفر الشرعية حتى للمؤسسات الأضعف».

ونقرأ في الفقرة الأخيرة: «إن التناقض الفلسطيني غني على أية حال، ففي الماضي قاومت إدارة بوش إجراء انتخابات وطنية جديدة بين الفلسطينيين. وكانت

الفكرة آنذاك هي أن الانتخابات سوف تجعل عرفات يبدو بصورة أفضل وتعطيه تفويضاً جديداً ويمكن أن تساعد في منح المصداقية والسلطة لحماس».

باختصار، فإن «المادة الجوهرية للإيمان» هي أن الانتخابات أمر جيد طالما أنها ستخرج بالنتيجة المناسبة.للمشكلة نظير آخر حديث. ففي العراق أجبرت المقاومة الجماهيرية غير العنيفة واشنطن ولندن على السماح بإجراء الانتخابات التي سعت البلدان إلى منعها بسلسلة من البرامج. كما أن الجهود اللاحقة للتقليل من شأن الانتخابات غير المرغوبة بتقديم مزايا أساسية لمرشح الإدارة المفضل، وطرد وسائل الإعلام المستقلة فشلت أيضاً.

## تدخل أميركي

لجأت واشنطن إلى أساليب التدمير الاعتيادية في فلسطين أيضا، ففي يناير ٢٠٠٦ نشرت الواشنطن بوست خبراً مفاده أن الوكالة الأميركية للإنماء الدولي أصبحت «قناة مخفية» في محاولة «لزيادة شعبية السلطة الفلسطينية عشية الانتخابات الحاسمة التي يواجه فيها الحزب الحاكم تحدياً خطيراً من المجموعة الإسلامية المتشددة حماس».

وقالت صحيفة نيويورك تايمز: «أنفقت الولايات المتحدة ٩,١ مليون دولار من المخصصات السنوية البالغة ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة الفلسطينيين في العشرات من المشاريع السريعة قبل الانتخابات لدعم صورة حزب فتح الحاكم أمام الناخبين وتعزيز قبضته في المنافسة مع الحزب العسكري حماس».

وكما جرت العادة، أكدت القنصلية الأميركية في القدس الشرقية للصحافة أن الجهود الخفية لتعزيز فتح كان المقصود منها فقط «تعزيز المؤسسات الديمقراطية ودعم الممثلين الديمقراطيين وليس فتح فقط».

وفي الولايات المتحدة أو في أي بلد غربي، فإن أي تلميح لمثل ذلك التدخل الأجنبي سوف يدمر أي مرشح، لكن العقلية الإمبريالية المتجذرة تجعل من هذه الإجراءات الروتينية لتدمير الانتخابات في أي مكان آخر أمراً مشروعاً. غير أن المحاولة باءت بالفشل مرة أخرى دون أي لبس.

على الحكومتين الأميركية والإسرائيلية التكيف الآن للتعامل بطريقة ما مع حزب إسلامي متشدد يقترب من رفضهم التقليدي للإجماع الدولي، رغم أن ذلك ليس بالكامل، على الأقل إذا كانت حماس تعني فعلاً الموافقة على هدنة على أساس حدود قبل عام ١٩٦٧.

إن التزام حماس الرسمي «بتدمير إسرائيل» يضعها على قدم المساواة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، التي تعهدت رسمياً بألا تكون هناك «دولة فلسطينية أخرى» ما لم تتراجع حماس عن موقفها المتشدد الرافض الذي تبنته في السنوات القليلة الماضية، وتوافق على«دويلة» تضم الأجزاء المتبقية بعد أن تستولي إسرائيل على ما تريد في فلسطين.

وعلى سبيل الجدل، تخيل لو كانت الظروف على العكس من ذلك – توافق حماس على السماح لإسرائيل بالبقاء في كانتونات مشتتة غير قابلة للحياة، منفصلة فعلياً عن بعضها البعض وعن بعض المناطق الصغيرة من القدس، في حين تبني فلسطين مستوطنات ضخمة ومشاريع بنية تحتية للاستيلاء على الأرض والموارد وتجعل التنقل للإسرائيليين مستحيلاً فعليا، حتى لسيارات الإسعاف. وتوافق حماس على تسمية هذه الأجزاء «دولة».

إذا تم تقديم مقترحات بهذا الشكل الفقير من «الدولة»، فسوف نرتعب – بحق– وربما نحذر من إعادة إحياء النازية وندعو إلى توجيه التهم ضد حماس في

المحكمة الدولية للتحريض على الإبادة الجماعية، انتهاكاً لميثاق الإبادة الجماعية. ولكن بوجود مثل تلك المقترحات سيكون موقف حماس أشبه بموقف الولايات المتحدة وإسرائيل.

بعد بضعة أيام من ظهور هذا المقال قدمت النخبة الأميركية (وانضمت إليها أوروبا) عرضاً دراماتيكياً لكرهها الغريزي للديمقراطية (ما لم تظهر النتيجة كما ترغب – «خط الاستمرارية القوي» الذي أسسه ثوماس كاروثرز). فقد قررت دعم برنامج إسرائيل المتمثل بالعقاب القاسي للغاية للفلسطينيين لأنهم صوتوا «بطريقة خاطئة» في انتخابات حرة. وكما جرت العادة، فلا يمكن لرأي النخبة أن يكتشف ماذا يستتبع ذلك بوضوح.

إن التوقعات بأن تتحرك أوروبا وآسيا نحو استقلال أكبر أزعج المخططين الأميركيين منذ الحرب العالمية الثانية، وازدادت المخاوف فقط عندما استمر «النظام ثلاثي الأقطاب» – أوروبا وأميركا الشمالية وآسيا – بالتطور.ويوماً بعد يوم تصبح أميركا اللاتينية أيضا أكثر استقلالاً. والآن حيث أن آسيا والأميركتين تعززان روابطها بينما تستنفذ القوة العظمى المهيمنة الشاذة ذاتها في مغامرات خاطئة في الشرق الأوسط.

## التكامل الإقليمي

إن التكامل الإقليمي في آسيا وأميركا اللاتينية قضية حاسمة ومتزايدة الأهمية بحيث انه من منظور واشنطن يشير إلى عالم متحدٍ يخرج عن نطاق السيطرة. وتبقى الطاقة بالطبع عاملاً محدداً – موضع جدال – في كل مكان.

ترفض الصين، على النقيض من أوروبا أن تخيفها واشنطن وهو سبب رئيسي للخوف من الصين من جانب المخططين الأميركيين. إن من شأن ذلك أن يمثل

معضلة: إن الخطوات نحو المواجهة يحول دونها اعتماد الشركات الأميركية على الصين كقاعدة للتصدير وسوق متنامية فضلاً عن الاحتياطيات المالية للصين التي قيل أنها تقارب اليابان في الحجم.

في يناير ٢٠٠٦ زار ملك السعودية عبد الله بن عبدالعزيز بكين حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم صينية – سعودية تدعو إلى «زيادة التعاون والاستثمار بين البلدين في النفط والغاز الطبيعي والاستثمار» كما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال.

فعلياً يذهب قسم كبير من نفط إيران إلى الصين وتزود الصين إيران بالأسلحة ومن المفترض أن كلتا الدولتين تعتبران عائقاً أمام المخططات الأميركية.

كما أن أمام الهند خيارات، فيمكن أن تختار الهند أن تكون عميلاً للولايات المتحدة أو يمكن أن تختار الانضمام إلى الكتلة الآسيوية الأكثر استقلالاً التي تتبلور، مع روابط متزايدة مع منتجي النفط في الشرق الأوسط. يشير سيداث فارادارجان نائب التحرير في صحيفة هيندو إلى أنه «إذا كان القرن الحادي والعشرين سيكون «قرناً آسيوياً» فإن سلبية آسيا في قطاع الطاقة يجب أن تنتهي».

والسبيل إلى ذلك هو التعاون الهندي – الصينيي، ففي يناير ٢٠٠٦ تم توقيع اتفاقية في بكين «لفتح الطريق أمام الهند والصين للتعاون ليس فقط في التقنية أنما أيضاً في استكشاف وإنتاج الهيدروكربون، وهي شراكة يمكن أن تغير حتمياً معادلات أساسية في نفط العالم وقطاع الغاز الطبيعي،» كما يشير فارادارجان.

الخطوة الإضافية التي يتم التمعن فيها فعلياً هي تداول سوق النفط الآسيوي باليورو. فالتأثير على النظام المالي الدولي وتوازن القوة العالمي يمكن أن يكون مهماً.

ليس من المدهش إذاً أن الرئيس بوش زار الهند مؤخراً لمحاولة إبقائها ضمن الحظيرة، وعرض التعاون النووي ومغريات أخرى.

الاستراتيجية الفنزويلية

في تلك الأثناء، تنتشر في أميركا اللاتينية حكومات يسار الوسط من فنزويلا إلى الأرجنتين. وأصبح السكان المحليون أكثر فاعلية وتأثيراً على الأخص في بوليفيا والإكوادور حيث يريدون إما أن تكون السيطرة على النفط والغاز محلية أو في بعض الحالات يعارضون الإنتاج في الأساس. من الواضح أن العديد من السكان المحليين لا يرون سبباً لإزعاج أو تدمير حياتهم ومجتمعاتهم وثقافاتهم لكي يستطيع سكان نيويورك ركوب سياراتهم الرياضية في شبكة المرور.

شكلت فنزويلا، مصدرة النفط البارزة في نصف الكرة الأرضية العلاقات الأوثق على الأرجح مع الصين من أية دولة لاتينية أخرى وتخطط لبيع كميات متزايدة من النفط إلى الصين كجزء من جهودها لتقليل اعتمادها على الحكومة الأميركية العدائية بشكل صريح.

لقد انضمت فنزويلا إلى مجموعة بلدان ميركوسور، اتحاد الجمارك الجنوبي الأميركي وهي خطوة وصفها رئيس الأرجنتين نيستار كريشنر بأنها «معلم بارز» في تطور هذا الاتحاد التجاري وتم الترحيب بها بصفتها «فصلاً جديداً في تكاملنا» من قبل الرئيس البرازيلي لويز إناسيو لولا دا سيلفا.

قامت فنزويلا فضلاً عن تزويد الأرجنتين بنفط الوقود، بشراء قرابة ثلث ديون الأرجنتين عام ٢٠٠٥، أحد عناصر الجهود التي تمتد عبر المنطقة لتحرير البلدان

من سيطرة صندوق النقد الدولي بعد عقدين من الامتثال الكارثي للقواعـد التـي فرضتها المؤسسات المالية التي تهيمن عليها أميركا.

وطرأ مزيد من التقدم على الخطوات نحو تكامل أميركي جنـوبي فـي ديـسمبر ٢٠٠٥ مع انتخاب إيفو موراليس في بوليفيا، أول رئيس من السكان الأصليين في البلاد. وتحرك موراليس بسرعة للتوصل إلى سلسلة من الاتفاقات بشان الطاقة مع فنزويلا. وذكرت صحيفة فايننشيال تايمز أن هذه الخطوات «متوقعة للتأكيد على الإصلاحات الجذرية المقبلة في قطاعي الاقتصاد والطاقة فـي الـبلاد» بوجـود احتياطياتها الضخمة من الغاز، الثانية بعد فنزويلا في أميركا الجنوبية.

العلاقات مع كوبا

وتصبح العلاقات بين كوبا – وفنزويلا أوثق حيث تعتمد كل منهما على أفـضليتها المقارنة. ففنزويلا تقدم النفط متدني التكلفة بينما في المقابل تنظم كوبا برامج محو الأمية والبرامج الصحية بإرسالها الآلاف مـن المهنيـين ذوي المهـارة العاليـة والمعلمين والأطباء الذين يعملون في أكثر المناطق فقراً وإهمالاً، كما يفعلون فـي أي مكان آخر في العالم الثالث.

يتم الترحيب بالمساعدات الطبية الكوبية في كل مكان آخر أيضاً.

وإحدى أفظع المآسي التي حدثت في السنوات الأخيرة كان الزلزال الذي ضـرب باكستان في أكتوبر ٢٠٠٥. فبالإضافة إلى العدد الضخم من الوفيات، توجب على عدد غير معروف من الناجين مواجهة طقس الشتاء القاسي بتـوفر القليـل مـن المأوى أو الغذاء أو المساعدة الطبية. «قدمت كوبا اكبر عدد طارئ من الأطبـاء والمسعفين إلى باكستان» ودفعت كافة التكاليف (ربما بتمويل فنزويلـي)، يكتـب

جون شيريان في الصحيفة الهندية فرونتلاين، مستشهداً بما كتبته صـــحيفة دون، وهي صحيفة باكستانية يومية رائدة.

وعبر الرئيس الباكستاني برويز مشرف عن «امتنانه العميق» لفيدل كاسترو حول «معنويات وتعاطف الفرق الطبية الكوبية– التي قيل أنها تألفت من أكثر من ألـــف موظف متدرب، ٤٤ في المئة منهم نساء بقين للعمل في القرى الجبليـــة النائيـــة، «يعشن في خيم في الطقس المتجمد وفي ظل ثقافة غريبة» بعد أن انسحبت فـــرق المساعدات الغربية.

وتخدم الحركات الشعبية المتنامية، بشكل رئيسي في الجنوب ولكن أيضاً بمشاركة متزايدة في البلدان الصناعية الغنية كقواعد للكثير من هذه التطورات نحو استقلال أكبر واهتمام لاحتياجات الغالبية العظمى من السكان.

# كتاب مداخلات : نعوم شومسكي.(٩)

---

الولايات المتحدة وإسرائيل تعرقلان التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية

يتناول المؤلف في هذه الحلقة المفاهيم الأميركية المشوهة حول الكثير من قضايا الصراع الدولي، وفي مقدمتها ما يوصف بالحرب العادلة حيث يعتبر الساسة الأميركيون أن حروبهم التي يخوضونها في العراق وأفغانستان حروب عادلة وهم لا يقدمون دلائل تدعم وصفهم هذا ويتجاهلون الحقائق التي يعرفها العالم أجمع.

ويوضح كذلك التناقض في الموقف الأميركي من الملف النووي الإيراني من حيث إن واشنطن دعمت سعي إيران لامتلاك التقنية النووية في عهد الشاه وهي الآن تهدد باستخدام القوة لمنع إيران حالياً من امتلاك تلك التقنية والتبرير الوحيد لذلك هو أن إيران الشاه كانت حليفة لأميركا.

ويسوق مثالاً آخر على الازدواجية الأميركية من خلال عرضه لموقف واشنطن من الحرب الإسرائيلية على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، وموقفها من الصراع العربي ــ الإسرائيلي في فلسطين. بدافع من هذه الأوقات التي تتمثل في الغزوات والتهرب، فإن للنقاشات حول «الحرب العادلة» أصداء بين العلماء وحتى بين صنّاع السياسة.

في تلك الأثناء، تعزز الأفعال في العالم الحقيقي في أغلب الأحيان قول ثوسيديديس بأن «القوي يفعل ما يشاء، بينما على الضعيف أن يعاني ما يجب أن يعانيه» ــــ الأمر الذي يعتبر ليس فقط غير عادل بدون نقاش، بل أيضاً وفي المرحلة الحالية من الحضارة الإنسانية، تهديداً فعلياً لبقاء الأنواع. ولدى تطبيقها فإن الإحياء المعاصر لنظرية الحرب العادلة يؤكد على نحو مناسب هذا القول.

في تأملاته التي لاقت ثناءً كبيراً حول الحرب العادلة يصف مايكل والزر غــزو أفغانستان بأنه «انتصار لنظرية الحرب العادلة» التي تقف جنباً إلــى جنــب مــع حرب كوسوفو بكونها «حرباً عادلة». إنه لا يقدم أية حجج بل تأكيداً فقط. وفــي هاتين الحالتين وعبر حججه كلها، فهو يعتمد بشكل مهم على عبارات مثل «يبــدو لي مبرَرَاً بالكامل» أو «أنا اعتقد» أو «مما لا شك فيه».

إن الحقائق يتم تجاهلها حتى تلك الأوضح، لنأخذ أفغانستان على ســبيل المثــال، فعندما بدأ القصف في أكتوبر ٢٠٠١ حذر الرئيس بوش الأفغــان بــأن القــصف سوف يستمر إلى أن يقوموا بتسليم الأشخاص الذين تتهمهم واشنطن بالإرهاب.

إن كلمة «تتهمهم» مهمة، حيث بعد ثمانية أشهر قال رئيس الإف بي آي روبــرت إس موليز للمحررين والصحافيين في صحيفة الواشنطن بوست انه بعد ما يمكــن اعتباره أكبر بحث مكثف في التاريخ، «نعتقد أن العقول المدبرة لهجوم ١١ سبتمبر كانوا في أفغانستان، يحتلون مراكز عالية فــي قيــادة القاعــدة. أمــا المــدبرون والآخرون ـــ المديرون ـــ فقد اجتمعوا معاً في ألمانيا وربما في مكان آخر».

ما لم يكن بعد واضحاً في يونيو ٢٠٠٢ لا يمكن أن يكون معروفاً بشكل قاطع في شهر أكتوبر اللاحق رغم أن قلة شكّوا ولو لمرة واحدة أن ذلك كان صحيحاً، وأنا شخصياً كذلك، إذا كان للأمر أهمية لأن التكهنات والدلائل هما أمران مختلفــان. ويبدو من العدل القول ان الظروف – وهذا الأمر بالكاد يمسهم ـــ تطرح ســؤالاً حول ما إذا كان قصف الأفغان مثالاً شفافاً حول «الحرب العادلة».

وينطبق ذلك إلى حد كبير على قصف صربيا في عام ١٩٩٩ كما تمت مناقــشته بشكل مستفيض في مكان آخر. وبالتحديد، فمما لا شك فيه أن عمليات القتل واسعة النطاق والتفجيرات لم تكن السبب في القصف كما زعم باستمرار، إنمــا عواقبــه

وفي الحقيقة عواقبه المتوقعة، على عكس من التغيير المعتاد للتوقيت في وســائل الإعلام وأحياناً في دوائر العلماء.

في خضم تلبيتها لنداء «الحرب العادلة» وفق منطــق مواجهــة الإرهـــاب أو أي منطق عقلاني آخر، فإن الولايات المتحدة تستثني نفسها من المبـــادئ الأساســية للنظام العالمي الذي لعبت الدور الرئيسي في صياغته وتشريعه.

بعد الحرب العالمية الثانية تم إحداث نظام جديد للقانون الــدولي، وتــم تــصنيف أحكامه حول القوانين في ميثاق الأمم المتحــدة، ومعاهــدات جنيــف، ومبـــادئ نورمبيرغ، وتبنتها الجمعية العمومية. يمنع ميثاق الأمم المتحدة التهديد بـــالقوة أو استخدامها ما لم يصرح بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أو بموجب المـــادة ٥١، في الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح إلى أن يتصرف مجلس الأمن.

في عام ٢٠٠٤ استنتجت لجنة عالية المستوى من الأمم المتحدة ضمت مـــن بـــين آخرين مستشار الأمن القومي السابق برينت سكوكروفت، بأن المادة ٥١ لا تحتاج إلى مزيد من التوسيع أو التقييد لنطاقها المفهوم منذ فترة طويلة...

وفي عالم يعج بالتهديدات المحتملة الواضحة فإن المخاطر التي يواجههـــا النظـــام العالمي وقانون عدم التدخل الذي يستمر الاعتماد عليه هو ببساطة رائـــع للغايـــة لقانونية العمل الوقائي أحادي الجانب، المتميز عن العمل المدعوم جماعيـــاً، ليـــتم قبوله. إن استراتيجية الأمن القومي لسبتمبر ٢٠٠٢ التي تم تكرارها إلى حد كبير في مارس٢٠٠٦ تمنح الولايات المتحدة الحق بتنفيذ ما تدعوه «الحرب الاستباقية» التي تعني «الحرب الوقائية» وتنتهك بشكل مباشر ميثاق الأمم المتحـــدة وتعنـــي القيام بالعدوان الواضح والصريح.

تم تحديد مفهوم العدوان بوضوح كافٍ من قبل قاضي المحكمة العليا الأميركية روبرت جاكسون الذي كان المدعي العام الرئيسي للولايات المتحدة في نورمبيرغ. فقد تم التصريح بالمفهوم ثانية في قرار رسمي للجمعية العمومية للأمم المتحدة، «فالمعتدي» كما اقترح جاكسون لهيئة المحكمة هو أي دولة تكون البادئة بارتكاب أعمال مثل «غزو قواتها المسلحة بإعلان أو دون إعلان الحرب على أراضي دولة أخرى».

من الواضح أن ذلك ينطبق على غزو العراق. وتأتي في هذا السياق نفسه الكلمات البليغة للقاضي جاكسون في نورمبيرغ: «إذا اعتبرت أعمالا معينة من الانتهاكات والتهديدات جرائم فهي جرائم سواء ارتكبتها الولايات المتحدة أو ألمانيا، إذ اننا لسنا على استعداد لوضع قانون للسلوك الإجرامي ضد الآخرين ثم لا نقبله عندما يكون ضدنا».

وقال في مجال آخر: «علينا ألا ننسى أن السجل الذي نحاكم على أساسه هؤلاء المتهمين هو السجل الذي سيحكم بواسطته التاريخ علينا غداً. إن تمرير الكأس المسمومة لهؤلاء المتهمين هو بمثابة وضعها على شفاهنا أيضاً».

دعونا نأخذ في الاعتبار بعض الحقائق البسيطة. الأولى هي أن الأفعال يتم تقييمها من حيث نطاق عواقبها المحتملة المعقولة. والثانية هي مبدأ العالمية: فنحن نطبق على أنفسنا نفس المعايير التي نطبقها على الآخرين، إن لم تكن معايير أشد صرامة. فبعيداً عن كونها مجرد حقائق بديهية، تشكل هذه المبادئ الأساس لنظرية الحرب العادلة، على الأقل أية نسخة منها تستحق أن تؤخذ جدياً. وليس للأسف النسخة التي قدمها المحامون البارزون.

إن إلحاح وقف انتشار الأسلحة النووية والتحرك صوب إزالتها يكاد يكون أهم من أي وقت مضى. فالفشل بالقيام بذلك قد يؤدي بدرجة كبيرة إلى عواقب وخيمة ومنها نهاية التجربة الإنسانية برمتها. وما يضاهي خطر الأزمة، الوسائل القائمة لتعطيلها. قبل عام ١٩٧٩ عندما كان شاه إيران في السلطة، دعمت واشنطن بقوة البرامج النووية الإيرانية.

أما اليوم فمعيار الإدعاء هو أن إيران ليست بحاجة إلى القوة النووية وبناء عليه فلا بد وأنها تتابع برنامجا للأسلحة النووية سراً. «بالنسبة لدولة نفط رئيسية مثل إيران فإن الطاقة النووية هي تبديد للموارد،» هذا ما كتبه هنري كيسنجر في صحيفة واشنطن بوست عام ٢٠٠٥.

قبل ثلاثين عاماً على أية حال، وعندما كان كيسنجر وزيراً للخارجية في عهد الرئيس جيرالد فورد أكد أن «إدخال القوة النووية سوف يوفر الاحتياجات المتنامية لاقتصاد إيران ويحرر الاحتياطات النفطية المتبقية لتصديرها أو تحويلها إلى بتروكيماويات».

في عام ٢٠٠٥ سألت دافينا لينز من صحيفة الواشنطن بوست كيسنجر حاول تغيير رأيه. أجاب كيسنجر بصراحته المعهودة: «لقد كانت دولة حليفة» ــ وبناء عليه كانت لديهم حاجة حقيقية للطاقة النووية.

في عام ١٩٧٦ قامت إدارة فورد «بتبني الخطط الإيرانية لبناء صناعة ضخمة للطاقة النووية ولكنها أيضاً عملت جاهدة لإتمام صفقة قيمتها عدة مليارات من

الدولارات كانت ستعطي طهران السيطرة على كميات كبيرة من البلوتونيوم واليورانيوم المخصب ــ وهما عنصران أساسيان لبناء قنبلة نووية،» كتب لينزر.

إن كبار المخططين في إدارة بوش الابن الذين يشجبون الآن هذه البرامج كانوا عندئذ في مواقع أمنية قومية رئيسية: ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وبول وولفويتز.

مما لا شك فيه أن الإيرانيين ليسوا على استعداد كالغرب لرمي التاريخ في أكوام النفايات. إنهم يعرفون أن الولايات المتحدة إلى جانب حلفائها كانوا يعذبون الإيرانيين لأكثر من خمسين عاماً، منذ أن أطاح انقلاب عسكري أميركي ــ بريطاني بالحكومة البرلمانية ونصب الشاه الذي حكم بقبضة حديدية إلى أن قامت ثورة شعبية بطرده في ١٩٧٩ بعد أن جمعّ سجلاً رهيباً من انتهاكات حقوق الإنسان التي تجاهلتها وسائل الإعلام الغربية، التي غضبت للغاية إزاء تلك الانتهاكات بعد أن تمت الإطاحة بالطاغية الذي دعمته واشنطن.

ثم دعمت إدارة ريغان غزو صدام حسين لإيران وزودته بالمساعدات العسكرية وغيرها والتي مكنته من ذبح مئات الآلاف من الإيرانيين (بالإضافة إلى الأكراد العراقيين). ثم جاءت العقوبات القاسية للرئيس بل كلينتون وتبعتها تهديدات بوش بالهجوم على إيران ــ وهذه بحد ذاتها خرق خطير لميثاق الأمم المتحدة.

في شهر مايو ٢٠٠٦ وافقت إدارة بوش بشروط على الانضمام إلى حلفائها الأوروبيين للدخول في محادثات مباشرة مع إيران؛ ولكنها رفضت سحب التهديد بالهجوم، مما يجعل فعلياً أي عرض للمفاوضات يأتي تحت تهديد السلاح بدون معنى. والتاريخ الحديث يقدم سبباً آخر للشك في نوايا واشنطن.

ففي شهر مايو ٢٠٠٣، وفقاً لفلينت ليفيريت الذي كان في ذلك الوقت مسؤولاً رفيع المستوى في مجلس الأمن القومي لبوش، اقترحت الحكومة الإصلاحية لمحمد خاتمي «أجندة لعملية سياسية تعتزم الحل على أساس شامل لجميع الخلافات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران».

وكان من ضمنها «أسلحة الدمار الشامل وحل الدولتين للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ومستقبل منظمة حزب الله اللبنانية والتعاون مع وكالة الضمانات النووية التابعة للأمم المتحدة،» كما ذكرت صحيفة الفايننشيال تايمز في مايو ٢٠٠٦. إلا أن إدارة بوش رفضت العرض ووبخت الدبلوماسي السويسري الذي نقله.

بعد عام عقد الاتحاد الأوروبي وإيران صفقة تقوم إيران بموجبها بتعليق برنامج تخصيب اليورانيوم وفي المقابل تقدم أوروبا الضمانات بأن الولايات المتحدة وإسرائيل لن تهاجما إيران. يبدو واضحاً أن أوروبا تراجعت تحت الضغوطات الأميركية وجددت إيران عملياتها للتخصيب.

وكما هو الحال في عروض عام ٢٠٠٣ والعروض الأخرى، ثمة طريقة واحدة لتحديد ما إذا كانت مبادرات إيران جدية أم لا وهي متابعتها. لا يسعنا إلا أن نستنتج من السجل أن الولايات المتحدة وحلفاءها يخشون أن يكونوا جديين.

فالبرامج النووية الإيرانية كما هو معروف تقع ضمن حقوقها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تضمن للدول غير النووية الحق في إنتاج الوقود للطاقة النووية. وتجادل إدارة بوش بالقول بأن المادة السادسة يجب تعزيزها وأنا أعتقد أن ذلك منطقي.

في عام ٢٠٠٣ تم تقديم مقترح منطقي لهذه الغاية من قبل محمد البرادعي، رئيس وكالة الطاقة الذرية: بأن تخضع كافة عمليات إنتاج ومعالجة المواد التي يمكن أن تستخدم في الأسلحة إلى السيطرة الدولية، مع «تأكيدات بأن يستطيع المستخدمون الشرعيون المحتملون الحصول على إمداداتهم».

وتلك يجب أن تكون الخطوة الأولى بحسب اقتراحه، نحو التطبيق الكامل لقـرار الأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ الذي يدعو إلى معاهدة منع المواد الانشطارية. وما لـم يتم تطبيق مثل هذا المقترح، فإن آفاق البقاء البشري طويل الأمد لا تبدو براقة.

وحتى هذا التاريخ، قبلت اقتراح البرادعي دولة وحيدة فقط بحسب علمـي وهـي إيران وذلك في فبراير ٢٠٠٦ خلال مقابلة مع علي لاريجاني المفاوض الرئيـسي حول الأسلحة النووية لإيران. ثمة طرق لتخفيف وربما إنهاء هذه الأزمات.

أولها إلغاء التهديدات الأميركية والإسرائيلية الجديرة بالتصديق للغاية التي تحـث إيران فعلياً على تطوير أسلحة نووية لتعمل كرادع. والخطوة الثانية هي الانضمام إلى باقي دول العالم في قبول معاهدة منع المـواد الانـشطارية تكـون خاضـعة للتفتيش، فضلاً عن مقترح البرادعي أو أي أمر مشابه.

والخطوة الثالثة هي الالتزام بالمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تلزم الدول النووية ببذل جهود «النوايا الحسنة» لإزالة الأسلحة النووية وهـي التزام قانوني مُلزم كما حددت المحكمة الدولية. ولم تلتزم أي من الدول النووية به ولكن الولايات المتحدة هي الرائدة إلى حد بعيد في انتهاكها.

وحتى الخطوات في هذه الاتجاهات سوف تخفف الأزمة المقبلة مع إيران، وفوق كل ذلك من المهم الالتفات إلى كلمات محمد البرادعي: «لا يوجد حل عسكري لهذه الحالة، ولا يمكن تصوره، والحل الدائم هو الحل عبر التفاوض».

وهذا أمر ممكن. في لبنان، ثمة هدنة هشة لا تزال سارية ــ رغم أنه يوجد منذ عقود طويلة سلسلة من اتفاقات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وخصومها في حلقة تعود بانتظام إلى الحرب والمذابح والبؤس البشري.

دعونا نصف الأزمة الحالية كما هي عليه: غزو أميركي – إسرائيلي للبنان بذريعة ساخرة لشرعيتها. وفي خلفية الأحداث كما في الماضي يكمن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

هذه ليست المرة الأولى التي تغزو فيها إسرائيل لبنان للقضاء على تهديد مزعوم ولم يكن هنالك في جميع الأحوال ذريعة ذات مصداقية. وكان ذلك صحيحاً بشكل واضح لأهم الغزوات الإسرائيلية المدعومة أميركياً للبنان، في عام ١٩٨٢.

فالتقارير والتعليقات في الولايات المتحدة تصف عادة الغزو على أنه رد على الإرهاب الفلسطيني، ضرب الجليل بالصواريخ وما إلى ذلك. إنه تلفيق واضح، لقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بشكل صارم بوقف إطلاق النار الذي جاء بمبادرة أميركية رغم الهجمات الإسرائيلية المتكررة والدموية غالبا في لبنان في محاولة لانتزاع عمل من نوع ما يتخذ ذريعة للغزو المخطط له.

لم يكن هناك سوى ردين بسيطين تم الاعتراف بهما ثم قامت إسرائيل بالغزو بناء على ذريعة مفتعلة في يونيو ١٩٨٢ بدعم من إدارة ريغان. وفي داخل إسرائيل،

وعلى أعلى المستويات العسكرية والسياسية تم وصف الغزو الذي قتل نحو ١٥ – ٢٠ ألف شخص وترك معظم البلاد مدمرة على أنه حرب من أجل الضفة الغربية. لقد تم تنفيذه لإنهاء الدعوات المزعجة لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتوصل إلى تسوية دبلوماسية.

لا انتقادات غربية

رغم الظروف العديدة المختلفة فإن حرب يوليو (٢٠٠٦) تقع في نمط مماثل وفي هذه الحالة كانت الذريعة أسر جنديين إسرائيليين في هجوم لحزب الله عبر الحدود. إن أقصى انتقاد غربي للغزو الأميركي الإسرائيلي المدمر هو أنه كان «غير متناسب»، غير أن رد الفعل كان سخرية بحتة.

لعدة عقود كانت إسرائيل تخطف وتقتل المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين في لبنان أو في أعالي البحار وتحتجزهم في إسرائيل لفترات طويلة، أحياناً كرهائن وأحياناً في غرف التعذيب السرية مثل المعسكر ١٣٩١.

لم تكن هنالك دعوات لغزو إسرائيل أو الولايات المتحدة التي تقدم الدعم اللازم لمثل تلك الأعمال. والأمر ذاته ينطبق على التصعيد الحاد للهجوم ضد غزة بعد أسر الجندي جلعاد شاليت في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦.

لقد اعترفت الولايات المتحدة وحلفاؤها بالصدمة العميقة إزاء هذه الجريمة البشعة، ومع التحفظات الاعتيادية حول كيفية احتمال عدم ملاءمتها قدمت دعمها إلى رد الفعل الإسرائيلي المتوحش – على سبيل المثال تدمير محطة الطاقة لحرمان السكان من الكهرباء والماء والمجاري الصحية، وإلقاء القنابل الصوتية العادية ليلاً لإخافة الأطفال، والزيادة الحادة في قتل المدنيين والمزيد من ذلك مما يجعل الدولة

«لا يمكن تمييزها عن منظمة إرهابية» عندما تحول ضحاياها العاجزين إلى «حديقة ذابلة مدمرة يلفها الحزن والمعاناة».

لقد كانت خدعة رد الفعل أكثر شفافية من المعتاد في هذه الحالة، فقبل يوم من اختطاف الجندي الإسرائيلي أي في ٢٤ يونيو ٢٠٠٦ اختطفت إسرائيل مدنيين في غزة، هما الأخوة معمر، وهي جريمة اخطر بكثير من أسر جندي، وقادتهما إلى إسرائيل منتهكة مواثيق جنيف.

واختفى الاثنان في غياهب السجون الإسرائيلية المحتجز فيها قرابة ألف شخص دون أية تهم، وبناء عليه فهم مختطفون. لم يكن هنالك أي رد فعل في الغرب لعملية الاختطاف التي نفذتها إسرائيل في ٢٤ يونيو، في الواقع بالكاد تلقت أي اهتمام.

فما الذي سيكسر الحلقة؟ إن الخطوط الأساسية لحل الصراع الإسرائيلي — الفلسطيني مألوفة ودعمها الإجماع الدولي العريض لمدة ثلاثين عاماً: تسوية الدولتين بناء على الحدود الدولية وربما مع بعض التغييرات البسيطة والمتبادلة.

لقد قبلت الدول العربية رسمياً هذا المقترح في ٢٠٠٢ وكذلك الفلسطينيون قبل ذلك بفترة طويلة. وأوضح زعيم حزب الله حسن نصر الله بقوله إنه على الرغم من أن هذا الحل ليس هو المفضل لحزب الله لكنهم لن يمزقوه. وأكد «الزعيم الأكبر» لإيران أية الله خامنئي مرة أخرى مؤخراً أن إيران أيضاً تدعم هذه التسوية.

وأشارت حماس بوضوح أنها على استعداد للتفاوض من أجل تسوية في ظل هذه الشروط أيضاً. وتواصل الولايات المتحدة وإسرائيل عرقلة هذه التسوية السياسية كما فعلتا منذ ثلاثين سنة، باستثناء فترات وجيزة وغير منطقية من الاستثناءات. قد يكون الرفض مفضلاً في الوطن ولكن الضحايا لا يتمتعون بهذا الترف.

لا يتمثل الرفض الأميركي – الإسرائيلي بالكلمات فقط، إنما الأكثر أهميــة أنــه بالأفعال أيضاً، فمع الدعم الأميركي الحاسم كانت إسرائيل تتــابع بــشكل مــنظم برنامجها للضم وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية المتقلصة، ومحاصرة ما تبقى بالاستيلاء على وادي الأردن ــ برنامج «التقارب» الذي أطلق عبارة «الانسحاب الشجاع» في الولايات المتحدة.

ونتيجة لذلك يواجه الفلسطينيون الدمار الوطني، بينما يأتي الدعم الأكثر منطقيــة للفلسطينيين من حزب الله الذي تأسس رداً على غزو ١٩٨٢. لقد اكتسب حــزب الله مكانة مهمة بقيادته الجهود لإجبار إسرائيل على الانسحاب مــن لبنــان فــي ٢٠٠٠. وعلى غرار الحركات الإسلامية الأخرى بما فيها حماس، اكتسب حــزب الله الدعم الشعبي بتقديم الخدمات الاجتماعية إلى الفقراء.

بالنسبة للمخططين الأميركيين والإسرائيليين يستتبع ذلك وجوب إضعاف حزب الله أو تدميره ــ تماما كما توجب إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان في عام ١٩٨٢. لكن حزب الله متغلغل في المجتمع اللبناني بحيث لا يمكن القضاء عليــه دون تدمير معظم لبنان أيضاً ــ وبناء عليه كان حجم الهجوم على ســكان الــبلاد وبنيتها التحتية. وتمشياً مع النمط المألوف فإن العدوان يزيد بــشكل حــاد الــدعم لحزب الله ليس فقط في العالمين العربي والإسلامي إنما أيضاً في لبنان ذاتها.

ففي يوليو ٢٠٠٦، كشفت استطلاعات الرأي أن ٨٧ في المئــة مــن اللبنــانيين يدعمون مقاومة حزب الله ضد الغزو بما فيهم ٨٠ فــي المئــة مــن المــسيحيين والدروز. وحتى الكاردينال مار نصر الله بطــرس صــفير، بطريــرك الكنيــسة المارونية، والزعيم الروحي لمعظم القطاع المؤيد للغرب في لبنان، انــضم إلــى الزعماء السنة والشيعة في بيان يدين «العدوان» ويحيي «المقاومة، التي يقودهــا بشكل رئيسي حزب الله».

ووجد الاستطلاع أيضاً أن ٩٠ في المئة من اللبنانيين يعتبرون الولايات المتحدة «كمتآمر في جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب اللبناني».

نتائج مهمة

وعلق أحمد سعد غريب، العالم الأكاديمي البارز في لبنان حول حزب الله بان «هذه النتائج مهمة للغاية عند مقارنتها بنتائج استطلاع مماثل تم إجراؤه قبل خمسة أشهر فقط والذي أظهر أن نسبة ٥٨ في المئة فقط من جميع اللبنانيين اعتقدوا أن لحزب الله الحق في البقاء مسلحاً وبناء عليه مواصلة نشاطه للمقاومة».

إن الديناميكيات مألوفة، فقد كتب رامي خوري، محرر صحيفة الديلي ستار اللبنانية بأن «اللبنانيين والفلسطينيين ردوا على الهجمات الإسرائيلية المتواصلة والمتوحشة بشكل متزايد ضد كامل السكان المدنيين بخلق قيادات موازية أو بديلة يمكنها حمايتهم وتقديم الخدمات الأساسية لهم». مثل تلك القوى الشعبية ستكتسب القوة فقط وتصبح أكثر تشدداً إذا أصرت الولايات المتحدة وإسرائيل على هدم أية آمال للحقوق الوطنية الفلسطينية وعلى تدمير لبنان.

ليس سراً أن إسرائيل ساهمت في تدمير القومية العربية العلمانية وفي إيجاد حزب الله وحماس، تماماً مثلما عجل العنف الأميركي بصعود نجم الأصولية الإسلامية والحركات المتشددة. ومن شأن المغامرة الأخيرة أن تخلق أجيالاً جديدة من المتشددين الذين تلفهم المرارة والغضب، تماماً مثلما فعل غزو العراق.

علق الكاتب الإسرائيلي أوري أفنيري بأن رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي دان حالوتس، قائد سلاح الجو سابقاً، «يرى العالم في الأسفل من خلال منظار القناص«. والأمر ذاته ينطبق على رامسفيلد – تشيني – رايس والمخططين الكبار

الآخرين في إدارة بوش. وكما يكشف التاريخ فإن هذه النظرة إلى العالم شائعة بين أولئك الذين يمارسون وسائل العنف.

إن المسألة الجوهرية ـ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ـ يمكن التعامـل معهـا بدبلوماسية إذا تخلت الولايات المتحدة وإسرائيل عن التزاماتهما الرافضة. كما أن المشاكل المعلقة الأخرى في المنطقة قابلة أيضاً للتفاوض والدبلوماسية. ولا يمكن ضمان نجاحها ولكن يمكننا أن نكون واثقين بشكل منطقي من أن النظر إلى العالم من خلال منظار القناص سيجلب مزيداً من البؤس والمعاناة ويجر الويلات علـى المنطقة بأسرها.

# كتاب مداخلات : نعوم شومسكي.(١٠)

---

الفجوة بين الرأي العام والسياسة الرسمية تفقد الأميركيين الثقة بالمؤسسات

يواصل تشومسكي في هذه الحلقة من الكتاب حديثه عن الديمقراطية في الولايـــات المتحدة ويقارنها بنظيرتها في أصغر وأفقر الدول في أميركا اللاتينية وهي بوليفيا ليخلص إلى نتيجة مفادها أن الديمقراطية الحقة التـــي تخـــدم مـــصالح الـــشرائح العريضة من الشعب وليس فقط مصالح الفئة النخبوية التي تستحوذ علـــى المـــال ووسائل القوة الأخرى كالإعلام غير متوفرة في الولايات المتحدة، وأن ما يجري في الانتخابات النيابية والرئاسية ما هو إلا خداع لجمهور الناخبين تماماً كما يـــتم خداع المستهلكين عبر الترويج المكثف لبضاعة رخيصة.

ويشير المؤلف إلى أن ثقة الأميركيين بالمؤسسات تشهد تراجعاً نتيجة لوجود فجوة بين الرأي العام والسياسات العامة للدولة ويدلل على ذلك بالموقف من الحرب في العراق، حيث تظهر استطلاعات الرأي أن الشعب الأميركي يؤيد بغالبيته انسحاباً أميركياً من العراق بينما لا تزال القيادة السياسية تصر على أن الانسحاب في هذه الفترة سيجر الويلات على الشعب العراقي وسيمس بالمصالح الحيوية لواشنطن.

ثم يعرج تشومسكي على المشكلات التي تعاني منها بلدان أميركا اللاتينية ويـــشير إلى التحولات السياسية التي تشهدها القارة وخاصة باتجـــاه تحقيـــق مزيـــد مـــن الاستقلال السياسي والاقتصادي بعيداً عن الهيمنة الأميركية.

بعد خمسة قرون من الغزو الأوروبي تعيد أميركا الجنوبية تأكيد استقلالها، ومـــن فنزويلا إلى الأرجنتين ينهض قسم كبير من المنطقة للإطاحـــة بـــإرث الهيمنـــة

الخارجية للقرون الماضية، والأشكال الاجتماعية القاسية والمدمرة التي ساعدت على تأسيسها.

إن آليات السيطرة الإمبريالية ــــ العنف والحرب الاقتصادية اللتين بالكاد أن تكونا ذكرى بعيدة في أميركا اللاتينية– بدأت تفقد فعاليتها وهي إشارة على التحول نحو الاستقلال. إن واشنطن مضطرة الآن إلى تحمل حكومات كانت في الماضي ستستدعي التدخل أو الانتقام. وعبر المنطقة بأكملها ثمة مجموعة من الحركات الشعبية التي تقدم الأساس لديمقراطية ذات معنى. ويصبح السكان المحليون، كما لو أنهم أعادوا اكتشاف إرثهم للفترة ما قبل الكولونيالية، أكثر فعالية وتأثيراً، على الأخص في بوليفيا والإكوادور.

وهذه التطورات نتجت جزئياً عن ظاهرة تمت ملاحظتها منذ بضع سنوات من قبل المختصين ومنظمات الاستطلاع في أميركا اللاتينية: حيث ان الحكومات المنتخبة أصبحت ديمقراطية على نحو رسمي أكثر، حيث عبر المواطنون عن التحرر المتزايد من الوهم إزاء الطريقة التي تعمل بها الديمقراطية و»غياب الأيمان« بالمؤسسات الديمقراطية. لقد سعوا إلى بناء أنظمة ديمقراطية اعتماداً على المشاركة الشعبية وليس الهيمنة المنتخبة والخارجية.

والتفسير المقنع لتراجع الإيمان بالمؤسسات الديمقراطية القائمة قدمه العالم السياسي الأرجنتيني، أتيليو بورون الذي لاحظ أن الموجة الجديدة من الدمقرطة في أميركا اللاتينية تزامنت مع »الإصلاحات« الاقتصادية المفروضة خارجياً التي تقلل من شأن الديمقراطية الفاعلة: الليبرالية الجديدة »إجماع واشنطن«، والذي فعلياً يعمل كل عنصر من عناصره على التقليل من شأن الديمقراطية والذي قاد أيضاً إلى كارثة اقتصادية في أميركا اللاتينية، مثلما في مناطق أخرى التي اتبعت القوانين بصرامة.

إن مفهومي الديمقراطية والتنمية مرتبطان من نواحٍ عديدة. إحداها هو أن لـــديهما عدواً مشتركاً: فقدان السيادة. ففي عالم الدول القومية، يبدو صحيحاً مـــن حيـــث التحديد أن تراجع السيادة يستتبعه تراجع الديمقراطية، وتراجع في القـــدرة علـــى تسيير السياسة الاجتماعية والاقتصادية. وهذا بدوره يؤذي التنمية وهـــو اســـتنتاج أكدته قرون من التاريخ الاقتصادي.

ونفس السجل التاريخي يكشف أن فقدان السيادة يؤدي بشكل متسق إلـــى فـــرض التحرير، وبالطبع لمصلحة أولئك الذين لديهم السلطة لفرض هذا النظام الاجتماعي والاقتصادي. في السنوات الأخيرة، يدعى النظام المفروض عمومـــاً »الليبراليـــة الجديدة«. وهذا ليس بمصطلح جديد للغاية: فالنظام الاجتماعي الاقتصادي لـــيس جديداً، وليس ليبرالياً، على الأقل كما تم إدراك المفهـــوم مـــن قبـــل الليبـــراليين الكلاسيكيين.

في الولايات المتحدة، كان الايمان بالمؤسسات يتراجع بثبات ولأسباب جيدة. فقـــد انفتحت فجوة ضخمة بين الرأي العام والسياسة العامة بالكاد جاء ذكرها رغـــم أن الناس لا يمكنهم إلا أن يدركوا أن اختياراتهم للسياسية ليس لها اعتبار.

مقارنة في الديمقراطية

إنه أمر بناء لدى مقارنة الانتخابات الرئاسية الأخيرة في أغنى بلد في العالم وأفقر بلد في العالم في أميركا الجنوبية ـــــ بوليفيا.

كما ذكر آنفاً، في نوفمبر ٢٠٠٤ كان أمام الناخبين الأميـــركيين الاختيـــار بـــين مرشحين من أعلى مستويات النخبة المميزة. كانت برامجهما متشابهة وتتسق مـــع احتياجات دوائرهما الانتخابية الأساسية: الثروة والامتيازات. وكشفت استطلاعات

الرأي العام أنه بشأن مجموعة من القضايا الرئيسية، فإن كلا الحزبين يخضعان لحق السكان العام، إدارة بوش بشكل جذري.

ولهذه الأسباب جزئياً تمت إزالة القضايا من الأجندة الانتخابية. وقلة من الناخبين فقط عرفت موقف المرشحين حول القضايا الأساسية. فالمرشحان يتم تغليفهما وبيعهما كمعجون الأسنان والسيارات والعقاقير حديثة الطراز، ومن قبل نفس الصناعات المخصصة للوهم والخداع. في المقابل، لنأخذ في الاعتبار بوليفيا وانتخابات إيفو موراليس في ديسمبر ٢٠٠٥.

كان الناخبون لديهم فكرة عن القضايا، والقضايا الحقيقية للغاية والمهمة مثل السيطرة المحلية على الغاز الطبيعي والمصادر الأخرى والتي تمتلك دعماً شعبياً ساحقاً. وكانت حقوق السكان الأصليين وحقوق المرأة وحقوق الأراضي والمياه جميعها على الأجندة السياسية من بين العديد من القضايا المهمة الأخرى التي كانت محور الصراع المستمر من قبل المنظمات الشعبية. واختار السكان شخصاً من بين صفوفهم وليس ممثلاً عن قطاعات ضيقة من الامتيازات. وكانت هنالك مشاركة حقيقية وليس فقط دفع الرافعة مرة واحدة كل بضع سنوات.

إن المقارنة، وليست هي الوحيدة، تثير بعض الأسئلة حول المكان الذي يحتاج برامج »لتعزيز الديمقراطية«. وفي سياق هذه التطورات يمكن أن تصل أميركا اللاتينية إلى تسوية بشأن بعض مشاكلها الداخلية الصعبة. فالمنطقة سيئة السمعة فيما يتعلق بجشع طبقاتها الغنية وابتعادها عن المسؤولية الاجتماعية.

إن الدراسات المقارنة للتنمية الاقتصادية في أميركا اللاتينية وشرق آسيا تتكشف بهذا الخصوص. فأميركا اللاتينية الأقرب إلى أسوأ سجل في العالم فيما يتعلق بعدم المساواة، في حين أن شرق آسيا هي الأفضل. والأمر ذاته ينطبق على التعليم، والصحة، والرفاه الاجتماعي عموماً.

تتركز واردات أميركا اللاتينية باتجاه الاستهلاك من قبل الأغنياء؛ بينما في شرق آسيا باتجاه الاستثمار المنتج. وقارب هروب رأس المال من أميركا اللاتينية حجم الديون ـــ مشيراً إلى طريقة للتغلب على هذا العبء الثقيل. وأما في شرق آسيا، فقد تمت السيطرة على هروب رأس المال بقوة.

كانت اقتصادات أميركا اللاتينية أكثر انفتاحاً أمام الاستثمار الأجنبي مقارنة بآسيا. ومنذ خمسينات القرن الماضي، سيطرت الشركات متعددة الجنسيات على الحصص الأكبر من الإنتاج الصناعي في أميركا اللاتينية مقارنة بقصص النجاح الشرق آسيوية، وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. وذكر البنك الدولي أن الاستثمار الأجنبي والخصخصة اتجها إلى أن يحلا محل تدفقات رأس المال الأخرى في أميركا اللاتينية، لتنقل بذلك السيطرة، وترسل الأرباح إلى الخارج على النقيض من شرق آسيا.

في تلك الأثناء فإن البرامج الاجتماعية الاقتصادية التي تجري في أميركا اللاتينية تعكس الأنماط التي يعود أثرها إلى الغزو الأسباني ـــ مع ارتباط نخبة أميركا اللاتينية واقتصاداتها بالقوى الإمبريالية ولكن ليس مع بعضها البعض.

بالطبع، فإن هذا التغير لا يلقى الترحيب بدرجة كبيرة في واشنطن للأسباب التقليدية: توقعت الولايات المتحدة الاعتماد على أميركا اللاتينية كقاعدة آمنة للموارد والأسواق والفرص الاستثمارية. وكما أكد المخططون منذ فترة طويلة، إذا خرج نصف الكرة الأرضية هذا عن نطاق السيطرة فكيف تستطيع الولايات المتحدة أن تأمل في مقاومة التحدي في مكان آخر؟

البدائل أمام الأميركيتين

في شهر ديسمبر ٢٠٠٦، أشارت صدفة ميلاد ووفاة إلى حدوث تحول في أميركا الجنوبية، والعالم أجمع. فالدكتاتور التشيلي السابق أوغيستو بينوشيه توفي في الوقت الذي كان فيه زعماء بلدان أميركا الجنوبية يختتمون اجتماع قمة لمدة يومين في كوشابامبا في بوليفيا استضافه الرئيس البوليفي إيفو موراليس حيث مثل المشاركون والأجندة النقيض لبينوشيه وحقبته من النازية الجديدة لدول الأمن القومي ـــ بدعم، وأحياناً بتثبيت من سيد نصف الكرة الأرضية – وقد ناقش المجتمعون آفة الإرهاب والتعذيب والوحشية العامة التي تنتشر من الأرجنتين إلى أميركا الوسطى.

في إعلان كوشابامبا اتفق رؤساء ومبعوثو اثني عشر بلداً على دراسة فكرة تشكيل تجمع قاري على غرار الاتحاد الأوروبي. يشير الإعلان إلى مرحلة أخرى في الخطوات الأخيرة باتجاه التكامل الإقليمي في أميركا الجنوبية، بعد ٥٠٠ عام من الغزو الأوروبي. وقد تقدم شبه القارة من فنزويلا إلى الأرجنتين مثالاً إلى العالم حول كيفية خلق مستقبل بديل من إرث الإمبراطورية والإرهاب.

لقد هيمنت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة على المنطقة بأسلوبين رئيسيين: العنف والخنق الاقتصادي. وبشكل عام تماماً، فإن الشؤون الدولية تشابه إلى حد ما عصابات المافيا. فالعراب لا يأخذ الأمور ببساطة عندما يغضب حتى ولو من صاحب متجر صغير– كما تعرف أميركا اللاتينية ذلك جيداً. لقد تم سحق المحاولات السابقة للاستقلال، والسبب جزئياً غياب التعاون الإقليمي، وبدون هذا التعاون لا يمكن معالجة التهديدات كل على حدة.

بالنسبة للولايات المتحدة فإن العدو الحقيقي كان دوماً القومية المستقلة وتحديداً عندما تهدد بأن تصبح »نموذجاً معدياً«، باستعارة وصف هنري كيسنجر

للاشتراكية الديمقراطية في تشيلي- شفيت من العدوى بتاريخ ١١/٩ ١٩٧٣ بطريقة جاء وصفها سابقاً. وبين الزعماء الذين حضروا كوشابامبا الرئيسة التشيلية ميشيل باشيليت. ومثلما كان الليندي فهي اشتراكية وطبيبة وهي أيضاً منفية سابقاً وسجينة سياسية، وكان والدها جنرالاً توفي في السجن بعد تعذيبه.

وفي كوشابامبا احتفل موراليس والرئيس الفنزويلي هوغو شافيز بمشروع استثماري مشترك وهو مشروع لفصل الغاز في بوليفيا. ومثل ذلك التعاون يعزز دور المنطقة كلاعب رئيسي في الطاقة العالمية. وفنزويلا هي البلد الوحيد فعلياً من بلدان أميركا اللاتينية العضو في أوبك، حيث انها ثبت لغاية الآن أنها تضم أكبر احتياطيات النفط خارج منطقة الشرق الأوسط. وتتمثل تصورات شافيز بتأسيس نظام بتروأميركا، وهو نظام طاقة متكامل على غرار النظام الذي تحاول الصين إنشاءه في آسيا.

واقترح رئيس الإكوادور الجديد رفائيل كوريا ارتباطاً تجارياً يتعلق بالأرض ـــ والنهر من الغابة المطرية لنهر الأمازون البرازيلي إلى ساحل الهادئ الخاص بالإكوادور ـــ نظير أميركي جنوبي لقناة بنما. وتشمل التطورات الواعدة الأخرى مشروع تيليسو وهو محاولة لكسر الاحتكار الغربي لوسائل الإعلام ودعا الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا زملاءه الرؤساء إلى تجاوز الخلافات التاريخية وتوحيد القارة مهما كانت المهمة صعبة.

إن التكامل شرط مسبق للاستقلال الحقيقي. فالتاريخ الاستعماري ـــ إسبانيا وبريطانيا والقوى الأوروبية الأخرى والولايات المتحدة- لم يعمل فقط على تقسيم البلدان عن بعضها البعض إنما أيضاً ترك انقساماً داخلياً حاداً في داخل البلاد، بين النخبة الصغيرة الثرية والعدد الكبير من السكان الفقراء.

كما أن عامل الارتباط بالعرق وثيق إلى حد ما. نموذجياً، فإن النخبة الغنية كانت من البيض، الأوروبيين، الذين أصبحوا غربيين، والفقراء هم السكان المحليون، والهنود، والسود، وذوو الأعراق المختلطة. والنخبة التي اغلبها من البيض كانت على صلة قليلة متبادلة مع البلدان الأخرى في المنطقة. فقد تم توجيههم إلى الغرب وليس إلى مجتمعاتهم الخاصة في الجنوب.

وبسبب التطورات الجديدة في أميركا الجنوبية اضطرت الولايات المتحدة إلى تعديل سياستها، فالحكومات التي تلقى الآن دعم الولايات المتحدة ـــ مثل البرازيل في ظل حكم لولا– ربما تم الإطاحة بها في السابق كما تمت الإطاحة بالرئيس البرازيلي جواو غولارت في انقلاب بدعم أميركي في عام ١٩٦٤. والضوابط الاقتصادية الرئيسية في السنوات الأخيرة تأتي من صندوق النقد الدولي والذي يعتبر فعلياً فرعاً من وزارة الخزينة الأميركية.

وكانت الأرجنتين الطفل المتبنى لصندوق النقد الدولي ـــ حتى انهيار عام ٢٠٠١. واستعادت الأرجنتين عافيتها، ولكن بعد أن انتهكت قوانين صندوق النقد الدولي، برفضها دفع ديونها وشراء ما تبقى من الدين ـــ بمساعدة جزئية من فنزويلا، في شكل آخر من أشكال التعاون.

لقد تحركت البرازيل بطريقتها الخاصة في نفس الاتجاه لتحرير نفسها من صندوق النقد الدولي، وكانت بوليفيا تلميذاً مطيعاً لصندوق النقد الدولي لنحو خمسة وعشرين عاماً وانتهى بها الأمر بدخل للفرد أدنى من بداية طاعتها. وتتخلص بوليفيا الآن من صندوق النقد الدولي أيضاً، ومرة أخرى بدعم فنزويلي.

في أميركا الجنوبية، اضطرت الولايات المتحدة إلى ترويض نفسها لحكومات يسار الوسط وانتقلت إلى التمييز بين الأشخاص الطيبين والأشخاص السيئين،

فالرئيس البرازيلي لولا هو شخص جيد بينما الرئيسان شافيز وموراليس هما السيئان.

وللإبقاء على خط حزب واشنطن على أية حال، من الضروري تأكيد بعض الحقائق. على سبيل المثال حقيقة أن أول عمل قام به الرئيس لولا عندما تم إعادة انتخابه في أكتوبر ٢٠٠٦ هو الطيران إلى كاراكاس لدعم الحملة الانتخابية للرئيس شافيز. وايضاً دشن لولا مشروعاً برازيلياً في فنزويلا، وهو جسر فوق نهر أورينوكو، وناقش مشاريع أخرى مشتركة.

وفي ديسمبر ٢٠٠٦، واصلت مجموعة ميركوسور، الاتحاد التجاري الأميركي الجنوبي، الحوار حول وحدة أميركا الجنوبية في اجتماعها نصف السنوي في البرازيل حيث افتتح لولا برلمان ميركوسور في أشارة أخرى مفعمة بالأمل على التخلص من شياطين الماضي.

إن العوائق أمام التكامل الثنائي– بين البلدان وفي داخلها– مرعبة، ولكن الخطوات التي يتم اتخاذها تعد، ليس أقله بسبب الدور الديناميكي للحركات الشعبية الشاملة، بوضع الأساس للديمقراطية الحقيقية والتغيير الاجتماعي اللازم بشكل ملح.

الوضع في العراق

في الغرب، فإن بعضاً من أهم المعلومات حول العراق إما يتم تجاهلها أو عدم الحديث عنها. وما لم يتم أخذها في الحسبان، فلن تكون المقترحات بشأن السياسات الأميركية في العراق طبيعية ولا سليمة استراتيجياً.

فعلى سبيل المثال فإن أكثر القصص الإخبارية الحديثة التي لا تحظى بالاهتمام من أرض العراق المعذبة كانت تتعلق بأكثر الاستطلاعات تنويراً في بغداد والأنبار

والنجف حول الغزو وعواقبه. »نحو ٩٠% من العراقيين يشعرون أن الوضع في البلاد كان أفضل قبل الغزو بقيادة أميركا مقارنة بالوقت الحاضر«، حسبما قالت يونايتد برس إنترناشيونال حول الاستطلاع الذي أجراه في نوفمبر ٢٠٠٦ المركز العراقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية ومقره بغداد.

»قرابة نصف المستطلعين فضلوا انسحاباً فورياً للقوات التي تقودها الولايات المتحدة«، كما ذكرت صحيفة ديلي ستار في بيروت لبنان. وفضل ٢٠% انسحاباً على مراحل يبدأ مباشرة. (هناك استطلاع آخر لوزارة الخارجية الأميركية، تم تجاهله أيضاً، وجد أن ثلثي سكان بغداد يريدون انسحاباً فورياً).

وبشكل عام ،على أية حال، فإن الرأي العام ـــ في العراق أو الولايات المتحدة أو أي مكان آخر لا يعتبر ذا صلة بصناع السياسة ما لم يكن هنالك احتمال في أن يعيق خياراتهم المفضلة. وما هذه إلا مزيد من المؤشرات حول الاحتقار العميق للديمقراطية من جانب المخططين ومعاونيهم، والمستوى المصاحب لسيل الكلام المنمق حول حب الديمقراطية والمهمات المسيحية لتعزيزها.

تظهر الاستطلاعات الأميركية معارضة الأغلبية للحرب ولكنها تلقى اهتماماً محدوداً ونادراً ما تدخل في تخطيط السياسة أو حتى انتقادات التخطيط. وابرز انتقاد تم إبداؤه مؤخراً كان تقرير بيكر ـــ هاميلتون لمجموعة دراسة العراق التي زعم على نطاق واسع أنها انتقاد تصحيحي قيّم لسياسات إدارة جورج دبليو بوش، التي رفضت التقرير فوراً ووضعته في غياهب النسيان. وأحد الملامح المميزة للتقرير هو غياب الاهتمام بإرادة الشعب العراقي.

يذكر التقرير بعض الاستطلاعات حول شعور العراقيين، ولكن فقط فيما يتعلق بسلامة القوات الأميركية، والافتراض الضمني للتقرير بأن السياسة يجب أن تكون

مصممة بحسب مصالح الحكومة الأميركية وليس بحسب مصلحة العراقيين أو الأميركيين، ومع ذلك تم تجاهله أيضاً.

لا يحقق التقرير في هذا المصالح الإرشادية أو في سبب غزو الولايات المتحدة، أو لماذا تخشى السيادة، أو إلى حد ما عراق ديمقراطي رغم أنه ليس من الصعب إيجاد الأجوبة. إن السبب الحقيقي للغزو بالتأكيد أن لدى العراق ثاني أكبر احتياطيات النفط في العالم، واستغلاله رخيص، وفي قلب المصادر الكبرى للنفط في العالم.

إن القضية ليست إمكانية الوصول إلى هذه المصادر إنما السيطرة عليها. وكما أشار نائب الرئيس ديك تشيني في مايو ٢٠٠٦ فإن السيطرة على مصادر الطاقة توفر »أدوات الترهيب أو الابتزاز« في أيدي الآخرين.

كما دفنت في الدراسة التوصية المتوقعة بالسماح لسيطرة الشركات (مما يعنى في الغالب الشركات الأميركية والبريطانية) على مصادر الطاقة في العراق. وفي العبارة الأكثر تهذيباً في الدراسة »على الولايات المتحدة أن تعمل على أن يعيد الزعماء العراقيون تنظيم صناعة النفط الوطنية بصفتها مشروعاً تجارياً من أجل تعزيز الكفاءة، والشفافية، والمحاسبة«.

وبسبب عدم رغبتها المنتظمة لمناقشة مثل تلك المسائل المطلقة، فإن مجموعة الدراسة غير قادرة على مواجهة واقع اختيارات السياسة الأميركية في مواجهة الكارثة التي أوجدها الغزو، فإن المناقشة حصلت فعلياً.

إن التركيز الرئيسي لتقرير بيكر ــــ هاميلتون هو انسحاب القوات الأميركية من العراق: بتحديد أكثر، انسحابها من المعركة المباشرة رغم أن المقترحات قد أحيطت بالعديد من المؤهلات والتهرب. وفي التقرير بضع كلمات تحث الرئيس

على الإعلان بأن الولايات المتحدة لا تعتزم أن يكون لها وجود عسكري دائم في العراق، ولكن دون دعوة لإنهاء بناء القواعد العسكرية، لذا فإن مثل ذلك الإعلان من غير المحتمل أن يؤخذ مأخذ الجد من جانب العراقيين.

يبدو أن التقرير يفترض (سهواً) أن اللوجستيات وهي عصب الجيش العصري يجب أن تبقى تحت السيطرة الأميركية وأن وحدات القتال يجب أن تبقى »لحماية القوة« ـــ بما فيها حماية قوات القتال الأميركية المتغلغلة في الوحدات العراقية- في بلد يعتبر فيه ٦٠% من السكان وعدد آخر إضافي في وسط العراق حيث تنتشر القوات الأميركية فعلياً، الجنود في وحداتهم على سبيل المثال، هدفاً مشروعاً.

كما لا يتضمن التقرير أية مناقشة لحقيقة أن الولايات المتحدة سوف تحتفظ بالطبع بالسيطرة الكلية على المجال الجوي وبناء عليه يمكنها أن تحاول اللجوء إلى الأساليب التي استخدمتها في المراحل اللاحقة من حروب الهند الصينية فيما كانت القوات تنسحب، وهو توقع مشؤوم تمت مناقشته في مقال في غاية الأهمية كتبه اثنان من أخصائيي كمبوديا البارزين، تايلور أوين وبن كيرنان (مدير مشروع الإبادة في جامعة ييل) بعنوان »القنابل فوق كمبوديا«.

وكان من المعروف جيداً أن تخفيض عدد القوات من جنوب فيتنام صاحبه تسارع في القصف بلا رحمة، تحديداً على شمال لاوس وكمبوديا. ولكنهما يقدمان أنباء جديدة مخيفة حول حجمها وعواقبها.

تكشف البيانات الجديدة أن قصف كمبوديا كان أكبر بخمسة أضعاف من المستوى غير المعقول الذي ورد ذكره سابقاً مما يعني أن قصف المناطق الريفية الكمبودية تجاوز إجمالي القصف الذي أوقعته قوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية. وتعزز المادة الجديدة بشكل أساسي التقديرات السابقة لتأثير القصف.

وبكلمات المؤلفين، »دفعت الإصابات بين المدنيين الشعب الغاضب إلى أحـــضان المتمردين الذين كانوا يتمتعون بتأييد قليل نسبياً إلى أن بدأ القصف، وأطلق العنان للارتفاع السريع للخمير الحمر وفي النهاية إلى الإبادة الجماعية فـــي كمبوديـــا«. ونقل أوامر نيكسون للقصف هنري كيسنجر بكلمات تقول »أي شيء يطير، وعلى أي شيء يتحرك« ـــــ إحدى أكثر الدعوات صراحة للإبادة الجماعية في أرشيف أية دولة.

وجاء ذكر أوامر كيسنجر في صحيفة نيويورك تايمز (إليزابيث بيكر، »تسجيلات كيسنجر تصف الأزمة، الحرب والصور المرعبة للإساءة«، ٢٧ مـــايو ٢٠٠٤)، ولم تثر أي رد فعل ظاهر. وقوبلت الاكتشافات الجديدة بالصمت. وردود الفعـــل غير المقبولة تعطي دليلاً إضافياً على القلق الفعلي إزاء الكمبوديين مـــن جانـــب أولئك الأشخاص في الغرب الذين يستغلون مأزقهم لمكاسب شخصية وفي خدمـــة السلطة بينما تجري مذابح الخمير الحمر، دون أية إشارة لما ينبغي فعله تجـــاههم ـــــ على النقيض تماماً لرد فعلهم إزاء مذابح مشابهة نحتمل مسؤوليتها الأساسية، ونستطيع بناء عليه أن نوقفها إذا اخترنا ذلك.

بالكاد يستطيع المرء أن يرفض ببساطة مخاوف أوين ـــــ كيرنان حول ما يمكن أن يتكشف في العراق في ضوء السوابق الأخيرة كتلك. يخشى بعض المراقبين أن يؤدي الانسحاب الأميركي من العراق إلى حرب أهلية شاملة وإلى تدهور الـــبلاد. أما فيما يتعلق بالآثار المترتبة على الانسحاب، فيحـــق لنـــا أن نـــصدر أحكامنـــا الشخصية وجمعيها بلا اطلاع ومريبة كتلك الخاصة بالاستخبارات الأميركية. غير أنه ليست لهذه الأحكام أية أهمية، وما يهم حقيقة هو مـــاذا يعتقـــد العراقيـــون أو بالأحرى هذا ما يجب أن يكون له أهمية.

إذا اعتبرت النتائج المتفقة للعديد من الاستطلاعات غير كافية فإن مسألة الانسحاب يمكن أن تخضع حتى لاستفتاء شعبي يجرى في ظل مراقبة دولية لتقليص القـوة القسرية لقوات الاحتلال وعملائها العراقيين.

والآن، وعلى النقيض من تقرير بيكر ـــ هاميلتون (والـرأي العـام العراقـي والأميركي) فإن خطة واشنطن هي »الهيجان« ـــ لإدخال مزيد من القوات فـي العراق. قلة من المحللين العسكريين أو المتخصصين في الشرق الأوسط يتوقعون أن تنجح تلك الأساليب ولكن من الواضح أن ذلك ليس هو القضية الأساسية ما لم نتفق على أن السؤال الوحيد الذي يمكن طرحه هو ما إذا كان العدوان الأميركـي سينجح في تحقيق أهدافه. ولا أحد ينبغي أن يقلل من شأن قوة الهدف الماثل منـذ زمن للسياسة الخارجية الأميركية بإبقاء سيطرتها على المـوارد المهمـة لهـذه المنطقة. إن السيادة العراقية الحقيقية لن تحتملها القوة المحتلة بسهولة، ولن تتحمل الدول المجاورة أيضاً حالة التدهور في العراق، أو نشوب حرب إقليمية في أعقاب ذلك.

# كتاب مداخلات : نعوم شومسكي. (الأخيرة)

---

مذهب «الاستثنائية» يطغى على الملامح العامة للسياسة الخارجية الأميركية

يختتم تشومسكي كتابه بالحديث عن ميل القيادة الأميركية للمواجهة من أجل تحقيق مصالحها بدلاً من التعاون، ويدلل على ذلك بموقف واشنطن من الملف النـووي الإيراني وتهديداتها المستمرة بالتصعيد العسكري رغم الفشل الذي تواجهه حاليـاً في حربها في العراق.

ويشير إلى أن وسائل الإعلام الأميركية والغربية تحرص على إبراز التصريحات الإيرانية المتشددة وتتجاهل تلك التي تدعو إلى التهدئة والتفاوض كوسـيلة لحـل الخلافات العالقة بين الطرفين. ويعيب على المفكرين الأميركيين الذين يروجـون لمذهب «الاستثنائية» الأميركية من منظور أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في التاريخ التي تملك هدفاً سـامياً يتمثـل فـي نـشر مبـادئ الحريـة والديمقراطية في العالم، فهو يرى أن الهدف الحقيقي من وراء الغزوات والحروب التي شنتها واشنطن هو تحقيق مصالح فئة ضيقة بالسيطرة على مصادر الطاقـة وحجبها عن الخصوم الذين ينافسون الولايات المتحدة في السيطرة على العالم.

في الشرق الأوسط الغني بالطاقة هناك دولتان فقط رفضتا الخـضوع للمطالـب الأساسية لواشنطن: إيران وسوريا. ووفقاً لذلك فإن كلتيهما عدوتان وإيران هـي الأهم.

ومثلما كانت القاعدة خلال الحرب الباردة فإن اللجوء إلى العنف يتم تبريره دائمـاً على أنه رد فعل للتأثير الضار للعدو الرئيسي، وغالباً بذرائع واهية. ومما لا يدعو إلى الدهشة أنه في الوقت الذي يرسل فيه بوش مزيداً من القوات إلـى العـراق،

تطغى على السطح روايات حول التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للعراق ـ وهي البلد الذي بخلاف ذلك يخلو من أي تدخل أجنبي على أساس الافتراض الضمني أن واشنطن تحكم العالم.

في ظل عقلية الحرب الباردة التي تسود في واشنطن يتم تصوير طهران على أنها قمة ما يدعى «الهلال الشيعي» الذي يمتد من إيران إلى مناطق نفوذ حزب الله في لبنان مخترقاً جنوب العراق وسوريا. ومرة أخرى بشكل لا يدعو إلى الدهشة، فإن «الجيشان» في العراق وتصعيد التهديدات والاتهامات ضد إيران يصاحبه رغبة ممتعضة لحضور مؤتمر للقوى الإقليمي تقتصر فيه الأجندة على العراق ـ أي على نطاق أضيق، تحقيق الأهداف الأميركية في العراق.

يفترض بهذه المبادرة الصغيرة تجاه الدبلوماسية أن ترمي إلى تهدئة المخاوف المتنامية والغضب اللذين أثارتهما العدائية المتزايدة لواشنطن مع انتشار القوات في مواقع لمهاجمة العراق والاستفزازات المتكررة والتهديدات.

بالنسبة للولايات المتحدة فإن القضية الأساسية في الشرق الأوسط كانت وستبقى السيطرة الفعلية على مصادر الطاقة التي لا تضاهى في هذه المنطقة من العالم. إن الوصول مسألة ثانوية، فحالما يصبح النفط في البحر يمكن أن يذهب إلى أي مكان، والسيطرة كما يفهم هي أداة الهيمنة العالمية. وبحسب المفهوم الأميركي، فإن النفوذ الإيراني في المنطقة يتحدى السيطرة الأميركية.

وبسبب الطبيعة الجغرافية فإن معظم مصادر النفط الرئيسية تقع إلى حد كبير في المناطق الشيعية من الشرق الأوسط: جنوب العراق وإيران إضافة إلى بعض احتياطيات الغاز الطبيعي. وأسوأ كابوس لواشنطن هو ترك التحالف الشيعي يسيطر على معظم النفط في العالم بشكل مستقل عن الولايات المتحدة.

ومثل ذلك الاتحاد إذا ظهر يمكن أن ينضم إلى شبكة أمن الطاقة الآسيوية ومنظمة شنغهاي للتعاون ومقرها في الصين. وإيران التي تشغل فعلياً منصب مراقب ستدخل كعضو في المنظمة المذكورة. وذكرت صحيفة ساوث تشاينا مورننغ التي تصدر في هونغ كونغ في يونيو ٢٠٠٦ أن «الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد خطف الأضواء في الاجتماع السنوي لمنظمة شنغهاي للتعاون بدعوة المجموعة للاتحاد ضد البلدان الأخرى حيث إن بلاده تواجه الانتقادات بشأن برنامجها النووي».

في غضون ذلك أكدت حركة عدم الانحياز على «حق إيران المطلق» في متابعة هذه البرامج، ودعت المنظمة (التي تضم دول آسيا الوسطى) «الولايات المتحدة لتحديد موعد نهائي للانسحاب من جميع المنشآت العسكرية من جميع الدول الأعضاء».

وإذا نفذ مخططو واشنطن ذلك فإنهم يكونون قد قوضوا بشكل خطير من مركز الولايات المتحدة القوي في العالم.

بالنسبة لواشنطن فإن إساءة طهران الرئيسية هي تحديها الذي يعود إلى الإطاحة بالشاه في عام ١٩٧٩ وأزمة الرهائن في السفارة الأميركية. إن الدور الأميركي الكئيب في إيران في السنوات السابقة قد استثني من التاريخ، وانتقاماً من التحدي الإيراني تحولت واشنطن بسرعة إلى دعم صدام حسين في عدوانه على إيران الذي ترك الآلاف من القتلى ودمر البلاد. ثم جاءت العقوبات القاتلة وفي ظل إدارة بوش، رفض الجهود الدبلوماسية الإيرانية وتصاعد التهديدات بالهجوم المباشر.

وفي يوليو ٢٠٠٦ قامت إسرائيل بغزو لبنان وهو الغزو الخامس منذ عام ١٩٧٨. ومثلما في السابق كان الدعم الأميركي للعدوان عاملاً حاسماً وانهارت الذرائع فوراً لدى التحقق من الوقائع وكانت العواقب بالنسبة للشعب اللبناني قاسية. ومن

بين الأسباب للغزو الأميركي ـ الإسرائيلي هو أن صواريخ حزب الله يمكن أن تشكل عائقاً أمام الهجوم الأميركي ـ الإسرائيلي المحتمل على إيران.

ورغم عرض القوى هذا فمن المستبعد كما أعتقد أن تقوم إدارة بوش بمهاجمة إيران، كما أن العالم يعارض ذلك بقوة، حيث يفضل ٧٥ في المائة من الأميركيين الدبلوماسية على التهديدات العسكرية ضد إيران، وكما أشرنا سابقاً يتفق الأميركيون والإيرانيون إلى حد كبير على القضايا النووية. وكشفت الاستطلاعات التي أجرتها عن مستقبل خال من الرعب انه «رغم الخلافات التاريخية العميقة بين الشيعة والسنة في المنطقة، إلا أن النسبة الكبرى من السكان في بلدان المنطقة تفضل قبول إيران مسلحة نووياً على أي عمل عسكري أميركي». ويبدو أن المجتمع العسكري والاستخباراتي الأميركي يعارض القيام بهجوم.

إيران لا تستطيع الدفاع عن نفسها ضد هجوم أميركي ولكنها تستطيع الاستجابة بطرق أخرى من بينها التحريض على المزيد من الفوضى في العراق. وبعض التحذيرات أخطر بكثير من بينها ما كتبه المؤرخ العسكري البريطاني الذي يتمتع باحترام كبير، كوريللي بارنيت قائلا: «إن أي هجوم على إيران سيطلق بشكل فاعل حرباً عالمية ثالثة».

لقد تركت إدارة بوش الكوارث في كل مكان تقريباً ظهرت فيه، من نيو أورليانز ما بعد إعصار كاترينا إلى العراق. وفي يأسها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه يمكن أن تخاطر الإدارة بالقيام بكوارث أعظم.

وفي غضون ذلك يمكن أن تسعى واشنطن إلى زعزعة استقرار إيران من الداخل. فالمزيج العرقي في إيران معقد، فالغالبية العظمى من السكان ليسوا فرساً. وهناك نزاعات انفصالية ومن المحتمل أن تحاول واشنطن إثارتها- في خوزخستان على الخليج مثلاً حيث يتركز نفط إيران وهي منطقة معظمها من العرب وليس الفرس.

ويخدم تصعيد التهديدات في الضغط على الآخرين للانضمام إلى جهود الولايات المتحدة لخنق إيران اقتصادياً بنجاح متوقع في أوروبا. والعاقبة الأخرى المتوقعة المقصودة ضمنياً هي تحريض القيادة الإيرانية لتكون قاسية وقمعية أكثر ما يمكن وإثارة الفوضى وربما المقاومة، وفي الوقت ذاته تقليل شأن جهود الإصلاحيين في إيران الذين يحتجون بمرارة على أساليب واشنطن.

ومن الضروري أيضاً إظهار الصورة الشريرة للقيادة، ففي الغرب تحتل أية تصريحات جريئة للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد العناوين الرئيسية فوراً وتتم ترجمتها بشكل مخادع.

تميل وسائل الإعلام الأميركية إلى تجاهل تصريحات القيادة الإيرانية خصوصاً إذا كانت تدعو إلى التهدئة. فعلى سبيل المثال تتداول وسائل الإعلام على نطاق واسع تصريحات أحمدي نجاد المتعلقة بوجوب محو إسرائيل من الخريطة ــ ولكن تجدها تلتزم الصمت المطبق عندما يقول خامئني إن إيران «تشاطر البلدان العربية وجهات نظر مشتركة بشأن أهم القضايا الإسلامية ــ العربية وعلى الأخص قضية فلسطين»، حيث يظهر من هذا الموقف أن إيران تقبل موقف الجامعة العربية: «التطبيع الكامل للعلاقات مع إسرائيل من حيث الإجماع الدولي على حل الدولتين الذي تستمر الولايات المتحدة وإسرائيل بمقاومته، منفردتين على الأغلب.

إن الغزو الأميركي للعراق أعطى المبرر فعلياً إلى إيران لكي تطور رادعاً نووياً، فقد كتب المؤرخ العسكري الإسرائيلي مارتن فان كريفيلد أنه بعد الغزو الأميركي للعراق، «لو لم يحاول الإيرانيون بناء أسلحة نووية، فسوف يكونون مجانين». لقد

كانت رسالة الغزو الواضحة تماماً أن الولايات المتحدة سوف تهاجم بتصميم طالما أن الهدف لا يستطيع الدفاع عن نفسه.

وإيران الآن محاطة بالقوات العسكرية الأميركية في أفغانستان والعراق وتركيا والخليج وبالقرب منها تقع باكستان المسلحة نووياً، وكذلك إسرائيل النووية التي تعتبر القوة الإقليمية الأكبر بفضل الدعم الأميركي.

وكما ناقشنا سابقاً فإن الجهود الإيرانية للتفاوض بشأن القضايا العالقة رفضتها واشنطن، ويبدو أنه قد تم التقليل من شأن الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وإيران برفض واشنطن سحب تهديداتها بالهجوم. والمصلحة الحقيقية في منع تطوير الأسلحة النووية في إيران ـ وتصعيد التوتر الحربي في المنطقة ـ سيقود واشنطن إلى تطبيق صفقة الاتحاد الأوروبي وهي الموافقة على إجراء المفاوضات الهادفة والانضمام إلى الآخرين للتحرك صوب دمج إيران في النظام الاقتصادي الدولي، انسجاماً مع مواقف الرأي العام في الولايات المتحدة وإيران والدول المجاورة وفعلياً باقي العالم.

الروح العظيمة للقوة

إنها مهمة تحدي تلك التي تنطوي على اختيار أفكار قليلة من نطاق واسع من العمل والحياة المدهشة لإدوارد سعيد. وسوف التزم بفكرتين منها: ثقافة الإمبراطورية، ومسؤولية المفكرين أو أولئك من ندعوهم «مفكرين» إذا امتلكوا الامتياز والموارد لدخول الحلبة العامة.

إن عبارة «مسؤولية المفكرين» تخفي غموضاً وراءها، فهي تظلل الفرق بين «ما يجب أن يكون» و «ما هو كائن بالفعل». ومن حيث عبارة «يجب» فإن

مسؤوليتهم يجب أن تكون تماماً مثل مسؤولية أي كائن بشري محترم رغم أنها أكبر. فالامتياز يمنح الفرصة، والفرصة تمنح المسؤولية الأخلاقية.

إننا ندين بحق المفكرين المطيعين للدول الوحشية والعنيفة بسبب «تبعيتهم التقليدية لأولئك الذين في السلطة». وإنني استعير العبارة التي قالها هانز مورجينتاو مؤسس نظرية العلاقات الدولية.

غير أن مورجينتاو لم يكن يشير على أية حال إلى طبقة الرؤساء للعدو الاستبدادي ولكن إلى المفكرين الغربيين الذين تعتبر جريمتهم أكبر بكثير لأنهم لا يستطيعون تلمس الخوف ولكن فقط الجبن والتبعية للسلطة. لقد كان يصف ما هو «كائن» وليس ما «يجب» أن يكون.

لقد كتب تاريخ المفكرين المفكرون أنفسهم فليس من المدهش إذاً أن تم وصفهم كمدافعين عن الحق والعدالة، وكأشخاص متمسكين بأعلى القيم يواجهون السلطة والشر بشجاعة ونزاهة مثيرتين للإعجاب. غير أن السجل الحقيقي يكشف صورة مختلفة إلى حد ما.

يعود نمط «التبعية التقليدية» إلى الفترة الأولى من التاريخ المسجل. لقد كان الإنسان هو من «افسد شباب أثينا» بـ «آلهة مزيفة» شربت السم، وليس أولئك الذين عبدوا الآلهة الحقيقية للنظام العقائدي. إن جزءاً كبيراً من الكتاب المقدس مخصص للشعوب التي أدانت جرائم الدولة والممارسات غير الأخلاقية.

كان هنالك أيضاً مفكرون يتمتعون باحترام كبير في الأزمان القديمة: المتملقون لدى البلاط. إن الكتب السماوية من «الأتقياء الزائفين الذين يأتون بملابس النعجة ولكنهم من الداخل ذئاب جشعة. وسوف تعرفهم من ثمارهم».

إن العقائد التي تدعم أصالة سلطة الدولة منيعة تقريباً، على الرغم من الأخطاء والإخفاقات في بعض الأحيان التي يسمح النقاد لأنفسهم بإدانتها. والحقيقة السائدة عبر عنها الرئيس الأميركي جون آدمز قبل قرنين من الزمن: «إن السلطة تعتقد دائماً أنها تمتلك روحاً عظيمة ووجهات نظر واسعة تتعدى حدود فهم الضعيف». وهذا هو الجذر العميق للمزيج من الوحشية والغرور الذي تبتلى به العقلية الإمبريالية- وإلى حد ما جميع هياكل السلطة والهيمنة.

يمكننا أن نضيف أن احترام الروح العظيمة هو الوضع الطبيعي للنخبة المفكرة التي تضيف باستمرار أنها يجب أن تحتفظ بروافع السلطة، أو على الأقل أن تكون قريبة منها.

إن واحداً من التعبيرات الشائعة لوجهة النظر السائدة هذه هو أن هنالك فئتين من المفكرين: «المفكرون التكنوقراط والذين توجههم السياسة» ــ مسؤولون، متزنون، بناؤون- و«المفكرون الذين توجههم القيم»، وهم تجمّع شرير يشكلون تهديداً للديمقراطية لأنهم «يكرسون أنفسهم للحط من قدر القيادة وتحدي السلطة ونزع القناع عن المؤسسات الراسخة».

استشهد بدراسة أجرتها عام ١٩٧٥ ترايلاتريل كوميشين- وتضم ليبراليين من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وكانوا يتأملون في «أزمة الديمقراطية» التي تطورت في ستينات القرن الماضي عندما سعت قطاعات سلبية ولا مبالية من السكان تدعى «المصالح الخاصة»، إلى الدخول إلى الحلبة السياسية لتحقيق اهتماماتهم.

لقد خلقت هذه المبادرات غير اللائقة ما دعته الدراسة «أزمة الديمقراطية»، والتي يتعرض فيها الأداء المناسب للدولة إلى تهديد «الديمقراطية المفرطة». وللتغلب على هذه الأزمة ينبغي إعادة مجموعة المصالح الخاصة إلى وظيفتها المناسبة كمراقب سلبي بحيث يتمكن «المفكرون التكنوقراط» والذين توجههم القيم من أداء عملهم البناء.

ومجموعة المصالح الخاصة هم النساء والشباب والمسنون والعمال والمزارعون والأقليات والغالبية العظمى من السكان- أي باختصار الشعب. هنالك مجموعة خاصة واحدة لم تذكر في الدراسة وهي قطاع الشركات. غير أن ذلك منطقي، فقطاع الشركات يمثل «المصلحة الوطنية» ومن الطبيعي ألا يكون هنالك شك بأن سلطة الدولة تحمي المصلحة الوطنية.

إن ردود الفعل إزاء هذا الاتجاه المتحضر والديمقراطي وضعت بصماتها على هذه الحقبة المعاصرة. وبالنسبة لأولئك الذين يريدون أن يفهموا ما الذي يمكن أن ينطوي عليه المستقبل، فمن الأهمية بمكان أن نلقي نظرة فاحصة على المبادئ الراسخة منذ أمد التي تعزز قرارات وأفعال القوي ـــ وفي عالمنا الحالي، الولايات المتحدة بشكل أساسي.

رغم أنها واحدة فقط من بين ثلاثة مراكز قوى رئيسية في الاقتصاد ومعظم الأبعاد الأخرى، إلا أنها تتفوق على أية قوى أخرى في التاريخ بهيمنتها العسكرية التي تتوسع بسرعة ويمكنها أن تعتمد عموماً على دعم أوروبا واليابان، ثاني أكبر اقتصاد صناعي .

ثمة مذهب واضح يطغى على الملامح العامة للسياسة الخارجية الأميركية، وهو يسود في الصحافة الغربية وغالبية الأوساط العلمية وحتى بين نقاد السياسات. والفكرة الرئيسية لهذا المذهب هي «الاستثنائية الأميركية»: وهي الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة تختلف تماماً عن أية قوة عظمى أخرى ماضية أو حاضرة، لأنها تملك «هدفاً أسمى» هو «ترسيخ العدالة والحرية في أميركا»، وبالتأكيد في شتى أرجاء العالم حيث إن «الحلبة التي ينبغي على الولايات المتحدة فيها أن تدافع عن هدفها وتعززه أصبحت على امتداد العالم».

إن نسخة هذه الفكرة التي استشهدت بها للتو مشوقة تحديداً بسبب مصدرها: هانز مورجنتاو. بيد أن هذا الاقتباس يعود إلى سنوات كيندي قبل اندلاع حرب فيتنام بوحشيتها الكاملة. لقد جاء الاقتباس السابق من عام ١٩٧٠ عندما انتقل إلى مرحلة أخطر في تفكيره.

وأيدت شخصيات تتسم بذكاء أعلى ونزاهة أخلاقية حالة «الاستثنائية» هذه. لنأخذ في الاعتبار مقال جون ستيوارت ميل الكلاسيكي، «بضع كلمات حول عدم التدخل».

لقد أثار ميل السؤال حول ما إذا كان على بريطانيا التدخل في العالم البشع أو التزام شؤونها الخاصة وتدع البربريين ينفذون أعمالهم الوحشية. وجاء استنتاجه مبهماً ومعقداً وهو أن على بريطانيا التدخل، ولو أنها بذلك سوف تتحمل «الذم» والإساءة من الأوروبيين الذين سوف «يبحثون عن حوافز أساسية»، لأنهم لن يفهموا أن انجلترا هي «الحداثة في العالم»، قوة خيّرة لا تسعى إلى شيء لذاتها وتعمل فقط لمنفعة الآخرين.

ورغم أن انجلترا تتحمل تكلفة التدخل بعيداً عن الأنانية، إلا أنها تشارك منافع عملها مع الآخرين بالتساوي.تبدو الاستثنائية وثيقة الصلة بالعالمية. وأعتقد أنه لو كنا نملك سجلات منذ عهد جنكيز خان، فلربما وجدنا الأمر ذاته.

وهذا المبدأ العامل موضح بكثرة عبر التاريخ: تتطابق السياسة مع المثاليات المعبر عنها إذا كانت تتطابق مع المصالح فقط. ولا يشير المصطلح «مصالح» إلى مصالح السكان بل إلى «المصلحة الوطنية» ــ مصالح مراكز القوة التي تهيمن على المجتمع.

في مقالهما بعنوان «من يؤثر على السياسة الخارجية الأميركية؟» المنشور عام ٢٠٠٥ في مجلة أميركيان بوليتيكل ساينس ريفيو، وجد لورانس جاكوب وبنجامين بيج، على نحو لا يدعو إلى الدهشة، أن التأثير الرئيسي هو ل«مؤسسات الأعمال الموجهة دولياً»، رغم أن هنالك تأثيراً ثانوياً من جانب «الخبراء» الذين كما يشيران «يمكن أن يتأثروا بدورهم بقطاع العمل».

في المقابل، فإن تأثير الرأي العام «بسيط أو ليس له أي تأثير على المسؤولين الحكوميين».إن المرء يبحث عبثاً عن دليل للفهم والقدرات المتفوقة لأولئك الذين لديهم تأثير رئيسي على السياسة، بعيداً عن حماية مصالحهم الخاصة.

إن الروح العظيمة للقوة تمتد إلى ما وراء حدود الدول إلى كل مجالات الحياة من العائلات إلى الشؤون الدولية. وخلال ذلك فإن كل شكل من أشكال السلطة والهيمنة يحمل عبء الإثبات القاسي. إنها لا تضفي الشرعية على ذاتها، وعندما لا تستطيع أن تتحمل العبء كما هو الحال، يجب إزالتها، وكانت تلك هي الفكرة الموجهة للحركات الفوضوية من أصولها الحديثة التي تبنت العديد من مبادئ الليبرالية الكلاسيكية.

أحد أكثر التطورات الحديثة عافية في أوروبا بحسب اعتقادي، إلى جانب الترتيبات الوحدوية والسيولة المتزايدة هو أن الاتحاد الأوروبي يعمل على تقويض سلطة الدولة إلى جانب إحيائه للثقافات واللغات التقليدية وجلب درجة من الاستقلال الإقليمي، وهذه التطورات تقود البعض إلى تصور أوروبا المستقبل من دون مركزية سلطة الدولة.

إن الوصول إلى توازن في القوة بين المواطنة والهدف المشترك من جهة، والاستقلال العام والتنوع الثقافي من جهة أخرى، ليس بالمسألة البسيطة وتمتد الأسئلة حول السيطرة الديمقراطية للمؤسسات إلى مجالات أخرى من الحياة أيضاً. وينبغي أن تكون تلك الأسئلة على رأس أجندة الشعوب التي لا تتعبد عند معبد الروح العظيمة للقوة، الشعوب التي تسعى إلى إنقاذ العالم من القوى المدمرة التي تهدد البقاء فعلياً الآن والتي تعتقد أنه يمكن تصور مجتمع أكثر حضارة، بل وبناؤه على أرض الواقع.